FRIEDRICH NAUMANN STIFTUNG Für die Freiheit.
Lebanon and Syria

المركز السوري للإعلام وحرية التعبير
Navenda Sûriyayî ya Ragihandinê û Azadîya Derbirînê
Syrian Center for Media and Freedom of Expression

الهندسة الديموغرافية في سوريا

نتيجة للحرب أم سبب لها

2021-1962

الهندسة الديمغرافية في سوريا

نتيجة للحرب أم سبب لها

1962-2021

عن مركز توثيق الانتهاكات:

تأسس المركز في نيسان من العام 2011 كأحد مشاريع **المركز السوري للإعلام وحرية التعبير** SCM. يقوم المركز برصد وتوثيق خروقات حقوق الإنسان في سوريا ويساهم إلى موازاة ذلك في تعزيز ونشر ثقافة ومفاهيم حقوق الإنسان في سوريا.

يقود المركز عدد من النشطاء من داخل سوريا وخارجها، حيث يقومون برصد وتوثيق الانتهاكات من جميع أطراف النزاع بغض النظر عن هوية المرتكب أو الضحية مثل أسماء الضحايا والمعتقلين والمفقودين والمخطوفين في سوريا. كما يعمل **مركز توثيق الانتهاكات** على رصد الانتهاكات ضد اللاجئين السوريين في دول المهجر. يعمل مركز توثيق الانتهاكات كأحد مشاريع برنامج العدالة وسيادة القانون في **المركز السوري للإعلام وحرية التعبير** والتي تشمل مشروع التقاضي الاستراتيجي ومشروع دعم روابط الضحايا.

المركز السوري للإعلام وحرية التعبير مؤسّسة مدنيّة مستقلة غير حكومية وغير ربحية. تعمل على بناء مجتمع يضمن حرية التعبير والاعتقاد وحقوق الإنسان والوصول إلى العدالة. رؤيتها هي عالم ديمقراطي، قائم على العدالة والحريّة والمُساواة، يحترم كرامة الإنسان وحقوقه.

مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية (FNF) وهي المؤسسة الألمانية للسياسة الليبرالية التي أسسها ثيودور هيوس عام 1958، وهو أول رئيس لجمهورية ألمانيا الاتحادية، وتعمل المؤسسة على تعزيز القيم الليبرالية وقبل كل شيء حرية الفرد في سعيه وراء السعادة.

تعزز **مؤسسة فريدريش ناومان** الفكر والسياسات الليبرالية بالتعاون مع شركائها المحليين من خلال التربية المدنية والحوار السياسي الدولي والاستشارات السياسية، وتهدف المؤسسة في لبنان إلى دعم الشركات اللبنانية الناشئة ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية الليبرالية مع زيادة الوعي حول التثقيف السياسي وتمكين المرأة والتنمية المستدامة.

© 2021 جميع الحقوق محفوظة للمركز السوري للإعلام وحرية التعبير

تشرين الثاني/نوفمبر 2022

FRIEDRICH NAUMANN STIFTUNG Für die Freiheit.
Lebanon and Syria

المركز السوري للإعلام وحرية التعبير
Navenda Sûriyayî ya Ragihandinê û Azadiya Derbirînê
Syrian Center for Media and Freedom of Expression

شكر وتقدير

لم يكن إنجاز هذا التقرير ممكناً دون المشاركة والدعم الأساسيين من قبل الشهود الذين شاركوا في المقابلات.

الشكر موصول للباحثين الذين عملوا على مخطط التقرير وتنفيذه وكتابته بالتعاون مع فريق المركز ونذكر منهم

الباحث الرئيسي **أيمن منعم**

الباحثين والمشاركين **نزار أيوب، ويوسف وهبة، ومنصور العمري**

الإشراف العام **مازن درويش**

كما نود توجيه الشكر إلى جميع من شارك من فريق المركز في تحضير المقابلات وجمع المعلومات وساهموا في العمل حتى إتمام إنجازه.

المحتويات:

ملخص 5

المنهجية 6

مقدمة 7

تعريف الجهات الفاعلة الرئيسة الواردة في التقرير، مرتبة أبجدياً 8

الفصل الأول: الهندسة الديمغرافية 11

أولاً: تعريف الهندسة الديمغرافية 11

ثانياً: أدوات الهندسة الديمغرافية 14

الفصل الثاني: الهندسة الديمغرافية في سوريا قبل 2011 18

أولاً: الجزيرة السورية: تاريخ من الهندسة الديمغرافية 18

ثانياً: قوننة الهندسة الديمغرافية 21

ثالثاً: لمحة عن التحولات الهيكلية المجتمعية في سوريا 22

الفصل الثالث: أبرز عمليات التهجير القسري منذ عام 2011 31

التهجير القسري والإبادة الحضرية على يد قوات الحكومة السورية 31

التهجير في مدينة حمص 34

ممارسات التهجير القسري والإبادة الحضرية في ريف دمشق 36

استكمال التهجير 04

أبرز عمليات التهجير القسري التي قامت بها إيران والميليشيات التابعة لها 45

أبرز عمليات التهجير القسري التي قامت بها الإدارة الذاتية الديمقراطية 50

أبرز عمليات التهجير التي قام بها الاحتلال التركي والجماعات الموالية له 35

النصرة/هيئة تحرير الشام 55

الدولة الإسلامية في العراق وسوريا-داعش 56

التوصيات 58

إلى جميع أطراف النزاع والحكومات الداعمة لها 58

الحكومة السورية 58

المعارضة السورية 59

الحكومة التركية 59

الإدارة الذاتية الديمقراطية 95

الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي 95

الأمم المتحدة 60

المجتمع الدولي 60

المجتمع المدني السوري 61

الشركات والمستثمرون المحتملون 61

الإعلام والأكاديميون 16

قائمة بالمصادر والمراجع الإضافية 62

ملخص

«ومـن هـرب ومـن فرّ مـن سـوريا إلى أي بلـد آخـر، أرجـوك لاتعـود، لأن إذا الدولة سـامحتك نحن عهـداً لن ننسـى ولن نسـامح.»

العميد عصام زهر الدين في مقابلة[1] مع قناة الإخبارية السورية في سبتمبر 2017

خـلال عقـد مـن بـدء الحراك الشـعبي عـام 2011، ثـم الحرب في سـوريا، اضطـر 3 مـن كل 5 سـوريين[2] للنزوح عـن بيوتهـم، ومنهـم مـن اضطر للنـزوح أكثر من مرة. تشـرد نحـو 14 مليون سـوري[3] بين نازح ولاجـئ، أي نحو 60 بالمئـة مـن عدد سـكان سـوريا. أما بالنسـبة لدمـار العمران، قـدّر البنك الدولـي[4] أنه حتى أوائل عـام 2017، تعـرض نحـو ثلـث المسـاكن ونحو نصـف المنشـآت الطبيـة والتعليميـة للتدمير الكلـي أو الجزئي. فـي تقدير آخـر عـام 2019 لـ «معهـد الأمم المتحـدة للتدريـب والبحث-يونيتـار»، وصل عدد السـكان الذين يعيشـون في المناطـق الحضريـة والذيـن تضرروا مـن القصف الجوي والقتال داخـل البلدات والمدن منذ عـام 2011 إلى 53٪ من عدد سـكان سـوريا.[5]

تركـز معظـم الأبحـاث والتقارير حول قصف الحكومة السـورية وتدميرها للمناطق السـكنية، وعلى اسـتخدام القصف العشـوائي كسياسـة ممنهجة فـي حربها في المناطق الحضرية، بغرض إثبـات جرائم الحرب. تفترض هذه الأدبيات أن الحكومة تسـتخدم هذه التكتيكات والممارسـات الحربية بشـكل أساسـي لأسـباب عسكرية تتعلـق بتحقيـق النصر العسـكري بأي ثمن بما فيـه من خلال جرائم الحـرب. وتهدف هذه الأدبيـات عموماً إلى إثبـات سياسـة القصف العشـوائي الممنهج كأسـاس لتجريم الحكومة السـورية بارتكاب جرائـم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

مـع ذلـك، فـإن هذا الإثبـات وتحديد نية الحكومـة وراء التدمير الشـامل للأعيـان المدنية لا يلعب دوراً رئيسـياً فـي إثبات مخطـط الهندسـة الديموغرافية جـاري التنفيذ على نطاق واسـع.

لإثبات أن الحكومة السـورية ترتكب الهندسـة الديمغرافية لتعزيز سـيطرتها على حسـاب السـكان الأصليين، يجـب البحـث فـي سياسـات الحكومة مـا بعـد التدمير تجـاه المناطـق المدمـرة، بما فيهـا ما تسـميه إعادة الإعمـار، إضافـة لمـا نشـرحه بالتفصيل في هـذا التقرير على أنه اسـتكمال للإبـادة الحضرية ونبيـن فيه ترابط مواقـع المخططـات التنظيميـة السـابقة والحديثة ومناطـق التدمير والهدم منـذ عام 2011.

يحلـل هـذا التقريـر أيضاً الصلة بيـن المخططات التنظيمية قبل عـام 2011، والمخططـات الحديثة والمناطق المدمـرة بعـد 2011، ويجـادل بـأن هـذه الصلـة سـواء كانـت ارتباطـاً ظرفيـاً أو علاقـة سـببية، فـإن الطريقة التـي تتصـرف بهـا الحكومـة السـورية بعـد التدمير تنفـي الحاجـة لإثبات السـببية، وتثبـت تنفيذها للهندسـة الديمغرافيـة التمييزية.

إن كانـت النية الرئيسـة المسـبقة للقصف الشـامل للمـدن والبلدات، هـي تحقيق النصر العسـكري (بما فيه عبـر جرائـم الحـرب)، أم كانت جـزء من مخطط للهندسـة الديمغرافية، فمـا تقوم به الحكومة بعـد التدمير هو مـا يحـدد اكتمال جريمة الهندسـة الديمغرافيـة التمييزية. في الحالتين، تكون الحكومة اسـتفادت واسـتغلت الوضـع الراهـن الناتج عن جرائم الترحيل القسـري والتدمير لاسـتكمال أركان الهندسـة الديمغرافيـة، وبالتالي تعتبـر مسـؤولة عنهـا، إن لـم تحـاول إعـادة الحقـوق لأصحابها ووضع حقـوق الملكية أساسـاً وشـرطاً لأي عمليـات بناء وإعـادة إعمار.

---

1 فيديـو قنـاة الجسـر على قنـاة اليوتيوب نقـلا عـن مقابلـة على الإخباريـة السـورية https://www.youtube.com/watch?v=PDbWKyl8uJE وهنـاك عـدة فيديوهـات مطابقـة

2 «بعـد 9 سـنوات من المأسـاة والعزيمة والتضامـن، على العالم ألا ينسـى اللاجئين والنازحين السـوريين»، 10 آذار 2020، المفوضية السـامية لشـؤون اللاجئين، https://www.unhcr.org/ar/news/press/2020/3/5e67d14b4.html

3 حالة الطوارئ في سوريا، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، https://www.unhcr.org/ar/58fc758e10.html

4 «الآثـار المرئيـة للحرب في سـوريا ربمـا تكون مجرد غيض من فيـض»، 10 تموز 2017 البنك الدولـي، https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2017/07/18/the-visible-impacts-of-the-syrian-war-may-only-be-the-tip-of-the-iceberg

5 «أطلس تضرر المدن السورية»

يحلـل البحـث الصادر عن مركز توثيق الانتهاكات في سـوريا بعنوان «الهندسـة الديمغرافية في سـوريا: نتيجة للحرب أم سـبب لها» عمليات تهجير السـكان وتدمير العمران في سـياق التغيير المتعمد للتركيبة السـكانية في سـوريا، من منظور الهندسة الديمغرافية.

يتتبـع البحث مسـارات الديمغرافيا قبل النزاع وخلاله، ويعرّف مفاهيم حديثة كالهندسـة الديمغرافية والإبادة الحضرية في سـياق الواقع السـوري. كما يسـتعرض أبرز عمليات التهجير في سوريا.

لا يبحـث التقريـر فـي الأسـباب الطبيعيـة للتغييـر الديمغرافـي، كالـولادات والنـزوح الطبيعـي إلـى المـدن، والأسـباب المناخيـة وغيرهـا، بـل يركز علـى الجهـود المتعمدة للتغييـر السـكاني، أي الهندسـة الديمغرافية، ويسـلط الضـوء على دور المواقف السياسـية والدينية والعرقيـة المختلفة التي اسـتخدمت كدوافع للتهجير والفظائـع التـي أجبرت السـكان علـى الرحيل عـن بيوتهـم ومناطقهم.

فـي فصلـه الأول، يتوسـع التقرير فـي تعريف مفهومي الهندسـة الديمغرافيـة والإبادة الحضريـة، باعتبارهما مفهوميـن حديثين نسـبياً، تتفـاوت تعريفاتهمـا، ولا وجود فعلي لهما فـي القوانين الدوليـة كمصطلحات أو تعريف، إلا أنهما يشـكلان مدخلاً واسـعاً لفهم وتحليل الأحداث في سـوريا، بما فيها التهجير القسري وتدمير الأعيـان المدنيـة أو العمـران. حـاول التقريـر وضـع المفهوميـن في إطـار القانـون الدولي، ووضـع الخطوات الأولـى والتصـورات المبدئية لارتباطها بالحالة السـورية.

فـي فصلـه الثاني، يبحـث التقرير في ممارسـات الهندسـة الديمغرافية في سـوريا قبـل بدء الثورة السـورية، ويحلـل آثارهـا كأحد المحركات الرئيسـة للثورة السـورية، والنـزاع الحالي.

فـي فصله الثالث والأخير يسـتعرض التقرير أبرز ممارسـات الهندسـة الديمغرافية في سـوريا مـع بدء الثورة السـورية في آذار 2011، والتي وثقها مركز توثيق الانتهاكات في سـوريا، وجمعها فريق الراصدين، وصنفها على أسـاس المرتكب وشـملت، الحكومة السـورية، والمعارضة السـورية والإدارة الذاتية الديمقراطية، والاحتلال التركـي والفصائل السـورية الموالية له. بالإضافة إلى ممارسـات إيران والقـوات التي تدعمها.

نختتـم التقريـر بتوصيـات إلـى أطـراف النـزاع والمجتمـع الدولـي وذوي المصلحـة، ونؤكـد علـى ضـرورة إنهاء المتجمـع الدولـي والجهـات المعنيـة تجاهلها الصـارخ لملف حقـوق السـكن والأراضي والملكية في سـوريا، وضـرورة إدراجـه كأولويـة فـي أي محادثـات، والتأكيـد علـى أن هذه الحقـوق أرضية رئيسـة لأي عملية تسـوية سياسـية فـي سـوريا، بمـا فيه لضمـان قـدرة النازحين واللاجئيـن العـودة إلى ديارهـم في الوقت المناسـب. بالإضافـة إلـى وقـف تهميـش ضحايـا التهجير وأصحـاب الحقـوق وتمكينهم من المشـاركة فـي أي عمليات قـرار متعلقـة بمسـاكنهم وممتلكاتهـم وعودتهم، وتعزيـز قدرتهم علـى التأثير فـي اتخاذ القـرارات المتعلقة بمصيرهـم وممتلكاتهم.

المنهجية

اعتمـد هـذا التقريـر علـى عـدة مصـادر وأدوات، مـن بينهـا البحـث المكتبـي والميدانـي، وشـهادات الضحايـا والشـهود، وآراء الخبـراء وتوثيقـات الباحثيـن السـابقة فـي مركـز توثيـق الانتهـاكات فـي سـوريا.

قـام الباحثـون بتحليـل القوانيـن السـورية ذات الصلة وراجعـوا تقارير وكالات الأمـم المتحدة ولجنـة التحقيق المعنيـة بسـوريا والمنظمـات الإنسـانية الدولية ومنظمـات حقوق الإنسـان وغيرها.

أجـرى باحثـو مركـز توثيـق الانتهـاكات في سـوريا مقابلات هاتفية وشـخصية مع شـهود عيـان وضحايا داخل سـوريا وخارجهـا. كمـا قامـوا بتوثيـق وتحليـل تصريحـات الأطـراف المتنازعـة في سـوريا، بما فيهـا الحكومة السـورية، عبر وسـائل الإعـلام الحكومية والمنصـات الحكوميـة المعنية.

حجب المركز أو أعطى أسماء مستعارة لعدد ممن قدموا شهاداتهم حرصاً على سلامتهم.

مقدمة

نتيجة لموقعها المركزي، تميزت سوريا بمجموعة متنوعة من الجماعات العرقية والدينية، منذ آلاف السنين. تعد سوريا موطنًا لعديد من أقدم المراكز الحضرية في العالم، بما فيها حلب التي توصف في عدة مصادر بأنها أقدم مدينة مأهولة في العالم. ومع ذلك، ساهم هذا التنوع إلى حد كبير في الصراع الحالي ودفع طموحات الجماعات العرقية والدينية المختلفة للاستيلاء على المزيد من السلطات ضد بعضها البعض.

عزز الافتقار إلى حماية الدولة والحقوق الأساسية الولاء للعرق والطائفة والدين على حساب مفهوم المواطنة والولاء للدولة. كان هذا عاملاً رئيسياً في دفع الصراع الحالي وتعزيز التدخل الأجنبي القائم بشكل رئيسي على تلك الانتماءات.

على مدى أكثر من خمسة عقود، عزز حزب البعث الحاكم ونظام الأسد تلك الانتماءات لاستغلالها في السيطرة على البلاد. اعتمدت الحكومة السورية على تلك الانتماءات في إدارة سياسات الهندسة الديمغرافية في جميع أنحاء البلاد لعقود.

كانت سياسات الهندسة الديمغرافية حاضرة بقوة منذ بداية النزاع في سوريا، ورافقته خلال مراحله المختلفة. لا يمكن معرفة حجم التغيير الديمغرافي بدقة خلال العقد السابق والمستمر حتى الساعة، والذي مارسته الأطراف كافة من خلال التهجير القسري والإبادة الحضرية، لبلوغ مجتمعات متجانسة طائفية خالصة كاتفاقية المدن الأربعة، وقومية في بعض مناطق الإدارة الذاتية الديمقراطية أو الاحتلال التركي والفصائل السورية المعارضة التابعة له.

في حزيران/ يونيو 2018، أصدرت «لجنة الأمم المتحدة للتحقيق بشأن سوريا» تقريرها عن حصار الغوطة الشرقية، ووصفت [6] فيه حصار قوات الحكومة السورية للغوطة بأنه «أطول فترة حصار في التاريخ المعاصر»، وقالت إن «أسلوب الحرب هذا في سوريا همجي ومن أساليب القرون الوسطى»، وتحدثت فيه عن تضرر المدنيين جسدياً ونفسياً بشكل جسيم أثناء تعرضهم للقصف شبه اليومي والحرمان الشديد الذي إلى وفيات كان يمكن تجنُبها.

منذ نيسان/أبريل 2011 بدأت الحكومة السورية بحصار وتجويع المدن والبلدات ومنع الغذاء والدواء وضروريات الحياة عنها، رداً على التظاهرات الشعبية التي عمت البلاد مطالبة بالإصلاح والحقوق الأساسية. دفع هذا الحصار والتجويع والعقوبة الجماعية التي استمرت سنيناً طويلة كثيراً من أهالي المناطق المحاصرة إلى النزوح. بالترافق مع قصفها المستمر واستهدافها المدنيين والبنى المدنية، بما فيها المشافي والمؤسسات الخدمية، قدمت الحكومة السورية للمدنيين سبيلاً واحداً للبقاء على قيد الحياة وهو النزوح عن هذه المناطق.

اتّبعت الحكومة السورية سياسة القصف الشامل دون أي مراعاة لحماية المدنيين أو الأعيان المدنية، ما أجبر الملايين على النزوح خوفاً على حياتهم. استمرت القوات السورية بقصف هذه المناطق وتدميرها، بحيث لم تعد صالحة للسكن. السكان الذين لم يتجرؤوا أو يستطيعوا النزوح إلى مناطق الحكومة اضطروا إلى الموافقة على التهجير إلى مناطق سيطرة المعارضة، من خلال «اتفاقيات المصالحة».

راج خطاب استهداف الحاضنة الشعبية للمعارضة كضرورة للانتصار العسكري في إعلام الدولة وبين مواليه، وأيد هذا الخطاب وعززه رئيس الدولة بشار الأسد، حين تحدث عن دور الحاضنة الشعبية، وقال في كلمته عام 2014: «إننا أمام عشرات الآلاف من الإرهابيين.. خلف هؤلاء الإرهابيين هناك حاضنة اجتماعية، هناك عائلة، هناك جار، هناك قريب، هناك صديق».

6 «جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية من سمات حصار الغوطة الشرقية وعملية استعادتها»، 20 حزيران 2018، لجنة الأمم المتحدة للتحقيق بشأن سوريا، https://www.ohchr.org/AR/HRBodies/HRC/Pages/NewsDetail.aspx?NewsID=23226&LangID=A

وصفت الأمم المتحدة في تقريرها في أيار/مايو 2018، كيف لم تمنح الحكومة السورية المدنيين الذين يحاصرهم سوى خياراً وحيداً، وهو مغادرة بيوتهم والنزوح إلى مناطق محددة مسبقاً في أغلب الأحيان:

> بمجرد أن تتهاوى الأطراف المسيطرة وتقبل الدخول في هدنة وفي اتفاق إجلاء، يبدأ معظم المدنيين بمواجهة عقوبة إضافية تتمثّل بتركهم بدون خيار سوى ترك منازلهم، لكي يتحولوا إلى مشردين داخلياً، وإلى جهات محددة مسبقاً في أغلب الأحيان لم تكن من اختيارهم. أما البقاء بالنسبة للمدنيين فكان يعني المخاطر ة بالتعرض لانتقام المنتصر.

استهدفت الحكومة السورية فئات عديدة من المدنيين بعد الاتفاقيات، فأصبح العاملون في المجال الطبي وتقديم الخدمات والإغاثة والإعلام هدفاً أساسياً لانتقام الدولة بما فيه الاعتقال والتعذيب والاغتيالات. لذلك كان هؤلاء وعائلاتهم من بين أول من سعى إلى الإخلاء.

في عام 2018 وحده، نزح نحو 50 ألف في إطار اتفاقيات الهدنة المحلية، حسب الأمم المتحدة.

بعد القصف والتهجير، نفذت الحكومة السورية عمليات هدم أحياء بكاملها، وتعددت روايات الدولة الرسمية وإعلامه حول الأسباب. فأحيانا كانت لدواعي التنظيم العمراني وأخرى للقضاء على الإرهابيين، لكن العامل المشترك بين هذه العمليات أن سكان هذه الأحياء والمناطق كانوا من المعارضة أو تحت سيطرتها.

انتشار عمليات الهدم بعد الإخلاء وعدم احترام حقوق الملكية فيها، يشير إلى عدم نية الحكومة السماح للمهجرين بالرجوع، ويثبت تعمد الحكومة التغيير الديمغرافي في كثير من هذه المناطق.

في مناطق أخرى في سوريا، اندلعت المعارك على أسس قومية بين المعارضة والإدارة الذاتية الكردية، وأدت إلى تهجير على أسس قومية ارتكبته قوات الإدارة الذاتية والمعارضة المدعومة من تركيا. كما ارتكبت جماعات معارضة إسلاموية ومتطرفة التهجير على أسس دينية وطائفية، بما فيها النصرة وداعش.

تعريف الجهات الفاعلة الرئيسة الواردة في التقرير، مرتبة أبجدياً

أحرار الشام

حركة أحرار الشام الإسلامية: جماعة مسلحة إسلامية سُنّية، وأحد الفصائل المقاتلة الرئيسية أسست عام 2011، لقتال الحكومة السورية. لدى الحركة رؤية سياسية واجتماعية وتسعى إلى إقامة دولة إسلامية.

تعرف الحركة نفسها في موقعها الإلكتروني [7] على أنها: «حركة إسلاميّة شاملة تعمل على تحرير الأرض وتحرير الإنسان وبناء مجتمع إسلاميّ حضاريّ في سوريا من خلال العمل المؤسسيّ».

من بين أهداف الحركة [8] «السعي إلى إقامة دولة إسلامية تحكم بشرع الله الحنيف» و «المحافظة على الهوية الإسلامية في المجتمع».

قالت الحركة في بيانها التأسيسي [9] أنها تتبع الإسلام السني في الفكر والعمل.

7 «عن الحركة»، الموقع الإلكتروني لـ أحرار الشام.
8 المرجع السابق.
9 البيان التأسيسي لحركة أحرار الشام، «أرشيف الإنترنت».

الاحتلال التركي

شـن الجيش التركي عمليات عسـكرية في شـمال شرق سـوريا بدعم من جماعات مسـلحة سورية معارضة، واحتـل تلـك المناطـق عسـكرياً. حاليـاً، تشـرف تركيـا عسـكرياً وأمنياً علـى تلك المناطـق، وتدعـم الجماعات المسـلحة فيهـا تحـت اسـم «الجيش الوطني السـوري». تـدرب تركيـا وتدفع رواتـب أكثر من 50 ألـف مقاتل سـوري [10]. «تُـدرس اللغـة التركية كلغـة ثانية ويُعالج المرضى في مستشـفيات تركية بنيت فـي تلك المناطق، كمـا أن الكهربـاء تأتـي عبر تركيـا، والليرة التركية هـي العملة الأكثر تـداولاً». [11]

الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا

مشـروع إدارة وحكـم لمناطق شـمال شـرق سـوريا، أسسـه حـزب الاتحـاد الديمقراطـي الكردي علـى مبادئ نشـرها فـي موقعه [12] تشـمل الديمقراطيـة والوطن المشـترك والحقوق والحريات، ويسـعى إلـى «التخلص مـن الهيمنـة الأيديولوجيـة والعلمويـة الوضعية التـي تتميز بطابـع المادية البحتـة الميكانيكيـة والدوغمائية المفروضـة مـن قبل نظـام الحداثة الرأسـمالية علـى العالم».

تسـيطر الإدارة الذاتيـة علـى مناطق شـمال شـرق سـوريا، بمـا فيهـا ذات الأغلبيـة الكردية ومناطـق حررتها قـوات سـوريا الديمقراطيـة من سـيطرة داعش.

حزب الله

تعريـف موقـع أوكسـفورد المرجعـي: [13] «جماعـة شـيعية متشـددة لها صـلات وثيقة مـع إيران، نشـأت بعد الثـورة الإيرانيـة عام 1979 وتنشـط بشـكل خاص فـي لبنان».

ويعرفـه قامـوس أكسـفورد للإسـلام: [14] حركـة سياسـية واجتماعية تأسسـت في أوائـل الثمانينيـات بهدف تحويـل لبنـان إلى دولة إسـلامية.

وفقـاً لـ حسـن نصـرالله [15] الأمين العام لحـزب الله منذ عام 1992: حزب الله هو «حزب إسـلامي شـيعي إمامي إثنا عشـريّ، ممول مـن إيران. [16]

لـدى «حـزب الله» اللبنانـي أعضاء في البرلمـان والحكومة، وجناح عسـكري ينفذ عمليات عسـكرية خارج لبنان، أهمها في سـوريا.

جبهة النصرة/هيئة تحرير الشام

جبهـة النصـرة لأهل الشـام أو جبهة النصرة: جماعة مسـلحة إسـلامية سـنية متشـددة تأسسـت عام 2011 فـي سـوريا، وارتبطت بتنظيم القاعدة في العـراق وتبعت لتنظيم القاعدة في أفغانسـتان. [17] عام 2016، ادعت جبهـة النصـرة أنهـا لا تتبـع لأي جهـة أي انفصالهـا عـن تنظيـم القاعـدة، [18] وغيرت اسـمها إلـى «جبهة فتح الشـام». عـام 2017 غيـرت اسـمها إلى «هيئة تحرير الشـام» بعـد ضمها جماعات مسـلحة أخرى.

---

10 «ما هو المخطط التركي الكبير في سوريا؟ -الفاينانشال تايمز»، بي بي سي عربي، 26 يوليو/ تموز 2022.
11 المرجع السابق.
12 «مشروع الإدارة الذاتية»، الموقع الإلكتروني لـ حزب الاتحاد الديمقراطي.
13 Oxford University Press (2006). Hizbullāh, **The Oxford Dictionary of Phrase and Fable**. https://www.oxfordreference.com/view/10.1093/oi/authority.20110803095939353
14 Oxford University Press (2003). Hizb Allah, **The Oxford Dictionary of Islam**. https://www.oxfordreference.com/view/10.1093/acref/9780195125580.001.0001/acref-9780195125580-e-862
15 "نصـرالله: نحـن الحـزب الشـيعي الإمامي لن نتخلى عن فلسـطين»، إل بي سـي لبنان/يوتيوب، 2 أغسـطس/آب 2013.
16 "النـص الكامـل لكلمـة السـيد نصر الله فـي ذكرى أربعيـن القائد الجهادي الكبير الشـهيد مصطفى بـدر الدين»، قناة المنـار، 24 يونيو/حزيران 2016.
17 «جبهة النصرة السورية تبايع الظواهري زعيم القاعدة»، رويترز، 10 أبريل/نيسان 2013.
18 «أرشيف الإنترنت».

تسيطر هيئة تحرير الشام على مناطق في محافظة إدلب وما حولها، وتديرها من خلال «حكومة الإنقاذ السورية».

تتبنى النصرة موقفاً متشدداً ضد الأقليات الدينية السورية مثل الدروز والعلويين، وتعتبرهم خارجين عن الإسلام، وتعمل على إجبارهم على تعديل معتقداتهم الدينية كي تتوافق مع معتقدات جبهة النصرة.

جيش الإسلام

جيش الإسلام: جماعة مسلحة إسلامية سُنّية،[19] أسست عام 2013 باندماج جماعة لواء الإسلام المسلحة وجماعات مسلحة أخرى، لقتال الحكومة السورية، وهي من أكبر الجماعات المسلحة في سوريا. لدى الحركة رؤية سياسية واجتماعية وتسعى إلى إقامة دولة إسلامية.

يعرف جيش الإسلام نفسه في موقعه[20] أنه تشكيل عسكري معارض يؤهل مقاتليه وفق العقيدة الإسلامية، «ويعتمد منهجاً معتدلاً، بخلاف بقية التنظيمات المتشددة، مثل الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجبهة النصرة».

يتبنى جيش الإسلام آراء دينية تحرض على العنف ضد الأقليات الدينية السورية مثل العلويين. وصف الزعيم السابق لجيش الإسلام، زهران علوش، العلويين بأنهم «أشد كفراً من اليهود والنصارى»، مستشهداً بابن تيمية، عالم الدين الإسلامي من العصور الوسطى، الذي تنص فتواه ضد العلويين والدروز بأنهم كفار ويجب قتالهم.

قوات سوريا الديمقراطية

قوات عسكرية تدعمها الولايات المتحدة وتقودها وحدات حماية الشعب الكردية، الجناح العسكري لحزب الإتحاد الديمقراطي الكردي

[21] السوري المنبثق عن حزب العمال الكردستاني [22] في تركيا.

عبّرت الولايات المتحدة في عدة مناسبات[23] عن رغبتها بوجود قوات محلية[24] في سوريا على الأرض للمساعدة في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية-داعش.

في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2015، أصدر مجموعة من الجماعات المسلحة بيان تشكيل قوات سوريا الديمقراطية[25] وعرفتها بأنها: «قوة عسكرية وطنية موحدة لكل السوريين تجمع بين الكرد والعرب والسريان وكافة المكونات الأخرى على الجغرافية السورية. وتهدف هذه القوة إلى إنشاء سوريا ديمقراطية».

في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2015 أعلنت الولايات المتحدة عن إرسال قوات أمريكية لتنسيق القوات البرية المحلية[26] مع جهود التحالف لمحاربة داعش.

---

19 «كلمة القائد العام للغوطة الشرقية وقائد جيش الإسلام الشيخ زهران علوش ابا عبد الله»، يوتيوب حكيم جبر، 30 أبريل/نيسان 2015.

20 «من نحن»، الموقع الإلكتروني لـ جيش الإسلام.

21 «المجلس الوطني الكردي في سورية»، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط.

22 «تحت الحكم الكردي: الانتهاكات بالمناطق الخاضعة لإدارة حزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا»، هيومن رايتس ووتش، 18 يونيو/حزيران 2014.

23 Why Obama's assurance of 'no boots on the ground' isn't so reassuring, Rosa Brooks, The Washington Post, 26 September 2014.

24 Daily Press Briefing by the Press Secretary Josh Earnest 10/30/15, Obama White House Archives, 30 October 2015.

25 «قوات سوريا الديمقراطية: البيان رقم (1)»، صفحة الفيسبوك الرسمية لـ وحدات حماية الشعب (YPG)، 12 أكتوبر/تشرين الأول 2015.

26 U.S. Will Send Special Operations Troops To Help Fight ISIS In Syria, NPR, 30 October 2015.

خريطة السيطرة في سوريا، 1 كانون الثاني/يناير 2022، Liveuamap

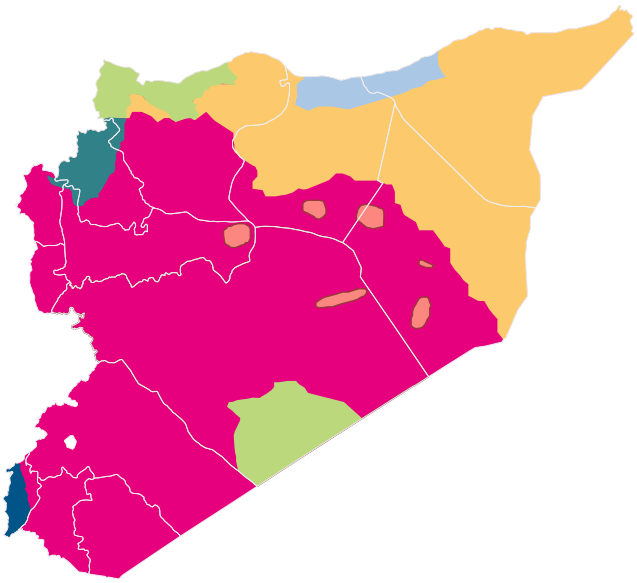

الفصل الأول: الهندسة الديمغرافية

تعريف مختصر:

مصطلح يشير إلى التغيير المتعمد للتركيبة السكانية في منطقة ما، وتستهدف الهندسة الديمغرافية السكان ومناطق سكنهم كذلك.

أولاً: تعريف الهندسة الديمغرافية

الديمغرافيا:

في اللغة: بالإنكليزية: Demography. تعود أصول المفردة إلى اليونانية القديمة، وهي مكونة من «ديمو» أي الناس، و«غرافي» أي القياس أو الوصف.

في الاصطلاح: تعرف الديموغرافيا اليوم على أنها علم السكان أو الدراسات السكانية وخاصة فيما يتعلق بالأعداد والكثافة والتوزع الجغرافي. وتشمل الاهتمامات الديموغرافية المعاصرة التفاعل بين السكان والتنمية الاقتصادية، والازدحام الحضري، والهجرة غير الشرعية وغيرها. بما يميزها عن فروع العلوم الأخرى التي تدرس الناس، مثل الأنثروبولوجيا/علم الإنسان وعلم النفس وغيرها.

يعرف «معهد ماكس بلانك للبحوث الديموغرافية» الديموغرافيا على أنها:[27]

> علم السكان: يسعى علماء الديموغرافيا إلى فهم ديناميكيات السكان من خلال التحقيق في ثلاث عمليات ديموغرافية رئيسية: الولادة، والهجرة، والشيخوخة (بما فيه الموت). تساهم كل هذه العمليات الثلاث في إحداث تغييرات في السكان، بما فيه كيفية سكن الناس للأرض، وتشكيل الأمم والمجتمعات، وتطوير الثقافة.

27 "What is Demography?", Max Plank Institute for Demographic Research, retrieved 13 Oct 2021, https://www.demogr.mpg.de/en/about_us_6113/what_is_demography_6674

ويؤكد المعهد على أن:

> الديموغرافيا لا يمكنها تقديم المشورة السياسية حول كيفية معالجة التغيير الديموغرافي إلا أن علماء الديموغرافيا يسعون إلى وصف الظواهر المتعلقة بهذا التغيير، وفهم أسبابها، باستخدام البيانات الموثوقة والمعالجة الإحصائية لهذه البيانات. يشمل البحث الديموغرافي الحديث عديداً من التخصصات العلمية، بما فيها الرياضيات والاقتصاد والعلوم الاجتماعية الأخرى والجغرافيا أو علم الأحياء.

هندسة: يعرف قاموس أكسفورد مفردة هندسة[28] كفعل على أنه: «الترتيب بذكاء وسرية في كثير من الأحيان، لحدوث شيء ما، لا سيما شيء يصب في مصلحتك» أو: «تصميم وبناء شيء ما باستخدام المبادئ العلمية».

إضافة مفردة «هندسة» لـ «ديمغرافيا»، تحولها إلى فعل متعمد ومنظم ومصمم مسبقاً للتغيير السكاني، وقد يكون غير معلن، لما لمفردة هندسة من ارتباط بالدقة والنية والتصميم قبل التنفيذ.

تفاوتت تعريفات الهندسة الديمغرافية في الأدبيات الأكاديمية في شموليتها وتركيزها، إلا أنها تشاركت بعدة نقاط أهمها، تغيير الدول[29] أو القوى المسيطرة التكوين العرقي لمنطقة ما، بما فيه توطين مجموعات الأغلبية[30] في المناطق النائية التي تسكنها الأقليات، وإعادة توطين الأقليات داخل الدولة. تضم أساليب الهندسة الديمغرافية ممارسات وأشكال منها ما تبرره الدول، تحت ذرائع متعددة منها الأمن وتنظيم وإدارة النزاعات الدولية والمحلية، ومنها قد يصل إلى حد الإبادة الجماعية، إحدى أفظع الجرائم الدولية. كما توظف الدول الهندسة الديموغرافية في مواجهة النزاعات الخارجية والداخلية لتعزيز السيطرة على الحدود والمناطق المأهولة بالأقليات العرقية. مثلاً، بعد الانقسام الصيني السوفياتي (1959-1982) تصاعد طرد الروس وإعادة توطين عرقية الهان الصينية في المناطق الحدودية الصينية مع الاتحاد السوفياتي، واستهدفت إعادة التوطين في المناطق التي يسكنها العرق الروسي. على الجانب السوفيتي، تصاعدت أيضاً عمليات طرد الصينيين وإعادة توطين الروس في المناطق الحدودية.

ورد مفهوم الهندسة الديمغرافية في أبحاث معدودة، ركزت بمعظمها على الأساس العرقي والديني للهندسة الديمغرافية، من بينها:

"الهندسة الديموغرافية:[31] حركة الجماعات العرقية التي تديرها الدولة كأسلوب لتنظيم الصراع» للبروفسور الإيرلندي جون مكغري، والتي تحدث فيها عن توطين مجموعات الأغلبية في المناطق النائية التي تسكنها الأقليات، وإعادة توطين الأقليات داخل الدولة. ناقش مكغري في بحثه أسباب تحريك الدول للمجموعات العرقية وظروفها.

البروفسورة ميليكا زاركوفيتش بوكمان شرحت[32] في كتابها: «الهندسة الديموغرافية والصراع من أجل السلطة» عام 1997، كيف أن عدد السكان الكلي في الدولة لم يعد العامل الحاسم في تحديد السلطة، وأصبحت الهندسة الديمغرافية أداة سيطرة بمنح السلطة السياسية والاقتصادية إلى فئة عرقية أو دينية محددة على حساب بقية الفئات السكانية.

الأكاديمي التركي نسيم شيكر وسّع تعريف الهندسة الديمغرافية[33] في مقاله عام 2007 على أنها:

مفهوم جديد استخدم لشرح الهجرة القسرية والتطهير العرقي في العقود الأخيرة في عدة

28 Engineer (v.t) in **Cambridge Dictionary site**, https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/engineer

29 John McGarry (1998) 'Demographic engineering': the state-directed movement of ethnic groups as a technique of conflict regulation, Ethnic and Racial Studies, 21:4, 613-638, DOI: 10.1080/014198798329793

30 McGarry, J. (1998). 'Demographic engineering': the state-directed movement of ethnic groups as a technique of conflict regulation. Ethnic and Racial Studies, 21, 613-638.

31 Ibid.

32 Bookman, M.Z. (1997). The Demographic Struggle for Power: The Political Economy of Demographic Engineering in the Modern World (1st ed.). Routledge. https://doi.org/10.4324/9781315037738

33 Nesim Şeker (2007) Demographic engineering in the late Ottoman empire and the Armenians, Middle Eastern Studies, 43:3, 461-474, DOI: 10.1080/00263200701246157

مناطـق مـن العالم، مثـل البلقان والقوقـاز وأفريقيا. ومع ذلك، ليس من المناسـب حصر اسـتخدام المفهـوم فـي منطقـة و / أو فتـرة تاريخيـة لأنه يحـدد تدخـل الدولة فيما يتعلق بمسـتوى السـكان والتكويـن والتوزيـع والزيـادة /النقـص. بعبـارة أخـرى، يمكـن تعريـف أي برنامـج أو سياسـة حكومية متعمدة ناشـئة عن التمييز الديني/العرقي، أو لأسـباب سياسـية، أو استراتيجية، أو أيديولوجية تهدف إلـى زيـادة القـوة السياسـية والاقتصاديـة لمجموعـة عرقية واحـدة علـى الآخرين من خـلال التلاعب بالسـكان من خـلال أسـاليب مختلفة.

كما توسـع في دراسـة وتفصيل الهندسة الديمغرافية البروفسـور الهولندي أوور أوميت أنغور، في كتابه عام 2011: «صناعـة تركيـا الحديثـة: [34] الأمة والدولة في شـرق الأناضـول 1913-1950»، والذي تحـدث فيه عن إخضاع نظام تركيا الجديد منذ عام 1913 شـرق تركيا لأشـكال مختلفة من السياسـات السـكانية القومية التي تهدف إلـى التجانـس العرقـي للمنطقـة وإدراجهـا فـي الدولة القوميـة التركية. حـدد أنغور أدوات رئيسـة للهندسـة الديمغرافيـة مـن بينها: التلاعب بالإحصاء السـكاني، والتغيير الثقافي واللغوي القسـري، والضغوط من أجل الهجرة، والاسـتبدال السـكاني، والتطهير العرقـي والإبادة الجماعية.

رغـم الحداثـة النسـبية للهندسـة الديمغرافيـة كتعريـف ومجـال بحثـي، إلا أنها كممارسـة، سـبقت التعريف بزمـن طويـل، وغالبـاً ما ارتبطـت بالنزاعـات والحروب. قد تعود ممارسـات الهندسـة الديمغرافيـة الأولى إلى مـا قبـل الميـلاد، وما يصفه باحثون [35] بالإبـادة الجماعية الموثقـة الأولى في التاريخ. حين غـزا الرومان قرطاجة فـي تونـس اليوم، ودمـروا المدينة بالكامل عـام 146 قبل الميلاد، بعـد أن كانت من أكبر حواضـر العالم حينها، إثـر صـراع علـى الموارد والسـيطرة في المنطقة. بعد قـرن، بنى الرومـان مدينة جديدة مكانهـا، لذلك لا يُعرف سـوى القليـل [36] عـن المظهـر المـادي للمدينة الفينيقيـة. قد تكون هـذه الحادثـة التاريخية أولى أمثلـة الإبادة الحضرية المسـجلة.

تكاد عمليات الهندسة الديمغرافية لا تحصى عبر التاريخ.

عبثـت الإمبراطوريـات الكبـرى بالتركيب السـكاني للبشـر لقـرون طويلـة وفي أماكـن عديدة حـول العالم، بما فيهـا الإمبراطوريـات البريطانيـة والعثمانيـة والروسـية. كما تعرض السـكان الأصليون في عـدة مناطق في العالـم إلـى الإبادة والتهجير القسـري، والاسـتبدال بسـكان جـدد، كما حدث فـي الأمريكيتين وأسـتراليا.

أمـا بالنسـبة للحـروب الكبـرى، ولا سـيما الحرب العالميـة الثانية، فقـد تم تهجيـر الملايين عمـداً وأجبروا على الفـرار أو تعرضـوا لإبـادة جماعيـة مثـل اليهـود والغجـر والسـنتي. حتى اليوم، تسـتمر ممارسـات الهندسـة الديموغرافيـة فـي تبني العنف والجرائم، مثل الإبـادة الجماعية والتطهير العرقي وغيرها. وهذا يشـمل الإبادة الجماعيـة للروهينجـا فـي ميانمـار. أمـا في الصيـن، وصفت عـدة دول، بما فيها الولايـات المتحـدة، [37] الجرائم ضـد الإنسـانية ضـد مسـلمي الأويغـور بأنها إبـادة جماعيـة. كما أعلنـت منظمـة هيومن رايتـس ووتش أن إسـرائيل ترتكـب جرائـم ضد الإنسـانية مثل الفصـل العنصري والاضطهـاد ضد الفلسـطينيين. [38]

فـي سـوريا، وبعـد بـدء النـزاع عام 2011، مارسـت جميـع الأطـراف الهندسـة الديمغرافيـة التمييزيـة بدرجات متفاوتـة، وبدعـم مـن دول أخـرى متورطـة في النـزاع. إلا أن هذه الممارسـات لم تكـن وليدة بحتـة للحرب، بل اعتمـدت فـي معظمهـا على أسـس جاهزة مسـبقاً قبل بـدء النـزاع. كالحزام العربـي، والتجمعات السـكنية الطائفيـة، وغيرها.

34 Üngör, U. (2011-04-21). The Making of Modern Turkey: Nation and State in Eastern Anatolia, 1913-1950. : Oxford University Press. Retrieved 12 Oct. 2021, from https://oxford.universitypressscholarship.com/view/10.1093/acprof:oso/9780199603602.001.0001/acprof-9780199603602

35 Kiernan, B. (2004). The First Genocide: Carthage, 146 BC. Diogenes, 51(3), 27-39. https://doi.org/10.1177/0392192104043648

36 North Africa, the growth of urban life", retrieved 12 Oct, Encyclopedia Britannica, https://www.britannica.com/place/North-Africa/The-growth-of-urban-life"

37 China's Oppression of Muslims in Xinjiang, Explained", 20 January 2021, The New York Times. Retrieved 13 Oct2021.https://www.nytimes.com/2021/01/20/world/asia/china-genocide-uighurs-explained.html"

38 « الفصـل العنصري الإسـرائيلي: «تجـاوزوا الحد»، 19 تموز 2021، هيومن رايتس ووتـش. https://www.hrw.org/ar/news/2021/07/19/379262

منـذ عقـود، لـم تسـتهدف الهندسـة الديمغرافية السـكان في سـوريا على أسـس عرقية فقط، بل شـملت العوامـل الطائفية/الدينيـة. ضمّـت الأسـاليب المسـتخدمة لتنفيـذ الهندسـة الديمغرافيـة حجـج التنظيـم العمرانـي والإصـلاح الزراعـي والأمـن القومـي وحمايـة الحـدود، ووصلـت إلـى جرائـم الحـرب بما فيهـا الإبادة الثقافية.

مـن بين هذه الأسـس السـابقة للنزاع في سـوريا، ما كان نتيجة للهندسـة الديمغرافية التـي انتهجتها الدولة السـورية منذ الاسـتقلال عن الانتداب الفرنسـي، وتولي حزب البعث العربي الاشـتراكي الحكم عام 1963، الذي شـرّع الهندسـة الديمغرافية بالقوانين وسياسـات الدولة، ودعمها بالدعاية السياسية.

يطغـى الجانب السياسـي والخضوع للسـلطة الحاكمة كمنطلق علنـي وظاهري للهندسـة الديمغرافية التي نفذتهـا الحكومـة بعـد النـزاع، بينمـا كانـت مبنيـة قبل ذلـك على أسـس طائفية وعرقيـة صريحة. رغـم ذلك، ولاتسـاع الرقعـة الجغرافيـة للهندسـة الديمغرافيـة فـي سـوريا خلال بـدء النزاع، يمكـن تمييز الممارسـات وأسسـها حسـب المنطقة. ففي مناطق السـنّة والعلويين المتداخلة، اتسـم التغيير الديمغرافي بالطائفية، ووصـل إلـى ما يمكـن وصفه بالإبادة الجماعية فـي مناطق مثل البيضـا وراس النبع [39] في بانياس السـاحلية. أمـا إيـران والقوات التـي تدعمها فاعتمدت أيضاً سياسـية طائفية معلنة في بعض الأحيان، وكانت الأسـاس المعلـن فـي بدايـة تدخلهـا فـي النـزاع بسـوريا للدفاع عـن المقدسـات الشـيعية. كما نـادت جهـات التجنيد [40] غيـر الرسـمية مجاهـرة بدعـوة المتطوعيـن للدفـاع عـن «الجمهورية الإسـلامية» ومسـاندة الشـيعة في مواجهـة المقاتليـن السـنة، وأتـت بالمقاتلين الشـيعة مـن لبنان، والعـراق، وأفغانسـتان، والباكسـتان. كما جاهـرت المعارضـة الإسـلاموية وجبهة النصرة وداعـش بالدوافـع الدينية/الطائفية في تجنيدهـا وحربها ضد الشـيعة والعلويين.

بالمقابـل، بـدا الجانـب العرقـي جليـاً فـي ممارسـات الإدارة الذاتيـة الكرديـة والاحتـلال التركـي والمعارضـة السـورية التـي تدعمهـا. بينما قدمت ممارسـات الجماعات الإسـلاموية المعارضة نموذجاً واضحاً للهندسـة الديمغرافيـة الطائفيـة أو الدينية.

نفـذ التنظيـم المتطـرف المسـلح «دولة الإسـلام فـي العـراق والشام/سـوريا» المعروف بداعـش، عمليات هندسـة ديمغرافيـة واسـعة واعتمـد التطهيـر العرقـي والدينـي، ووصلـت جرائمـه إلى حـد الإبـادة الجماعية للإيزيديين. [41]

ثانياً: أدوات الهندسة الديمغرافية

كـي يسـتطيع مرتكبـي الهندسـة الديمغرافيـة تنفيـذ أهدافهـم واسـتكمال مخططاتهـم التمييزيـة ضـد المدنيين، لا بد لهم من اسـتخدام أدوات متعددة تتسـم بمعظمها بالعنف والقسـرية، ولا تكون موجهة إلى السـكان فقط، بل إلى مسـاكنهم، لضمان عدم عودة الوضع السـكاني السـابق، ثم بناء وضع جديد مناسـب لتوجهـات السـلطات الحاكمـة، ولإخفـاء الجرائم المرتكبـة أثناء تنفيذ هـذه المخططات.

من بين أدوات الهندسة الديمغرافية في سوريا:

الإبادة الحضرية

التهجير القسري

يعتمد التقرير هدفين رئيسين لتنفيذ الهندسة الديمغرافية في سوريا، وهما:

39 «لـم يبـق أحـدٌ: الإعدامات الميدانية على يد القوات السـورية في البيضا وبانياس»، 13 أيلـول 2013، هيومن رايتس ووتش، https://www.hrw.org/ar/report/2013/09/13/256470

40 «تحقيق-الإيرانيـون يتخلـون عـن تحفظهـم ويجاهـرون بدورهـم فـي الحـرب السـورية»، 22 أيلـول 2016، رويتـرز، https://www.reuters.com/article/iran-syria-dr6-idARAKCN11S1EO

41 "داعـش ترتكـب الإبـادة الجماعيـة ضـد الأيزيديين"، 16 حزيـران 2016، لجنـة الأمـم المتحـدة للتحقيـق المعنيـة بسـوريا، https://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=20113&LangID=A

المدن، بالإبادة الحضرية.

السكان، بالتهجير القسري بشكل رئيسي، بما فيه في النقل الإجباري، أو بارتكاب جرائم تدفع السكان إلى الرحيل.

يركز كثير من دارسي وموثقي الحرب والدمار في سوريا وتحليل أثره على المدنيين في سوريا، على أن تدمير المناطق السكنية والبنى التحتية جرائم حرب باعتبارها أعيان مدنية. قد يكون أحد أسباب هذا التركيز، وعدم تناول هذا التدمير من عدسة الإبادة الحضرية وآثارها على المدنيين، هو عدم وجود هذا المصطلح في القانون الدولي والقوانين الحاكمة للحرب.

لكن تقريرنا يعطي أهمية خاصة للإبادة الحضرية لسببين:

الأول: لما لها من أثر كبير في تعزيز التهجير القسري وضمان عدم عودة الأوضاع السابقة للسكان. بما يجعل التهجير القسري والإبادة الحضرية عماد الهندسة الديمغرافية التي تنفذها قوات الحكومة السورية وبقية أطراف النزاع في سوريا.

الثاني: التوسع في توضيح مفهوم الإبادة الحضرية كمفهوم بحثي حديث، من خلال تفصيله واسقاطه على الوضع في سوريا، والتركيز على أن إعادة البناء بعد التدمير على أسس تمييزية تنتهك الحقوق، هو الحلقة النهائية الضرورية لإتمام عملية الإبادة الحضرية كجزء من الهندسة الديمغرافية الأشمل.

تعريف الإبادة الحضرية

تحدث «شارون روتبارد» الأستاذ المحاضر في أكاديمية بلزيل في كتابه أن إقامة مدينة تل أبيب تمت على حساب يافا عام 8491 عندما طُرد أهلها عبر البحر، والذين بلغ عددهم عندئذ نحو 001 ألف نسمة. وغرق كثير منهم، وقد ابتدعت اللغة الإنكليزية مفردة جديدة لوصف هذه العملية هي edicibru، أي «الإبادة المدينية»[42].

في اللغة: بالإنكليزية: Urbicide، وهي مكونة من جزئين تعود أصولهما إلى اللغة اليونانية القديمة: «أوربي» وهو وصف المدينة أو المناطق الحضرية، و «ساید» أي القتل. أما في موقع ليكسيكو الإلكتروني الذي تدعمه جامعة أكسفورد، فيقدم تعريف الإبادة الحضرية[43] على أنه: تدمير مدينة أو طابعها.

لكن قاموس أوكسفورد المتخصص بالجغرافيا البشرية يعرفها كالتالي:[44]

تدمير مدن كاملة أو أجزاء من البيئة المبنية، لأغراض سياسية أو عسكرية. هناك عديد من الأمثلة على جيوش منتصرة دمرت مدن أعدائها، على سبيل المثال: تدمير الإمبراطورية الرومانية لقرطاج عام 146 قبل الميلاد. لكن عديد من المحللين يجادلون بأنه في العقود الأخيرة أصبحت المدن نقطة محورية خاصة للعنف، وجزء من الحرب على المناطق الحضرية (Graham 2010). ومن الأمثلة على ذلك استهداف مبان ومناطق محددة من قبل القوات الصربية في كرواتيا والبوسنة خلال حرب التسعينيات، وهدم أحياء فلسطينية من قبل القوات الإسرائيلية، والهجوم على بغداد من قبل الجيش الأمريكي خلال حرب العراق.

42 White city, Black city: Architecture and war in Tel Aviv and Jaffa. Written by Sharon Rotbard and published in January 20th 2015

43 Urbicide (n), Lexico website, https://www.lexico.com/

44 Urbicide, Oxford Dictionary of Human Geography, https://www.oxfordreference.com/search?q=urbicide&searchBtn=Search&isQuickSearch=true

يمكـن تعريـب مفردة Urbicide، بأنها الإبادة الحضرية أو الإبـادة العمرانية أو الإبادة المدينية، أو إبادة المناطق الحضريـة، أو العنف ضد المدن، أو بشـكل أكثر حرْفية: قتل المدن.

أمـا اصطلاحـاً، نعـرف الإبـادة الحضريـة فـي هذا التقريـر على أنهـا التدمير واسـع النطـاق أو الممنهـج للبنى الحضريـة لأغـراض سياسـية أو عرقيـة أو دينيـة وطائفية، تشـمل قطـع صلة السـكان الأصلييـن بجذورهم الفيزيائيـة، وتعزيـز هـذا القطع بخلق وضـع عمراني جديد مناسـب لأهـداف ومواقف المرتكبيـن من الأنظمة الحاكمـة أو الأطـراف المسـيطرة، في الحـروب وفي أوقات السـلم.

ثـم اسـتخدمت كمصطلـح في سـتينيات القـرن الماضي بيـن مناهضي إعـادة الهيكلة الحضرية فـي الولايات المتحـدة، التـي شـملت تدمير مناطق سـكنية بغرض التطوير العمرانـي، وأدت إلى آثار اجتماعية سـلبية حادة، اعتمدت فـي بعضها على سياسـات عنصرية.

ثم انتشـر اسـتخدامه لتوصيف التدمير واسـع النطاق والمتعمد للمناطق الحضرية في حرب البوسـنة 1992-1995.

تتبع الإبادة الحضرية خطوتين رئيسيتين:

1. التدمير. كالتدمير في الحروب، أو الهدم.
2. إعـادة البنـاء. قـد يشـارك فـي إعـادة البنـاء أو الإعمـار كجـزء متمـم لمخطـط الإبـادة الحضريـة المسـتثمرين والشـركات الوطنيـة أو الأجنبية والمؤسسـات الدوليـة والأممية أو الحكومـات. إعادة البنـاء فـي سـوريا سـتخلق وضعاً جديداً مناسـباً للسـلطة المرتكبة، وسـيكون لهـا تأثيـر كبير على العدالـة المسـتقبلية، بمـا فيـه التواطـؤ فـي التغطية علـى جرائم الحـرب بإخفـاء أدلة جرائـم الحرب والحقيقـة التاريخيـة، وانتهـاك حقـوق الضحايا.

الإبادة الحضرية والقانون الدولي

تعتمـد قواعـد «القانـون الدولـي العرفـي» المنطبقة فـي النزاعـات المسـلحة الدولية وغيـر الدوليـة الأعيان المدنية بأنها الأعيان غير العسـكرية. يوضح الملحق الأول الإضافي لاتفاقيات جنيف بأن الأعيان العسـكرية[45] هـي تلـك التي «تسـهم بشـكل فعـال فـي العمـل العسـكري سـواء كان ذلـك بطبيعتهـا، أم بموقعها، أم بغايتهـا، أم باسـتخدامها، والتـي يحقـق تدميرها التـام أو الجزئي أو الاسـتيلاء عليها أو تعطيلهـا في الظروف السـائدة حينـذاك ميزة عسـكرية أكيدة».

كمـا ورد فـي «نظـام رومـا الأساسـي للمحكمـة الجنائية الدوليـة» بـأن مهاجمة، أو قصـف المـدن، أو القرى، أو المسـاكن، أو المبانـي العـزلاء التـي لا تكـون أهدافاً عسـكرية هـي جريمة حـرب. أيضاً من بيـن جرائم الحرب المتعلقـة بالأعيـان المدنيـة التي وضحتهـا المحكمة الجنائيـة الدولية:

* إلحـاق تدميـر واسـع النطـاق بالممتلـكات والاسـتيلاء عليهـا دون أن تكـون هنـاك ضـرورة عسكر ية
* تعمد توجيه هجمات ضد مواقع مدنية، أي المواقع التي لا تشكل أهدافاً عسكرية.
* تعمـد توجيـه هجمـات ضـد المبانـي المخصصـة للأغـراض الدينيـة، أو التعليميـة، أو الفنية، أو العلميـة، أو الخيريـة، والآثـار التاريخيـة، والمستشـفيات وأماكـن تجمع المرضـى والجرحى شـريطة ألا تكـون أهدافاً عسـكرية.

وضّحـت «اللجنـة الدولية للصليب الأحمر» الأعيان المدنية البديهية بأنها تشـمل المـدن والبلدات، والمناطق السـكنية، والمسـاكن، والأبنية، والمنازل، والمدارس، ووسـائل النقل المدنية، والمستشفيات والمؤسسات

45 الملحـق (البروتوكـول) الأول الإضافـي إلـى اتفاقيات جنيـف، 1977، اللجنة الدولية للصليب الأحمـر. https://www.icrc.org/ar/resources/documents/treaty/protocol-i-additional-to-the-geneva-conventions

الطبيـة والوحـدات الطبية، والآثـار التاريخية، وأماكـن العبادة، والممتلـكات الثقافية، والبيئة الطبيعية، شـرط ألّا تكـون، في التحليـل النهائي، قد أصبحت أهدافاً عسـكرية.

بنـاءً على ما سـبق، ولغاية هـذا التقرير، يمكن توظيـف مفهوم «الأعيـان المدنية» في القانـون الدولي للتعبير عـن المناطـق الحضريـة التـي تسـتهدفها الإبـادة الحضريـة بممارسـات تنتهـك القوانيـن الدوليـة، لتنطبق القوانيـن الدوليـة فـي النزاعات المسـلحة الدوليـة وغيـر الدولية على الإبـادة الحضرية في سـوريا.

التهجير القسري

تعـرف «مفوضيـة الأمم المتحـدة للاجئين» التهجير القسـري بأنه يحـدث «عندما يُجبر الأفـراد أو المجتمعات علـى الفـرار أو مغـادرة منازلهـم أو أماكـن الإقامة المعتـادة، أو يُجبرون على ذلـك نتيجة أو من أجـل تجنب آثار الأحـداث أو المواقـف مثل النزاع المسـلح والعنف المعمم وانتهاكات حقوق الإنسـان والكوارث الطبيعية أو الكوارث من صنع الإنسـان و/أو مشـاريع التنمية».

أي أن أفعال العنف والانتهاكات والجرائم واسـعة النطاق أو المنهجية تعتبر من مسـببات التهجير القسـري، كالتعذيـب والإخفـاء القسـري والاعتقـالات العشـوائية والتمييـز العنصري والديني والطائفي، والاضطهاد والجرائـم الجنسـية وغيرهـا من الجرائم التي تمارسـها قـوات الحكومة السـورية منذ عقود والأطـراف الأخرى للصراع بعـد عام 2011.

ورد تعريـف التهجيـر القسـري في القانـون الدولي مرات عديدة، وتشـابهت مفـردة التهجير القسـري مع عدة مفـردات، منهـا الإبعاد والترحيل والنقل القسـري والنزوح القسـري، باختلافات السـياق والمسـببات والنتائج والقانون المنطبق.

ضحايـا التهجيـر القسـري، قد يتحولون إلـى نازحين داخل دولتهـم، وطالبي لجوء ولاجئيـن أو مهاجرين في دول أخرى.

التهجير القسري في القانون الدولي

يحظـر القانـون الدولـي أي شـكل مـن أشـكال التهجيـر القسـري، ولا يوجـد سـوى اسـتثناءات قليلـة لهـذه القاعـدة. ورد الحظـر فـي عـدة اتفاقيـات وصكـوك دوليـة ملزمـة منها:

اتفاقيـات جنيـف: تحظـر قوانين الحرب في البروتوكـول الإضافي الثاني إرغام السـكان المدنيين على النزوح في النزاعـات المسـلحة غير الدولية. تصنف الأمـم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر النزاع في سـوريا على أنه نزاع مسـلح غيـر دولي[46]، بالتالي تنطبـق قوانين الحرب المتعلقة بهـذا النوع من النزاع.

ينـص نظـام المحكمـة الجنائيـة الدولية علـى أن «الأمر بإرغام السـكان المدنييـن على النزوح لأسـباب تتصل بالنـزاع، مـا لـم يقتـض ذلـك أمـن المدنييـن المعنيين أو لأسـباب عسـكرية قهرية» يشـكّل جريمـة حرب في النزاعـات المسـلحة غيـر الدوليـة. كما ورد تجريـم ترحيل السـكان في أدبيات محكمتي يوغوسـلافيا السـابقة ورواندا، بوصفـه جريمة ضد الإنسـانية.

تسـتخدم الأنظمـة وأطراف النزاع التهجير لتعزيز أو فرض السـيطرة على مناطق النـزاع، أو المناطق ضعيفة السـيطرة في الحالات غيـر المرتبطة بالحروب.

فـي بحثنـا هـذا، نجـادل بأنه حتى فـي حالات الضـرورة العسـكرية النـادرة، يجب أن يكـون نقل السـكان مؤقتاً

46 https://www.icrc.org/eng/resources/documents/update/2012/syria-update-2012-07-17.htm. Accessed on 02/01/2020, at: http://bit.ly/2sY9wfE

ويحترم حقوق الملكية، وإن لم يحترم هذين الشرطين، يتحول نقل السكان في الحالات النادرة الضرورية إلى جريمة تهجير قسري. إذ أن الضرورة العسكرية لا تبرر استغلال الوضع الناتج بعد نقل السكان، بما ينتهك حقوقهم. كما أن عمليات الهدم بدون توفير الخيارات القانونية التي تراعي الظروف وحقوق الملكية تنتهك القانون الدولي الإنساني وتشكل جريمة حرب.

لا ينحصر التهجير القسري بممارسات مباشرة كأمر السكان بالرحيل أو اتفاقيات التهجير ووضع السكان في وسائل النقل وإبعادهم، لكنه يتضمن بتعريفه الأفعال التي تجبر الناس على النزوح خوفاً على حياتهم أو محاولة لتجنب آثار الحرب. فيمكن مثلاً لاستهداف البنية التحتية أن يكون أحد أسباب التهجير القسري، بما فيها المشافي والمراكز الصحية، ويكون مرتكب الاستهداف مرتكباً لجريمة التهجير القسري، كما شرح تقرير: "خيار وحيد: الهجمات على الصحة كدافع للنزوح القسري في سوريا"[47] الصادر عن جامعة جورجتاون:

> وجّهت الحكومة السورية وحلفاؤها ونفذت هجمات على الرعاية الصحية منذ بداية الصراع السوري. تسببت هذه الهجمات في فشل النظام الصحي، ما جعل من الصعب أو المستحيل الوصول إلى الرعاية الطبية الأساسية. نتيجة لذلك، لم يكن أمام السوريين خيار سوى الفرار. ترك السوريون منازلهم وبلدهم بسبب عدم قدرتهم على الحصول على الرعاية الصحية، كليًا أو جزئيًا.

الفصل الثاني: الهندسة الديمغرافية في سوريا قبل 2011

أولاً: الجزيرة السورية: تاريخ من الهندسة الديمغرافية

في عشرينات القرن الماضي، توافدت موجات كردية عبر الحدود الجديدة التي رسمتها الدول الاستعمارية بين سوريا وتركيا. بعد ثورة الشيخ سعيد بيران عام 1925، وهزيمة ثورة سيد رضا 1938. نزحت أعداد كبيرة من الكرد الأتراك نتيجة الاجتياح والعنف التركي. رغم أن نزوحهم كان مؤقتاً، بانتظار أن تهدأ الحرب ليعودوا للثورة مرة أخرى، خاصةً وأن عشائر كاملة بقياداتها انتقلت إلى سوريا لاستكمال المقاومة ثم العودة. استقرت اليد العاملة الكردية التي انتقلت للعمل في زراعة القطن في سهول الجزيرة، ورغم أن دمشق لم تنظر بعين الراحة للهجرة بادئ الأمر، وتعززت مخاوفها بالتناسب طرداً مع انتشار خطاب القومية العربية، لم تتخذ حكومات الرئيس تاج الدين الحسني أي إجراءات لوقف الهجرات.

في ظل غياب إحصائيات أو أرقام محددة عن الكرد الذين قدموا من تركيا ونسبتهم إلى الكرد المهاجرين من الأراضي السورية المحتلة، وفي ظل غياب أي مسعى مؤسسي للتعامل مع الظاهرة، تحولت الهجرة الكردية إلى مادة للاستغلال السياسي والإعلامي الذي اتخذ ذريعةً لتوظيف الهندسة الديمغرافية ضدهم، وتطبيق سياسات الحرمان والعزل بحقهم لاحقاً، بما فيها الحزام العربي.

في الخمسينات بقي الحديث عن الهجرات الكردية، مساحةً للاستغلال السياسي، فالرئيس أديب الشيشكلي الذي أصدر مرسومًا عام 1952 يقضي بمنع تسجيل الأراضي الحدودية باسم أشخاص لهم أسماء غير أسمائهم الحقيقية - الكرد- دون موافقة رئاسة الجمهورية لمنعهم من التملك، قَبلَ وفي إطار سياسته بتقليص نفوذ الأقليات في الجيش السوري وريث جيش المشرق الفرنسي، رفع عدد أفراد

47 "No choice attacks on health as a driver of forced displacement in Syria", May 2021, Georgetown Law Human Rights Institute, https://www.law.georgetown.edu/human-rights-institute/wp-content/uploads/sites/7/2021/06/No-Choice-Report_web.pdf

الجيش بعد نكبة فلسطين وقيام الدولة الإسرائيلية عام 1948 من 7000 إلى 30-35 الف تسرب بينهم المئات أو الالاف من الجنود الأكراد بهوياتٍ مزورة وأسماء مستعارة، بعلم القيادة ورضاها.

الجزيرة في النصف الثاني من القرن العشرين

بعد العاصفة الديمغرافية في بدايته شهد النصف الثاني من القرن الفائت ولأول مرة في تاريخها تعريفاً جديداً للدولة السورية في الدستور المؤقت لعام 1961 لتحمل اسم الجمهورية العربية السورية الذي شكل نذيراً بالإقصاء الإثني لجميع المكونات السورية غير العربية، كما شهد وفي إطار الهندسة الديمغرافية سياساتٍ لا تقل حدةً عن ممارسات القوى الاجنبية سابقاً، تمثلت في إحصاء الحسكة عام 1962 ونقل عرب الغمر في السبعينات.

إحصاء الحسكة الاستثنائي

قبل الحديث عن الإحصاء الاستثنائي لابد من البحث في موقف الكرد من الوحدة بين سوريا ومصر التي بحسب البعض رسمت توجهات الكرد لاحقاً وعمقت حاجتهم للانفصال عن المحيط الذي بدا أنه قد قدّم العروبة على رابطة المواطنة، فقد اتخذت القيادات الكردية العراقية موقفاً مؤيداً للرئيس جمال عبد الناصر بعد إعلان تأميم قناة السويس عام 1956 وصرح الملا مصطفى البرزاني من منفاه في موسكو بتأييده الكامل لتأميم قناة السويس وخرج الكرد بمظاهرات مؤيدة في مدن كردستان العراق بما يناقض موقف حكومة نوري السعيد التي كان ولاءها الكامل للمملكة المتحدة وحلف بغداد, وكانت القاهرة قد أطلقت إذاعة ناطقة بالكردية عام 1957 «صوت العراق الحر» عمل فيها الكرد العراقيون والسوريون ومحمد كريم سيدا، وعبدالوهاب الملّا .

في سوريا وتبعاً لانفتاح عبد الناصر على القضية الكردية لم يتخذ الكرد السوريون موقفاً موحداً من الوحدة إذ يمكن رصد ثلاثة مستويات للموقف الكردي بحيث أيدت نسبة من المدينية الكردية الوحدة تبعاً للعداء للغرب والمناخ الثقافي والاجتماعي العام، أما فئة الإقطاع الكردي والأسر الثرية ممن كانت لديهم مخاوف من قوانين التأميم فلم تبدِ موقفاً رافضاً للوحدة بفعل المناخ العام كما لم تظهر حماسةً لها، أما الفئة الحزبية التي كانت تشكل نسبةً معتبرةً من مجتمع الكرد فسارت مع توجهات الحزب الشيوعي السوري الذي تغّيب أمينه العام خالد بكداش عن جلسة البرلمان في 58/2/5 التي صادقت على إعلان الوحدة، ولم يصدر عنه أي بيان يؤيد فيه هذا الإعلان الحزب الديمقراطي الكردي الذي تأسس في حزيران 1957 وكان برنامجه السياسي للدفاع عن حقوق الكرد السياسية والاجتماعية والثقافية، والذي لم يصدر عنه أي موقف صريح رافض للوحدة، حتى عام 1961.

في الانتخابات البرلمانية في 5 أيلول 1961 قبل الانفصال بأيام خرق الحزب الديمقراطي التقليد الانتخابي البرلماني المستمر منذ عهد الانتداب الفرنسي، وقدم قائمةً أكثر استقلالية برئاسة نور الدين ظاظا رفض أعضاءها طلب المخابرات العسكرية سحب ترشيحهم فبدأت حملة اعتقالات بحق عدد كبير من أعضاء الحزب والقيادات الكردية، اعتبرت حدثاً مفصلياً في تاريخ الكرد الحديث وعززت موقف التيار المطالب بوحدة كردستان في الحزب الذي بات اسمه «الحزب الديمقراطي الكردستاني في سوريا «وبعدها بأيام وفي 28 أيلول انتهت الوحدة بالانفصال وأُطلق على سورية لأول مرة اسم الجمهورية العربية السورية

عام 1962 أقر الرئيس ناظم القدسي وحكومة خالد العظم و بإشراف سعيد السيّد محافظ الحسكة الذي كان يصف نفسه بالقومي العربي المتطرف اجراء الاحصاء الاستثنائي لمدينة الحسكة ورغم انعدام اليقين بالدافع وراء قرار الإحصاء فإن البعض يراه اقتصادياً يرتبط بالطفرة النفطية في المنطقة العربية واكتشاف النفط الثقيل في الجزيرة الذي خلق قناعةً لدى الساسة في حكومات الانفصال الخمس بأن سوريا متجهةٌ لتغدو بلداً منتجاً للنفط وأن عملية تسلّل الأكراد الأتراك إلى سورية مؤامرةً تهدف إلى

توطيـن بعـض الفئـات غير العربية ضمـن المثلث البترولي المفتـرض في حين يراه آخرون ممـالأة من الرئيس القدسـي للتيـار القومي العربي الـذي طالما اتهمـه بالانعزال ومعـاداة الوحدة.

وأيـاً كانـت مبـررات الإحصـاء وعلـى افتـراض صحتهـا، يمكـن الجـزم أنه لـو تم العـدول عنـه والقبـول بالكرد كمواطنيـن اختـاروا العيـش فـي المنطقـة بغض النظر عـن هوياتهـم الفرعيـة أو الاصلية الأخـرى، ودمجهم بالهوية السـورية أسـوةً بأجداد الرئيس القدسـي القادمين مـن الحجاز أو الرئيس العظـم القادمين من تركيا، كان ليوفـر علـى الوطنيـة السـورية أعبـاء تدفـع الأجيال اللاحقـة ضريبتهـا الآن ويوفر علـى المواطنيـن الكرد عذابـاتٍ لا يدركهـا الا من عاشـها.

قـرار الإحصـاء الصـادر عـن حكومـة بشـير العظمـة، والـذي نفذتـه حكومـة خالـد العظم تـم على قاعـدة أن السـوري فقـط هو المسـجل في السـجل المدني قبل عـام 1945 واعتبار كل تسـجيل بعد هذا التاريـخ تزويراً، مـا أدى لشـطب 27.5% من سـكان الجزيرة المسـجلين من سـجلات الأحـوال المدنية، والبالـغ عددهم آنذاك 309279 نسـمة والذيـن كانـوا يشـكلون نحـو 53% من الكـرد في الجزيرة السـورية.

الإيزيديون

أكثـر الأقليـات الدينيـة المعرضـة للخطـر فـي العالم. لـم تبدأ إبـادة الإيزيديـن الجماعيـة على يـد داعش، بل سـبقتها ممارسـات حزب البعث الحاكم في سـوريا، بنبذهم وتجريدهم من حقوق المواطنة، والاسـتيلاء على ممتلكاتهـم، وتجهيلهـم وحرمانهـم من الجنسـية وحقوقهم الأساسـية، وتغييـر هويتهم الدينية المسـتقلة بتسـجيلهم كمسـلمين، في ممارسـات ترقى إلى الإبـادة الثقافية.

فبالإضافـةً للكـرد الذيـن أخرجهم الإحصاء من دائـرة المواطنة غالباً مـا يتم تجاهل الايزيديين، الذين مورسـت بحقهم ذات سياسـات الاقصاء التي قيدت حرية التنقل والسـفر بالنسـبة لجزءٍ منهم، بعد دمجهم مع الكرد غيـر المؤهليـن لحمل الجنسـية واعتبارهم من مكتومي القيد أو أجانب الحسـكة. كما اسـتولت حكومة البعث علـى أراضيهـم الزراعية مصدر دخلهم الأساسـي، وأسـكنت فيها من عـرب الغمر لاحقاً، كمـا خلت مناطقهم مـن أي مشـاريع تنمويـة أو صناعيـة، فيمـا يـرى البعـض أن تشـدد رجال الديـن الإيزيديـن بمنع تعليـم أتباع الطائفـة كان المسـؤول عـن حرمانهـم من التسـجيل في القيـود المدنية، ومـن التدرج الوظيفي والسياسـي ودخـول البرلمـان وتمثيـل إحـدى العرقيـات السـورية باعتبـار التعليـم الطريـق الوحيـد لاختـراق احتكارها من الزعامات والعائـلات النافذة.

رغـم أن حريـة الاعتقـاد مصونة بالدسـاتير السـورية فإن المناخ السياسـي الـذي همش الفئات غيـر المدينية بدايـة، ثـم حكومـات البعث التي همشـت الجميع، ولم تسـع لخلق أطرٍ قانونيـة تحمي الأقليـات الأكثر ضعفاً تركـت الايزيديين لرحمـة العـرف الاجتماعـي والديني الـذي اسـتمر بإقصائهم عـن الحيـاة العامـة وبمبرراتٍ أمنيـة وتسـلطية حرمـوا من ممارسـة شـعائرهم الدينيـة الخاصة. كمـا منع العـداء بين حكومتـي البعث في العـراق وسـوريا الإيزيديين من السـفر للعـراق لتأدية فريضة الحج إلـى معبد «لالش» قـرب الموصل أو زيارة المجلس الروحانـي للطائفة.

رغـم امتلاكهـم لأحكام وقوانين خاصة بالزواج أجبروا على اتباع أحكام الشـريعة الإسـلامية فـي قضايا الأحوال الشـخصية ومنع إدراج ديانتهم في سـجل الأحوال المدنية، بل تم تسـجيل عدد كبير من أبنائهم كمسـلمين، وفي عام 1993 أصدر القاضي الشـرعي الأول في الحسـكة عبد الله العرفي قراراً منع شـهادتهم أمام المحاكم معتبـراً أنهـم لا يتبعـون لدينٍ سـماوي، وهنا تقاطعت أشـكال التهميـش لتصب فـي الديمغرافيا ووضعت الجماعـة على حافـة الانقراض، حتى قبـل الإبادة الجماعية على يـد داعش لاحقا.

الحزام العربي: تهجير الكرد والعرب

الحـزام العربـي مشـروع هندسـة ديمغرافية نفـذه «حزب البعـث العربي الاشـتراكي» الحاكم في سـوريا، على مراحـل لتغييـر التكوين العرقي في محافظة الحسـكة الحدودية مع تركيا والعراق. اسـتهدف المشـروع الكرد بشكل رئيسي.

عام 1963، اقترحت دراسـة[48] لمسـؤول حكومي سـوري صراحة إعادة هندسـة ديموغرافيـا المناطق الحدودية مـع تركيـا والعراق، تحـدث فيها عن ضرورة إيجاد «حل نهائي» لـ «المشـكلة الكردية» والتفـرغ لقضايا القومية العربيـة، جـاء فيهـا أن: «تعمـد الدولـة إلى تهجيـر الكرد إلـى الداخل، وإسـكان عناصـر عربية وقوميـة.. لأنهم مضمونـون قوميـاً مئـة في المئة». لا تنحصر ممارسـات الهندسـة الديمغرافيـة بنقل السـكان الفيزيائي، بل بإجبارهـم على النزوح باسـتخدام وسـائل أخرى. بدا هذا واضحاً في دراسـة هلال حيث قـدم مقترحات للتضييق علـى السـكان الكـرد وإجبارهـم علـى النزوح مـن الحـدود إلى الداخـل، بما فيهـا الخنـق الاقتصـادي والتجهيل وحمـلات الدعايـة المعاديـة لهم، «لجعلهـم في أوضاع غير مسـتقرة وحملهم علـى الهجرة».

ثانياً: قوننة الهندسة الديمغرافية

ضمّـت دراسـة هـلال مقترحـات بحاجـة إلـى أسـس قانونيـة للتنفيـذ. بعـد عـام علـى صـدور الدراسـة، صدر المرسـوم رقـم 136 لعـام 1964 الـذي منـح بموجبـه وزيـر الداخلية صلاحيـة تحديد الأراضـي الحدوديـة. فاعتبر محافظتـي القنيطـرة والحسـكة والمناطـق الواقعة علـى الحدود التركية بعمـق 25 كيلومتـراً مناطق أمنية لا يسـمح فيهـا بإنشـاء أو نقـل أو تعديـل أي حق مـن الحقوق العينية، أو اسـتئجارها، أو تأسـيس شـركات، أو عقـد مقـاولات لاسـتثمارها زراعيـاً لمدة تزيد عن 3 سـنوات إلا برخصة من وزيـر الداخلية، بناء علـى اقتراح وزير الزراعـة والإصـلاح الزراعـي بعد موافقة وزير الدفاع، كما تم تخفيض السـقف الأعلى للملكيـة الزراعية عما كان معمـولاً بـه فـي قانـون 1958 وبدأت عمليـات الاسـتيلاء والتوزيع في عموم سـوريا. بدا هذا المرسـوم أنه أتى لقوننـة مقتـرح أحد بنود دراسـة هلال:

> سـد بـاب العمـل: لابـدّ لنـا أيضـاً مسـاهمة فـي الخطـة من سـدّ أبـواب العمـل أمـام الأكـراد، حتى نجعلهـم فـي وضـع، أولاً غير قـادر على التحـرك، وثانياً في وضع غير المسـتقر المسـتعد للرحيل في أيـة لحظـة، وهـذا يجـب أن يأخذ به الإصـلاح الزراعـي، أولاً في الجزيـرة، بأن لا يؤجـر، ولا يُملّـك الأكراد، والعناصـر العربية كثيـرة وموفورة.

بعد ذلك، توالت التوصيات السياسية وتعليمات التطبيق.

أصـدر حـزب البعـث الحاكم في أيلـول 1966 عدة توصيات مثـل» العمل على إصـلاح الخلل القائم فـي التوزيع السـكاني فـي القطـر بما يحقق الإنتاج الزراعي والاقتصاد والأمن القومي بشـكل عـام» و «إعادة النظر بملكية الأراضـي الواقعـة علـى الحـدود السـورية - التركيـة وعلى امتـداد 350 كـم وبعمـق 10 - 15 كم واعتبارهـا ملكاً للدولـة وتطبيق أنظمـة الاسـتثمار الملائمة بما يحقق أمـن الدولة».

مـن أجـل تطبيـق عمليـات الاسـتيلاء شـرّع القانـون رقـم 145 لعـام 1966 وتشـكلت لجـان اعتمـاد محاضـر الاسـتيلاء فـي المحافظات، بعـد دمج وزارتي الزراعـة والإصلاح الزراعي، وبدأت لجنة الحسـكة عملها برئاسـة محمـد حيـدر محافظ المدينـة عام 1967 والتي كانت أشـبه بالمحاكمات السياسـية وبتت بأحـكام قطعية غير قابلـة للمراجعـة أو الطعن بدعاوى مصادرة واسـتيلاء ومصادرة عرفية ولم تعتـرف بوثائق الملكيات القديمة والوثائـق العثمانيـة التـي تثبـت ملكيـات العائـلات على الشـريط الحـدودي, كانـت النسـبة الكبـرى للملاكين المسـتولى علـى أراضيهـم من الكـرد، ثم السـريان والكلـدان فضلًا عـن ملاكين عرب.

فـي مخالفـة لقانـون الإصلاح الزراعـي الذي يمنح المالـك الحقّ في تحديد مـكان الأرض التي سـيحتفظ بها له

48 «دراسـة محمد طلب هلال عن محافظة الجزيرة»، 22 حزيران 2009، بمناسـبة مشـروع الحزام العربي ننشـر لكم دراسـة محمد طلب هلال عن محافظـة الجزيرة | Wekhevî

ولأسـرته، أرغمـت إجـراءات الفرز والتجنيـب والتجميع أي حصر أراضي الاسـتيلاء في منطقة واحـدة، المالكين علـى تسـليم أراضيهـم والنزوح للعمـق جنوبـاً دون الحق في الاختيـار، وتم الاسـتيلاء على الحيـازات الصغيرة التـي لا تتجاوز السـقف الأعلى للملكية وغير المشـمولة بالإصلاح الزراعي أيضـاً، ولم توزّع الأرض على الفلاحين آنـذاك بـل سُـلّمت إلـى هيئـة مسـتحدثة باسـم مـزارع الدولـة لتوزيعها علـى العرب الذيـن غمرت مياه سـد الفـرات قراهم منتصف السـبعينات.

اسـتمر العمـل في إنشـاء الحـزام العربي، ومع بدء تعبئة سـد الفرات حزيـران عام 1974، أصـدرت حزب البعث الحاكـم القـرار رقـم 521 باسـتقدِام مـن غمـرت أرضه مـن محافظتي الرقـة وحلـب وتوطينهم فـي 35 تجمعًا سـكنيًّا علـى طول الحدود السـورية التركيـة. منح المهجرون مسـاحات زراعيـة اعتماداً على النسـبة المطرية ولـم تـراع التعويضات حجـم الملكيات السـابقة فوزعت الأراضي بالتسـاوي على المهجرين باسـتثناء قلة من شـيوخ العشـائر الذين تم منحهـم ملكياتٍ أكبر مـن غيرهم رغبـة بإرضائهم.

أمـا الاراضي التي تم اسـتصلاحها فـي محافظتي حلب والرقـة، فتم توزيعها من قبل مؤسسـة حوض الفرات علـى العامليـن فـي المؤسسـة وبعـض أعضـاء الحـزب الحاكـم، بدلاً مـن منحهـا لأبناء الغمـر الذيـن أجبروا علـى الانتقـال بعيـداً عن قراهـم تحت طائلـة الحرمان مـن التعويض، ولم تكتـفِ الحكومة بنقلهـم من أماكن سـكنهم، بـل نقلـت قيودهم في سـجلات الأحوال المدنيـة إلى محافظة الحسـكة.

عمليـة تحديـد أراضي الغمـر وترحيل الاهالـي التي نفذتهـا القوى الأمنية تحسـباً لاحتجاج البعـض أو رفضهم المغـادرة، تضمنـت اجراءاتٍ تعسـفية بالإغلاق الفـوري للمدارس ومصـادرة مولدات ضخ الميـاه والمعدات الزراعيـة إلـى مصـادرة أراض كثيـرة لـم يطلها الغمـر أيضاً. لإتمـام عمليـة النقل ومراعـاةً للبنية العشـائرية، قدمـت الحكومـة للأهالـي جملـةً من الوعـود تضمنت اضافـةً للتعويـض عن الاراضِي التي سـيغمرها السـد دفـع تكاليـف عمليـات النقـل والترحيـل، وحصر الخدمـة الإلزاميـة لأبناء العشـائر داخـل محافظة الحسـكة، ونقلهـم إلـى ما سـمي حينها «القـرى النموذجيـة» التي تبين لاحقـاً انها احجار اسـمنتية مسـقوفة بالصفيح.

بلـغ طـول الحـزام 275 كـم، بعمـق يصـل في أقصـى نقطة إلـى 15 كم، نقلـت اليـه 3 آلاف أسـرة ارغمت على النـزوح والاسـتيطان. فـي ظـل نكـث الحكومـة وعودهـا وواجبهـا لجهـة الخدمـات والمواصـلات والمرافـق الحيوية، عاشـت هذه المجموعات الإقصاء والوصم الاجتماعي لعقود وتحول ابناؤها لمسـتوطنين ومحتلين يعيشـون فـي عوالم مغلقـة ومنفية داخـل منطقـة الجزيرة المهمشـة أصلاً.

ثالثـاً: لمحة عـن التحـولات الهيكليـة المجتمعية في سـوريا

فـي إطـار رصـد التغييرات الديمغرافية اللاحقة كان لابد من اسـتعراض المشـهد السـكاني فـي المحافظات بالنظـر للمراكـز، والتبدلات التي أصابت سـكانها منـذ انقلاب البعث وحتـى الثورة.

فالاسـتثناء الديمغرافي الذي عاشـته الجزيرة السـورية خلال القرن الماضي لا ينطبق على سوريا بأكملها، التي شـهدت بعـد انقلاب حـزب البعث تغييـرات هيكلية مجتمعيـة لم تكن بحدة ما شـهدته المنطقة الشـمالية الشـرقية. حيـث شـكلت هجرة أبنـاء الأرياف إلى المدن مسـار التغييـر الديمغرافـي المتصاعد منـذ عام 1970 والـذي يعـود بالنسـبة الأكبر منه لسياسـات الحكومـة الهادفـة لتدعيم أواصر السـلطة عبر تفكيـك التركيبة السـكانية لسـوريا وإلغاء الروابط الأهلية الطبيعية بين أهلها عبر نقل مجتمعاتٍ كاملة بسـلخها عن بيئتها التاريخيـة، ومنعهـا مـن الاندماج في المدينة لتبقى مسـتقرةً في العشـوائيات. وفقاً لأرقـام المكتب المركزي للإحصاء في سـوريا عام 2007 كان 50% من السـكن الإجمالي في سـوريا عشـوائي، و45% من سـكان دمشق يقيمـون فـي «مناطـق مخالفـات»، وكذلك 35% من سـكان حلب و42% من سـكان حمص. بحسـب احصائية نُشـرت في مسـودّة الاسـتراتيجيّة الوطنيّة للإسـكان عن برنامج الأمم المتحدة للمسـتوطنات البشـرية فإن مناطق السـكن العشـوائي في سـوريا قد تزايدت بنسـبة 220% في الفترة ما بين 1994 و2010، ليتوزع سـكان سـوريا عـام 2011 فـي محافظات دمشـق وريف دمشـق وحلب والتي لا تتجاوز مسـاحتها 20 % من المسـاحة الكليـة للبـلاد، بنسـبة 44 % مـن السـكان ما أدى لاسـتنزاف حـاد في المـوارد وخاصـة المائية. بينمـا 17% من

مجمـوع السـكان يقيمـون في ثلاث محافظات تشـكل مسـاحتها نحـو 41% هي الرقـة ودير الزور والحسـكة، والتـي بدورهـا عانت اهمالاً تنموياً شـديداً ونسـباً اعلـى من البطالة التـي ضاعفتها موجات الجفـاف، وتحولت معهـا لبيئـة طـاردة للسـكان. أما طرطـوس واللاذقيـة، اللتان تشـكلان معاً نحـو 2.2% فقط من المسـاحة الكليـة، فاحتفظتـا ب 9% من السـكان دون خطـط تنموية حقيقية.

مدينة حماه

المركـز التجـاري فـي حوض نهـر العاصي، والتـي كانت تعتمـد اقتصادياً على الريـع العقاري لامتـلاك العائلات الحموية مسـاحاتٍ واسـعة من سـهل الغاب وحـوض نهر العاصي، وعلـى هيمنة في مجال النشـاط الرعوي بملكيـة وتسـويق المنتجـات الحيوانية، قبـل تفكيك البنيـة التقليدية بالإصـلاح الزراعي في سـورية منذ 1958. فـي عـام 1982، تعرضـت مدينـة حمـاة أثنـاء نـزاع الحكومة مـع «الإخوان المسـلمين» وخـلال 27 يومـاً من 2 شـباط 1982 للتغييـر الأكبـر في تاريخها. قدرت «اللجنة السـورية لحقوق الإنسـان» عدد الضحايـا بين 30 و40 ألفـاً غالبيتهـم العظمـى مـن المدنييـن. فيما أشـارت التقارير إلـى اختفاء ما بيـن 10 آلاف و15 ألـف مدني منذ وقـوع الأحـداث، واضطـر نحـو 100 ألف نسـمة إلى الهجـرة عن المدينة بعـد أن تم تدميـر ثلث أحيائهـا تدميراً كامـلاً. المدينة القديمة وأسـوارها وشـوارعها، ومتحف قصر العظم والمشـاهد الأثرية القديمة التي سـويت بـالأرض. إضافـة لهجـرة عائلات بأكملها خـارج سـوريا نهائياً هرباً مـن القمع ومن أحـكام الإعدام.

مدينة حمص

توسـعت المدينـة مـع إنشـاء مصفـاة النفـط علـى حدودها فـي خمسـينات القـرن الماضي، واسـتمرت في التوسـع خـلال العقـود اللاحقـة وضمـت بتوسـعها القـرى المحيطة بهـا، كدير بعلبـة وبابا عمرو، وشـهدت توسـعاً فـي السـكن العشـوائي على مسـاحة تقدر بـ 1000 هكتـار عـام 1989. كما شـهدت نزوحاً مـن القرى العلويـة بحيـث ارتفـع عـدد أبنائها من صفر بعد اسـتقلال سـوريا عـام 1946 إلـى 25% من السـكان مع بداية الثـورة عـام 2011. ضمـت المدينة تقسـيماً طائفياً: أحيـاء علوية مثل عكرمـة والنزهة والزهراء، ومسـيحية في الحميديـة وسـنية كأحيـاء بابا عمرو والسـباع والخالدية وعشـيرة وكرم الزيتـون والرفاعي والبياضة والسـبيل ووادي العـرب والسـلطانية إضافـةً لأحيـاء النخـب الاقتصادية. طغى رفض العبـث بديمغرافيـا المدينة على الاحتجاجـات فـي بدايتها في 18 آذار 2011 للتنديد بمحافظ حمص صاحب السـجل الحافل بالمصادرات والبيوع العقاريـة المشـبوهة، ومشـروع تجديـد عمرانـي باسـم «حلم حمـص»،[49] الـذي رأى فيـه المعترضـون أجندة خفيـة لتغييـر التركيبة الديمغرافيـة للمدينة. كما تم اسـتثمار الواقع الديمغرافي وترسـيخه من قبل الحكومة باسـتغلال الوضـع الاقتصـادي المهمّـش للسـكان العلوييـن، ما جعلهـم بؤرة تجنيد رئيسـة للميليشـيات الموالـية للحكومة. كما سـهّل تقسـيم السـكان مهمة الاجهزة الأمنية في تسـعير الخطـاب الطائفي، ونقل ديناميـات النـزاع بيـن الحركـة الاحتجاجيـة والحكومة إلى صـراع بين فئـات اجتماعية محـددة بالطائفـة إلى حدّ كبير.

49 عزمـي بشـارة، «سـورية: درب الآلام نحـو الحرية - محاولة في التاريـخ الراهـن»، ص.75- 325، 2013، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسـات، https://bookstore.dohainstitute.org/P-172.aspx

مدن الساحل السوري

قبل الاستقلال عام 1946، كانت مدن الساحل السوري بما فيها اللاذقية، وطرطوس، وبانياس، وجبلة مدناً سنية وفيها نسب من السكان المسيحيين. عمل أهلها بالتجارة البحرية معتمدين منتجات حلب والمناطق الداخلية الزراعية، بينما كان محيط الجبال مأهولاً بغالبه من قبل العلويين العاملين موسمياً بالزراعة في سهول حمص وحماة. وهو الأمر الذي اختلف مطلع السبعينات، وشهدت هذه المدن تحولاً ديمغرافياً كبيراً بعد عام 1970، حيث أصبح أبناء الريف من الطائفة العلوية أغلبية، بفعل سياسات التحديث الاقتصادي وتبوأ شخصيات علوية مناصب قيادية في الجيش والأمن والإدارة، دفعت عديداً من أبناء الريف إلى ترك قراهم متجهين إلى المدن للعمل في القطاع العام، وتركزت موجات النزوح في أطراف وسط المدينة التقليدي. تدريجياً، تحولت هذه المستوطنات إلى جزء من النسيج الحضري، وعززت هذه التحوّلات الديمُغرافية العميقة التوترات بين سكان المدن التقليديين من السنة والمسيحيين من جهة والعلويين من جهة أخرى.

ارتفعت أعداد العلويين في اللاذقية من 10 بالمئة من سكانها عام 1945 لأكثر من 50 بالمئة بداية القرن الحادي والعشرين. وارتفعت النسبة في طرطوس من 30 إلى 80 في المئة، وفي بانياس من أقل من 10 بالمئة إلى نحو 60 بالمئة. يضاف إلى أعدادهم مجموعاتٌ من علويي تركيا وشمال لبنان الذين جرى تجنيسهم عبر جمعية المرتضى التي كان يديرها جميل الأسد شقيق الرئيس السابق حافظ الأسد.

يقدم مرفأ اللاذقية الشركة المساهمة التي كانت ملكيتها عائدة للسوريين، والمشروع الطموح في خمسينات القرن الماضي، صورة واضحةً عن أثر القرار السياسي الاقتصادي على تركيبة السكان. فبعد عام 1970 بدأت سياسة عسكرة المرفأ بتعيين خريجي الكلية البحرية العسكرية في الإدارة، دون أن تكون لهم خبرة في إدارة قطاع النقل البحري المدني والتجاري. لتبدأ الإدارة الجديدة بتصفية العاملين من أبناء اللاذقية وطرطوس وجزيرة أرواد البحارة بالوراثة، واستبدالهم بالمزارعين من الجبال عديمي الخبرة بشؤون المرافئ والملاحة. حيث تمت التعيينات اعتماداً على انتمائهم الطائفي العلوي. ما أدى لتدهور إدارة المرفأ وأدائه من جهة، وتبديل سكان المنطقة بشكلٍ كامل، حتى قبل صدور المرسوم رقم 17 عام 1982 بتملك الدولة لكافة أسهم القطاع الخاص في شركة المرفأ، والتي تولاها بالكامل أفراد عائلة الأسد الذين لم يهاجروا معه إلى دمشق. حيث تحول المرفأ لمنفذٍ للأعمال غير المشروعة والتهريب وابتزاز المستوردين[50].

حلب

العاصمة الصناعية والاقتصادية لسوريا. انقسم المشهد السكاني في حلب، حيث سكنت النخبة الاقتصادية في الغرب، في حين كانت الأحياء الشرقية الأقل حظاً حتى في الخدمات الأساسية. رغم توسع المدينة الأكبر في سوريا ونزوح سكان الريف إليها، لم تشهد تغييرات ديمغرافية كتلك التي عصفت بدمشق ومدن الساحل السوري.

إدلب

معقل الناصريين الذين اتبعوا أيديولوجية سياسية اشتراكية قومية تستند إلى فكر الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر في الخمسينات والستينات. عبرت إدلب عن رفضها لحكم حافظ الأسد منذ أيامه الأولى وغدت فيما بعد معقلاً للإخوان المسلمين في الثمانينات. لم تشهد إدلب تغييرات ديمغرافية واضحة

50 حنا بطاطو، «فلاحو سوريا: أبناءُ وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم»، 2014، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، https://www.dohainstitute.org/ar/BooksAndJournals/Pages/ACRPS_Publications_Match_on-the-ground_Developments_in_the_Arab_World.aspx

كغيرها من المدن السورية. عاقبت الحكومة السورية المحافظة الحدودية مع تركيا والتي يفترض أن تكون بوابة سوريا نحو أوروبا، بسياسات عزلٍ وتهميش حتى عن الطرق الدولية التي أبعدت عن المدينة مسافة 20 كم تقريباً. كما استبعدت مدينة إدلبٍ من خطة التنمية الاجتماعية السوريّة، والمشاريع التنموية أو حتى الاستثمارية، فلم تشكل المدينة عنصر جذب حتى لأبناء الريف القريب.

السويداء

بقيت السويداء محصنة من التغيير الديمغرافي، بفعل مركزية المنطقة بالنسبة لطائفة الموحدين الدروز، وغالبيتهم العددية فيها، مقابل أقلية مسيحية ونسبة أقل من السنة. بفعل الترابط الاجتماعي ومكانة الزعامة المحلية والمرجعيات التي تمكنت ولو بشكلٍ جزئي من مقاومة محاولات الاستيعاب من قبل السلطة التي لم تستطع تغيير البنى السياسية الاجتماعية، أيضاً بفعل الهوية المذهبية المتماسكة، والإصرار على البعد الوطني والقومي في خطاب وسلوك الطائفة.

لذلك اتجهت الحكومات المتعاقبة لسياسات تهميش وإفقار للمحافظة التي لم تشهد تنمية زراعية أو صناعية أو سياحية طوال أكثر من خمسة عقود. كما استثمرت الحكومة الحساسية القائمة تاريخياً مع البدو المقيمين شرق السويداء، فكانت حريصةً على عدم تمكين قراهم تنموياً والتغاضي عن تسليحهم كوسيلة لإبقاء المحافظة تحت تهديد أمني يضاعف من حاجتها لحماية السلطة. بلغت الحساسية حد الاشتباك عدة مرات، منها عام 2000 حين تدخل الجيش لقمع احتجاجات المحافظة على تعديات البدو الذين ثبت تعامل مجموعاتٍ منهم وتبعيتها للأمن العسكري في المنطقة الجنوبية.

شهد جبل العرب أكبر موجة نزوح في تاريخه، إثر الثورة حيث تحولت السويداء إلى ملجأ لنازحين من محافظات عديدة فاقت أعدادهم ثلاثمائة ألف نسمة أغلبهم من حمص ودرعا ودمشق والقنيطرة، يشكلون حالياً ثلث سكان المحافظة، دون حساسية لدى المجتمع المضيف تجاههم.

الجولان المحتل

شهد الجولان الذي تتبع رسمياً لمحافظة القنيطرة، أشد التغييرات الديمغرافية عام 1967، باحتلال اسرائيل وهزيمة أو انسحاب الجيش الحكومي السوري، وتهجير غالبية السكان الذين لم يبق منهم سوى 10 آلاف من أصل 145 ألفاً نزحوا إلى دمشق وريفها ودرعا وحمص، بعد أن هدمت قوات الاحتلال ما لا يقل من 110 قرى وأبقت منها خمس بلدات هي غجر العلوية ومجدل شمس وبقعاتا وعين قنيا ومسعدة الدرزية. ما اعتبره الإسرائيليون لاحقاً خطيئةً استراتيجية لفشلهم بتطويع دروز المنطقة الذين رفض غالبيتهم الهوية الإسرائيلية.

استكمالاً لفصول الاحتلال كان قرار الكنيست ضم الجولان عام 1981 وخطط تشجيع الاستيطان في مستوطنة «كتسرين» والقرى المحيطة بها. في 25 آذار 2019 اعترفت الإدارة الأمريكية بسيادة إسرائيل على الجولان المحتل. رغم انعدام الأثر القانوني المباشر للقرار المخالف للشرعية الدولية، فإنه بفعل الزمن والعامل الديمغرافي المتمثل بغياب كتلة سكانية عربية قرار بالغ الخطورة، إذا ما تبعته حكومات أخرى، بما يشرعن السيطرة الإسرائيلية على الجولان.

العاصمة دمشق

دمشق التي كان عدد سكانها 300 ألف عام 1945 و800 ألف نسمة عام 1970 شهدت انفجاراً سكانياً

وتضاعف عدد سكانها إلى 3 ملايين عام 1980، بفعل تدفق اللاجئين من فلسطين، إضافة إلى نازحي هضبة الجولان. لكن الزيادة الأكبر كانت بفعل نزوح أبناء الريف إلى المدينة. بدأت المدينة بالتوسع في بساتين غوطة دمشق وتلال المزة. مع انعدام القدرة على استيعابهم سكن القادمون الجدد أكواخاً غير مرخصة في مداخل المدينة ومنحدرات أعلى جبل قاسيون. في منتصف الثمانينات تحولت ثماني مناطق إلى أحياء فقيرة مكتظة بمليون نسمة. اعترفت الحكومة بالسكان غير النظاميين كمقيمين دائمين وزودتهم بالكهرباء والماء إلى مناطقهم.[51]

استغل النظام السوري التوسع العمراني العشوائي[52] للسيطرة وكسب الولاء، واستخدمه كرشوة اجتماعية للقادمين الجدد، كما أكدت عدة تقارير وأبحاث من بينها «واقع حقوق الملكية والأراضي والسكن في سوريا»[53] لمنظمة اليوم التالي، و «مناطق السكن العشوائي في سورية: حقوق السكن ونزاعات الملكية»[54] لمركز حرمون للدراسات. بالإضافة إلى تحليل لجنة الأمم المتحدة للتحقيق بشأن سوريا والتي أكدت أن على عدم الحصول على حقوق السكن والأراضي والملكية في جميع أنحاء سوريا هو محرك رئيسي للنزاع بعد 2011، وأن قوات الحكومة السورية تمارس بشكل منهجي إدارة حقوق الملكية.[55]

قدمت الحكومة السكن والمياه النظيفة في مناطق السكن العشوائي، دون أن تستوف الحد الأدنى المطلوب عالمياً، كمنحة من الحكومة لتعميق السيطرة على المواطنين، والإيحاء بأن حقوقهم الأساسية ترتبط بمدى تبعيتهم وولائهم لها، والذي أتى ضمن قرارٍ بعدم تنفيذ مشاريع للإسكان، وتجاهل توسع العشوائيات في العاصمة. في عام 1980، وبالتزامن مع تمدد العشوائيات في دمشق وتحويل قصورها التاريخية لمدارس أو مستودعات أو أبنية مهجورة شُرع ببناء القصر الرئاسي الأضخم في تاريخ البلاد على مساحة 31500 متر مربع، وقدرت تكلفة بنائه بمليار دولار كانت تكفي عام 1980 لإنشاء آلاف الوحدات السكنية للحفاظ على المدينة.

الأحياء والتجمعات السكانية العشوائية في دمشق

منذ ثمانينات القرن الماضي، ظهرت معالم هندسة ديمغرافية عسكرية أغلقت مدينة دمشق على مناطق ومجتمعات مصغرة بعضها بهوية طائفية وأخرى اقتصادية. ما أدى إلى تفتيت المدينة مجتمعياً. توسعت المدينة كقاعدة عسكرية، محاطة بالجماعات الأهلية. حيث تمت توسعة وإنشاء أحياء وضواحي ومساكن عسكرية وحزبية تخترق نسيج المدينة العمراني والسكاني وتطوقها وتسيطر على مداخلها ومخارجها. إضافة لزرع مؤسسات حزب البعث والأمن، وتوزيع التحصينات والمرافق الأمنية ونقاط المراقبة ومقرات الحرس في المشافي والمخافر ومقرات أجهزة المخابرات ومخيمات «شبيبة الثورة»، وغيرها.

ضمّ محيط مدينة دمشق وحدها نحو 18 منطقة عشوائية يحتوي بعضها على أغلبيات من جماعات محددة حيث يتركز المسيحيون في الدويلعة والطبالة، والعلويون في مزة 86، وعش الورور وحي الورود، في حين تتركز الغالبية السنية في مناطق جوبر وبرزة البلد، وبساتين المزة، وكفرسوسة اللوان، والدحاديل وبيادر نادر، ونهر عيشة وفي أحياء القدم العسالي، ودف الشوك والزهور. والأكراد في عشوائيات حي الرز/ زورافا، على تخوم منطقة مشروع دمر، بينما يسكن عشوائية التضامن خليط ديني وطائفي وقومي من

51 باتريك سيل، «حافظ الأسد والصراع على الشرق الأوسط» ص 715، 2004، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
52 «أسهمت بتعقيد المشكلة العقارية.. محاولات لفهم قضية العشوائيات في سوريا»، 15 يوليو 2020، عنب بلدي، https://www.enabbaladi.net/archives/400902

53 «واقع حقوق الملكية والأراضي والسكن في سوريا»، كانون الأول 2020، اليوم التالي، https://tda-sy.org/wp-content/uploads/2021/04/HLP-03-Informal-Housing-in-Syria-AR.pdf
54 «مناطق السكن العشوائي في سورية: حقوق السكن ونزاعات الملكية»، 5 نيسان 2021، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، https://www.harmoon.org/wp-content/uploads/2021/04/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%83%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B4%D9%88%D8%A7%D8%A6%D9%8A-1.pdf
55 «تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية»، مجلس حقوق الإنسان، A/HRC/46/54، 21 كانون الثاني 2021، https://undocs.org/ar/A/HRC/46/54

سـنة وعلوييـن ودروز، بالإضافـة إلى لاجئين فلسـطينيين.

بينمـا تشـكل العشـوائيات وأحزمـة الفقـر عـادةً عصـب الاحتجاجـات والتحـركات المناوئـة للحكومة، شـكّل بعضهـا خطـوط الدفـاع الأولى عـن الحكومة والخزان البشـري للقوات الرديفـة زمن الثورة. وظهـرت نتائج ما تـم زرعـه في العقود السـابقة، لتأمين العاصمة بالعشـوائيات، مثل حي المزة 86 أو عش الـورور ذات الغالبية العلويـة التـي اسـتوطنت فـي دمشـق وارتفعت أعـداد أبناءها مـن 300 عام 1947 إلـى أكثر مـن 500 ألف قبل الثـورة.[56] أمـا العشـوائيات التي حملت نبض الشـارع وكانت مراكـز للاحتجاج عام 2011 فـكان مصيرها التهجير وتسـوية مسـاكنها بالأرض، بما فيها التضامـن والقابون وبسـاتين المزة.

المزة: بساتين الرازي في المزة

تبـدو سياسـات التهجيـر والإحـلال واضحة، بتسـخير القانـون والقـرارات الإداريـة والواقع الاقتصـادي لتغيير ديمغرافيـة المنطقـة. ففي عام 2012 صدر المرسـوم رقـم 66 القاضي باعتبار منطقة بسـاتين المزّة ومناطق أخرى بدمشـق، مناطق سـكنٍ عشـوائي يجب إعادة تنظيمها، وهو المخطط القديم الذي لم تتمكن الحكومة مـن تنفيـذه سـابقاً، وانتظـرت حتـى عـام 2012. فيمـا بـدا أنـه أيضـاً عقـابٌ للحـي على الحـراك السـلمي ضد الحكومة، واسـتكمالاً لمحاولات السـفارة الإيرانية اسـتملاك الحي بعد اقتطاع مسـاحة واسـعة من اراضيه هدية لإيـران لبناء السـفارة الجديدة.

اتسـم المخططـات التنظيميـة بالتمييـز الطائفـي أيضاً. عدة أحيـاء عشـوائية بغالبيةٍ علويـة ومؤيدة ضمت مخالفـات وتجـاوزات تفـوق بسـاتين المـزة، كالمـزة 86، وعـش الـورور، والسـومرية، ولـم يـرد ذكرهـا فـي أي مخطـط تنظيمـي ولـم يواجـه أهلها خطر التشـرد وفقـدان المـأوى، كما شـكل المخطط التنظيمـي مكافأة أيضـاً لداعمـي الحكومة، مـن رجال الأعمال المرتبطين بهـا، وللحلفاء الأجانب مكافأة لمسـاعدتهم أيضاً وهو مـا قامـت به محافظة دمشـق فـي تنفيذ مشـروع الـ 66 بتسـليمه لشـركات إيرانية.

كان للسـفارة الإيرانية التي تقع على أوتوسـتراد المزة على أطراف حي البسـاتين نشـاط غير عادي، فسـيطرت على كثيـر مـن الأراضي فـي المنطقـة وأكبرهـا الأرض المواجهة لكليـة الطب وأنشـأت بناء ضخمـاً تحيط به مسـاحة عشـرين دونمـاً. كما وضعت يدها على جامع الزهراء في المـزة القديمة والقريب من السـفارة أيضاً، واشـترت الأرض المحيطـة بـه مـن الحكومـة. لا يقتصر تملـك الايرانيين في المـزة على الحكومـة الإيرانية، بل شـمل رجـال الأعمال أيضاً الذين اسـتفادوا مـن خدمات المصارف المرتبطـة بالحرس الثوري فـي إيران كبنك أنصـار ومؤسسـة مهـر الماليـة التـي تقـدم التسـهيلات والقـروض لكل مـن يرغب في شـراء العقـارات في سـوريا، وفـي مقابل التسـهيلات الإيرانيـة كان التضييق على أهالـي الحي عبر الإجـراءات التالية:

* إضافـة إلـى رفـع سـقف الاقتطـاع المجاني الـذي تحدده الوحـدات الإداريـة لتأميـن الخدمات الأساسـية «طـرق وحدائـق ومواقف سـيارات»، مقابـل ما سـيحصل عليه مالـك العقار من منفعـة لدخـول عقاره منطقـة التنظيـم، ألغى المرسـوم التوزيـع الإجباري، ووضـع المالكين أمـام خيـار التخصـص بالمقاسـم، أو الإسـهام فـي تأسـيس شـركة مسـاهمة وفـق قانون الشـركات، أو خيـار البيع بالمزاد العلنـي. باعتبار أغلب الملكيات فـي المنطقة صغيرة لا تكفي للتخصـص، ولصعوبـة الإسـهام فـي تأسـيس شـركة، لجـأ أغلـب الملاك إلـى البيـع بالمزاد العلنـي، ولـم يتمكنـوا مـن العودة للسـكن في هـذه المنطقة.
* رغـم ظـروف الحـرب والاقتراب مـن حافـة الانهيار الاقتصـادي التام اسـتمرت أعمـال الإخلاء والهـدم، وأخليـت المنطقـة بشـكل كامـل عـام 2017. لـم تتـم مراعـاة انتظـار نهايـة العـام الدراسـي، أو منـح مهـل اضافية قبـل الإخلاء والهـدم لصعوبة الحصول على مسـكن للإيجار فـي دمشـق التـي تغـص بالنازحيـن. في ظـل انهيـار العملـة المحلية وارتفـاع بـدلات الإيجار

56 حنيـن غـدار، «وصول اسـتراتيجية «سـوريا المفيدة» التـي تعتمدها إيران إلـى مرحلة الاكتمال العملـي»، 11 أيلول 2016، المركـز اللبناني للأبحاث والاستشـارات، http://www.center-lcrc.com/index.php?s=13&id=17972

قطعت محافظة دمشق الكهرباء والماء عن المنطقة، لإجبار الناس على الخروج منها.

* رغم مرور 8 سنوات على تاريخ صدور المرسوم، لا يزال 150 ألف نسمة من سكّان المزّة وكفر سوسة من دون سكن حتّى الآن، بانتظار السكن البديل رغم أن المرسوم 66 ينص في المادة 44 على منح غير المستحقين للسكن البديل، تعويض إيجار لمدة سنتين، أما المستحقون فيتم تعويضهم بإيجار سنوي حتى تسليمهم السكن البديل يُدفع خلال شهر من تاريخ تبليغ إنذار الإخلاء. لم تحصل معظم العائلات التي أخلت منازلها على بدل إيجار كافٍ لتأمين مأوى خلال فترة التنفيذ بسبب انخفاض سعر الليرة والتضخم الهائل في السوق.

* نص البند «د» من القرار رقم 122 الصادر عن وزارة الإسكان والتنمية العمرانية السورية، ملحقاً بالمرسوم 66 لتحديد آلية منح السكن البديل أنه على مستحق السكن البديل أن يثبّت ملكيته في الفترة الممتدّة من تاريخ صدور المرسوم حتّى الإخلاء. إلا أن محافظة دمشق أضافت شرطاً على من يريد تثبيت ملكيته بتقديم بيان حركة/ مغادرة، وذلك لمنع تثبيت ملكية من خرج من القطر في المنطقة التنظيمية، خلافاً لنص القرار الذي لم يطلب اشغالاً فعلياً للعقار، بل إثبات الملكية.

* رغم أنّ أبنية السكن البديل يجب أن تكون ضمن المنطقة الأولى «ماروتا سيتي»، بموجب المرسوم 66، في المادتين 19 و20، حوّلت محافظة دمشق السكن البديل من المنطقة التنظيمية «ماروتا سيتي» إلى «باسيليا سيتي» في 11 تشرين الأول 2019، ما يعني نقل موقع السكن من منطقة تبعد 3 كم عن مركز المدينة إلى أطرافها، وإبعاد سكان المزة الأصليين عن مناطقهم.

حي الإخلاص

بقيت منطقة البساتين، المستملكة منذ العام 1985 لإنشاء مبنى «مجلس الشعب» الجديد، خارج أحكام المرسوم 66 وحرم الأهالي من التعويض، رغم وقوع الاستملاك على ملكياتهم. ففي عام 2001 تم نقل ملكية الأراضي المستملكة إلى مجلس الشعب بموجب القرار رقم 2973 الصادر عن المصالح العقارية بدمشق بتاريخ 17 تشرين الأول 2001. بعد خمس سنوات أصدر مجلس الشعب الكتاب رقم 1868/ص.د إلى محافظ دمشق، بعدول المجلس عن نقل مقره، وبدلاً من إعادة الحق إلى أصحابه، تم نقل تلك الأراضي لملكية محافظة دمشق. رغم أن الملكية معلقة على بناء مجلس الشعب الجديد وفقاً لصك الاستملاك. أي أن المجلس لا يملك الأرض قبل اعمارها وليس له حق التنازل عنها، فقانون الاستملاك رقم 35 عام 1985 يعتبر بحكم الملغي بناء على تخلي مجلس الشعب عن المنطقة المستملكة ونقل ملكيتها إلى المحافظة.

حي التضامن

يقـع حي التضامن جنوب شـرق مدينة دمشـق، ويعتبر بوابـة العاصمة الجنوبية الفاصلة بيـن المدينة وريفها. كان عـدد سـكان حـي «التضامـن» قبل بدايـة الحراك السـلمي حوالي 250 ألـف جلهم من الجـولان من العرب والتركمـان الذيـن هجرتهم إسـرائيل في حزيـران 1967، إضافةً لمقيميـن من محافظات السـويداء وإدلب ودير الـزور ودرعـا واللاذقية وطرطوس، وعـدد لا بأس به من اللاجئين الفلسـطينيين.

تمكنـت الفصائـل المسـلحة من السـيطرة على الجـادات الجنوبية في الحي عـام 2012، ومع توسّـع المعارك انخفـض عـدد سـكانه إلـى 65 ألفاً. بعد سـيطرة القـوات الحكوميـة على الحي عـام 2018 تم تكليـف لجنة من محافظة دمشـق لمسـح الأضـرار وتحديد المنـازل الصالحة للسـكن من بين 25 ألـف منزلاً. اعتبـرت الغالبية منهـا غير صالحة بحسـب اللجنة.

رغـم صـدور القـرار رقـم- 3191- 2018 عـن محافظـة دمشـق بإعـادة تأهيـل تسـع مناطق فـي الحي مـن أجل عـودة الأهالـي إليهـا، تمكنـت أعداد قليلة فقـط من العودة فـي أيلول 2019. لكن اشـترط للعـودة عدم وجود أي إشـكال أمنـي علـى المالـك الـذي ألـزم بتوقيع تعهـد يتضمـن اسـتخراج ترخيص ترميـم العقار مـن بلدية الميـدان قبـل القيـام بـأي عملية ترميـم، وإزالـة الأنقاض وترحيلهـا منه خلال مـدة أقصاها 60 يومًـا من تاريخ تسـلّم العقـار. إضافـة إلى براءة ذمة من مؤسسـات المالية والميـاه والكهرباء والهاتف ومحافظة دمشـق. بالإضافـة إلـى قيـام صاحب العقـار بالإقامة فيـه أو التصرف به بشـكل قانوني، سـواء بيعـه أم تأجيره، وذلك على مسـؤوليته الشـخصية دون تحمل أي جهة حكومية مسـؤولية تبعات السـلامة الإنشائية للعقار. كما تم إخضـاع المنطقـة بالكامـل لإعـادة التنظيم وفق القانـون رقم 10، علماً أن عشـرة بالمئة فقط مـن الملكيات فـي الحـي نظاميـة وليس لـدى غالبية الأهالـي صكوك ملكية مسـجلة في الدوائـر العقارية، بل إفادات سـكن مكّنتهـم مـن الاسـتفادة مـن خدمات البنـى التحتيـة وتسـديد الضرائب. مـا يعني اسـتبدال البنية السـكانية للحـي بالكامـل بموجب القانـون رقم 10.

حي جوبر

حي جوبر في شـمال شـرقي دمشـق، بين أحياء باب توما والقصاع والتجارة غرباً، والقابون شـمالاً، وبلدتي عين ترمـا وزملـكا شـرقاً، وبلـدة عين ترمـا ومنطقـة الدويلعة جنوبـاً. يبعد الحي سـبعة كم عن القصـر الجمهوري الرئاسـي، وهو من أقرب الأحياء إلى سـاحة العباسـيين بدمشـق. طبقاً لإحصائية رسـمية صدرت عام 2008، فـإن عـدد سـكان الحـي بلغ آنـذاك نحـو ثلاثمائـة ألف نسـمة معظمهـم مـن المسـلمين السـنة[57]. بعد أن سـيطرت فصائـل المعارضة المسـلحة علـى الحي في منتصـف 2013، تعـرض لقصف جـوي ومدفعي يومي مـن جبـل قاسـيون لتأميـن العاصمـة، ومنع أي تقـدم لقـوات المعارضـة. بعد أن أعـادت القـوات الحكومية سـيطرتها علـى الحـي فـي صيـف 2018، تبيـن أن حجـم الدمار فيـه يفـوق 80%، وأنـه أضحى منطقـة منكوبة ومهجـورة، يصعب علـى أهلها العيـش فيها.

57 سـلاح تنظيـم العشـوائيات يقترب من موالي النظام في دمشـق: احتجاجـات على قرار الحكومـة تطبيق القانون رقـم 10 في أحياء شـاركت في الحرب.مصدر سـبق ذكره.

عش الورور

يقع حي عش الورور على سفح جبل صخري شمال شرقي حي برزة البلد، ويبلغ عدد سكانه حوالي 100 ألف نسمة، معظمهم من العلويين. عندما بدء الحراك السلمي في القابون وبرزة البلد المجاورتين أيّد أهالي عش الورور الحكومة، وهاجموا برزة البلد، مزوّدين بالعصي والسكاكين والمسدسات والبنادق لقمع السكان[58].

استغلت الحكومة عام 1975 جريمة قتل وقعت في حي برزة، حين قام ضابط جيش بقتل أربعة من سكان الحي إثر خلاف في مقهى، فاحتج الأهالي وقاموا بإغلاق مداخل الحي وتم حينها تطويق الجيش للمنطقة واقتحام الحي. إلا أن الحكومة شعرت بضرورة وجود كتلة سكانية مؤيدة لها في برزة[59]. فبدأت باستقدام عائلات علوية من الساحل السوري، ومنحها حافظ الأسد منطقة مرتفعة كانت تسمى إبراهيم الخليل نسبة إلى الضريح الموجود هناك. أقامت هذه العائلات عشوائيات أصبحت لاحقاً تسمى عش الورور ومع بدء الحراك الشعبي تحولت لتجمعات بشرية مسلحة مؤيدة للحكومة السورية. بهذا تكون الحكومة تمكنت من زرع كتلة سكانية داخل حي برزة الذي كان يتكون من مجتمع محلي متماسك إلى حد بعيد.

منطقة المزة 86

تقع منطقة المزة 86 غرب مدينة دمشق. حتى سبعينيات القرن الماضي كانت عبارة عن أحراش وصخور وأراضٍ زراعية تعود ملكيتها إلى أهالي المزة. أما قمة الجبل المُمتدّة حتى سلسة جبل قاسيون والأراضي المتاخمة له فتعود لوزارة الدفاع. بعد أن أسس رفعت الأسد شقيق حافظ الأسد، «سرايا الدفاع» التي أطلق عليها «اللواء 86» والذي كان مقره نفس المنطقة التي يطلق عليها الآن مزة 86، سُمح في البداية ببناء غرف صغيرة من اللبن والصفيح لإيواء ضباط وعناصر «اللواء 86»، ومع مرور الوقت أحضر هؤلاء العسكريون عائلاتهم من الساحل السوري وأصبحت فيما بعد منطقة سكنية ذات طابع عسكري.

كان عدد سكان المنطقة عام 2011 نحو 300 ألف نسمة، بينما ذكر رئيس اللجنة المعنية بتطبيق القانون رقم (3) لعام 2018 أن عدد سكانها يصل إلى مليون نسمة. انحاز سكان المزة 86 إلى جانب الحكومة منذ بدء الاحتجاجات السلمية في منطقة المزة بساتين ومدينتي داريا والمعضمية بريف دمشق الجنوبي الغربي والقريب من حي المزة، فشكلوا ميليشيات لقمع الاحتجاجات في هذه الأحياء ومكافأةً على ولاء سكان المنطقة المطلق للحكومة لم يتم إخضاعها للقانون رقم 10[60].

58 نفس المصدر.

59 أحمد حمزة، «العشوائيات العربية: عقود من التغيير تدمر دمشق. العربي الجديد، الموقع الالكتروني. شوهد في 8 شباط/فبراير 2020، في: http://bit.ly/389k1vP.

60 سلاح تنظيم العشوائيات يقترب من موالي النظام في دمشق: احتجاجات على قرار الحكومة تطبيق القانون رقم 10 في أحياء شاركت في الحرب. مصدر سبق ذكره.

الفصل الثالث: أبرز عمليات التهجير القسري منذ عام 2011

التهجير القسري والإبادة الحضرية على يد قوات الحكومة السورية

تركز معظم الأبحاث والتقارير على أن لجوء الحكومة السورية إلى قصف وتدمير المناطق السكنية واستخدام القصف العشوائي كسياسة ممنهجة في حربها في المدن والبلدات، لأسباب عسكرية بحتة تتعلق بتحقيق النصر العسكري بما فيه من خلال جرائم الحرب. يهدف هذا التركيز إلى إثبات أن سياسة القصف العشوائي الممنهجة وعدم تفادي الضرر بالمدنيين والأعيان المدنية هي أساس لتجريم الحكومة السورية بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

إلا أن هذا الإثبات وتحديد وجود نية الحكومة خلف التدمير الشامل للأعيان المدنية لا يلعب الدور الرئيسي في إثبات مخطط الهندسة الديمغرافية. فسياسات الحكومة ما بعد التدمير تجاه المناطق المدمرة بما فيه ما تسميه إعادة الأعمار، وما نشرحه بالتفصيل في هذا التقرير على أنه استكمال للإبادة الحضرية، يعتبر الأساس لإثبات أن الحكومة السورية ترتكب الهندسة الديمغرافية لتعزيز سيطرتها على حساب السكان الأصليين.

إن كانت النية الرئيسة المسبقة للقصف الشامل للمدن والبلدات، هي تحقيق النصر العسكري)بما فيه عبر جرائم الحرب) أم كانت جزء من مخطط للهندسة الديمغرافية، فما تقوم به الحكومة بعد التدمير هو ما يحدد اكتمال جريمة الهندسة الديمغرافية. في الحالتين، تكون الحكومة استفادت واستغلت الوضع الراهن الناتج عن جرائم الترحيل القسري والتدمير لاستكمال أركان الهندسة الديمغرافية، وبالتالي تعتبر مسؤولة عنها، إن لم تحاول إعادة الحقوق لأصحابها ووضع حقوق الملكية أساساً لأي عمليات بناء وإعادة إعمار.

تضمنت سياسات الحكومة بعد التدمير:

* ربط الإجراءات القانونية المتعلقة بالملكية بالموافقات الأمنية التي غالباً لا تمنح لأبناء المدينة، ويتم منحها بناء على الموقف السياسي.
* وقف الخدمات عن المناطق التي كانت تحت سيطرة المعارضة، مثل داريا. أنظر قسم داريا.
* التعاقد مع شركات إيرانية لبناء مساكن خاصة لمقاتليهم الذين لم يغادروا سوريا. أنظر قسم داريا
* استملاك الجيش والمؤسسات الحكومية للممتلكات القريبة منها. انظر داريا ووادي بردى
* إصدار المراسيم والقوانين التي تضم مهلاً قصيرة لإثبات ملكية الأراضي والعقارات، لا تسمح للملاك الأصليين بتنفيذها، لعدة أسباب من بينها تهجيرهم بالأساس، وعدم تواجدهم في مناطق تسمح لهم باتخاذ الإجراءات القانونية، وسطوة الموافقات الأمنية. انظر داريا، القصير.
* بالإضافة إلى تعليمات مصادرة وحجز الممتلكات لأشخاص معارضين للحكومة أو شاركوا بالأعمال القتالية. تشمل تعليمات الحجز ممتلكات الأزواج والأبناء والأقارب.

صـرح رئيـس الدولة بشـار الأسـد أكثـر من مرة فـي خطاباتـه العامة بما يشـير إلى نوايـاه وأفـكاره المتعلقة بالسـكان والمهجرين.

ففـي خطابـه خلال لقائه رؤسـاء وأعضـاء المنظمات الشـعبية والنقابـات المهنية وغرف الصناعـة والتجارة والزراعـة والسـياحة بتاريـخ 26 تموز/يوليو 2015، وجه الشـكر لإيران وحزب الله والمليشـيات الشـيعية الأخرى: «القوى الموجودة مع الجيش هي من تقاتل.. المقاومة اللبنانية قاتلوا معنا وقدموا أقصى ما يسـتطيعون.. كان لهـم الـدور الهـام واداؤهم الفعال، ونحن ممتنون لشـجاعتهم وقوتهم ومناصرتهـم لنا»، وأضاف:[61]

«أيهـا السـادة الوطـن ليـس لمن يسـكن فيـه وليس لمـن يحمل جواز سـفره أو جنسـيته، الوطـن هو لمن يدافـع عنـه ويحميـه. والشـعب الـذي لا يدافع عـن وطنه لا وطـن له ولا يسـتحق أن يكون لـه وطن».

في خطابه في آب،[62] بعد محور حديثه عن المخططات الطائفية والفيدرالية، يكمل الأسد حديثه:

> أنـا أريـد أن نفهـم بأننـا نعيش مرحلـة غير منفصلـة، هي مرتبطـة بمراحل سـبقتها منذ عـدة عقود. خسـرنا خيـرة شـبابنا وبنيـة تحتيـة كلفتنـا الكثير من المـال والعـرق لأجيال، صحيـح؛ لكننـا بالمقابل ربحنـا مجتمعـاً أكثر صحة وأكثر تجانسـاً بالمعنـى الحقيقي وليس بالمعنى الإنشـائي أو بالمجاملات. هـذا التجانـس هـو أسـاس الوحـدة الوطنيـة، تجانس العقائـد، تجانـس الأفـكار، التقاليـد، العادات، المفاهيـم، الـرؤى، علـى تنوعهـا واختلافهـا. التجانـس لا يعنـي التطابـق، التجانـس يعنـي أن تكـون متكاملـة مع بعضهـا البعض، عندما تتكامل تشـكّل اللون الوطني الواحد، هذا اللـون الوطني الواحد هـو الذي يشـكّل الأسـاس للوحـدة الوطنيـة الجامعة لـكلّ أبناء الوطـن الواحد.

ينطلـق الأسـد مـن مبـدأ أن اللـون الوطنـي الواحد هـو اللون المؤيـد له، وهـم من بـذل المال والـدم والعرق للتخلـص مـن بقية السـوريين والذيـن لا يجب أن يكونوا جـزء من المجتمع السـوري، بل هم إرهابيون حسـب تعبيـره:[63] «يوجـد مكونين فقـط في سـوريا، الإرهابيون وبقية السـوريين».

يعبـر عـن أفكار الأسـد تجاه السـكان بكلمـات أوضـح الصحفي ديفيـد غاردنر فـي مقاله بصحيفة فايننشـال تايمـز،[64] بـأن نظـام الأسـد يحاول «ضمـان عدم إعـادة تكوين أغلبية سـنية» من خـلال «هندسـة ديمغرافية عنيفة».

قوننة الهندسة الديمغرافية منذ 2011

منـذ عـام 2011 وحتى عام 2020، صدر نحو 40 قانون ومرسـوم متعلق بالسـكن والأراضي والملكية، بما يشـير إلـى وجـود توجه منهجي لإعادة تنظيم إدارة حقوق الملكية في سـوريا، حسـب لجنة التحقيـق الأممية المعنية بسوريا.

قالـت اللجنـة فـي تقريرها الشـامل عـام 2021 الذي تضمـن نتائجها والشـواغل الرئيسـية المتعلقـة بحقوق الإنسـان على مـدار الصـراع والاتجاهات المسـتمرة:

فاقمت التشـريعات والسياسـات والممارسات، بصورة متعمدة، انعدام أمن حقوق السكن والأرض

---

61 «الرئيـس الأسـد: المعركة معركة محور متكامل يمثل منهجا من الاسـتقلالية والكرامـة»، وكالة الأنباء الحكومية السورية سانا 26 حزيران 2015، http://www.sana.sy/?p=245771

62 «كلمة السيد الرئيس خلال افتتاح مؤتمر وزارة الخارجية والمغتربين»، 20 آب 2017، وزارة الخارجية والمغتربين، http://mofaex.gov.sy/ar/pages903/%D9%83%D9%84%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%81%D8%AA%D8%AA%D8%A7%D8%AD-%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%AA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D9%86

63 «الرئيس الأسـد: المعركة معركة محور متكامل يمثل منهجا من الاسـتقلالية والكرامة»، وكالة الأنباء الحكومية السورية سانا 26 حزيران 2015، http://www.sana.sy/?p=245771

64 "Syria is witnessing a violent demographic re-engineering", 2 Oct 2019, David Gardner, The Financial Times. Retrieved 13 Oct 2021. https://www-ft-com.proxy.choate.edu/content/e40cb754-e456-11e9-b112-9624ec9edc59

والممتلكات لملايين السوريين المتضررين. صدر ما لا يقل عن 40 قانونًا يتعلق بالسكن والأراضي والممتلكات منذ عام 2011، مما يشير إلى توجه منهجي لإعادة تنظيم إدارة حقوق الملكية في الجمهورية العربية السورية، بما يثير مخاوف بشأن قدرة جميع السوريين ذوي المصالح العقارية، ولا سيما النازحين واللاجئين، على تأمين حقوقهم. تفتقر عائلات كثيرة إلى ضمان الحيازة في المناطق الريفية، في حين أن كثير من العائلات الأخرى التي انتقلت إلى المدن والبلدات السورية خلال التوسع الحضري السريع وغير الرسمي في النصف الثاني من القرن العشرين تفتقر إلى سندات ملكية رسمية.[65]

كما أكدت اللجنة في تحليلها على أن عدم الحصول على حقوق السكن والأراضي والملكية في جميع أنحاء سوريا هو محرك رئيسي للنزاع، حيث كان إطار السكن والأراضي والملكية يتطلب الإصلاح حتى قبل النزاع الحالي.

فيما بدا أنه مخطط هندسة ديمغرافية محدد الأهداف لنزع ملكية الأهالي وإعادة التموضع السكاني، اعتمدت القوات التابعة للحكومة السورية والميليشيات المسلحة الموالية لها استراتيجية الحصار والعقوبات الجماعية ضد السكان كوسيلة حرب، متذرعة بمحاربة المجموعات المسلحة التي تصنفها «إرهابية» لتبرير سياسة حصار المناطق السكنية والقصف العشوائي بمختلف أنواع الأسلحة والذخائر، وحرمان السكان من الإمدادات الغذائية والطبية الضرورية، ومنع وصول منظمات الإغاثة الإنسانية إلى هذه المناطق.

تم تفريغ المناطق المحاصرة من سكانها بشكل مقصود، ومن خلال عقد اتفاقيات مع المجموعات المسلحة المعارضة، تقضي بخروج المسلحين مع من يرغب من المدنيين إلى مناطق أخرى يحددها الاتفاق. فضّل معظم السكان المدنيين الخروج من المناطق المحاصرة والنزوح القسري خوفاً من انتقام وبطش القوات الحكومية.

65 «تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية»، مجلس حقوق الإنسان، A/HRC/46/54، 21 كانون الثاني 2021، https://undocs.org/ar/A/HRC/46/54

التهجير في مدينة حمص

بحسب مصادر المعارضة انخفض عدد سكان حمص من 1.5 مليون قبل بداية الثورة إلى قرابة 400 ألف نسمة حالياً، بعد تهجير قرابة 65% من سكان المدينة الأصليين نحو دول الجوار ومناطق المعارضة. بدأت ملامح التهجير باكراً حيث شهدت الأحياء السكنية فيها قصف الجيش الحكومي السوري لها بقذائف الهاون منذ بداية الحراك على أحياء بابا عمرو ومنطقة جوبر والسلطانية في كانون الثاني عام 2012 والذي أدى لأولى موجات النزوح التي بلغت قرابة ثلاثين ألف نسمة أجبروا على المغادرة. كما شهد حي الخالدية في شباط من العام نفسه موجة نزوح جراء قصف الجيش الحكومي، تبعها نزوح منطقة «حي عشيرة» شرقي المدينة التي اقتحمتها قوات الحكومة وأفرغتها من سكانها ثم أحياء كرم الزيتون والرفاعي وأحياء البياضة ووادي العرب وحي السبيل في شرق شمال المدينة والتي أفرغت بالكامل من سكانها، وشكل حي الوعر الوجهة الاولى لهم.

في أيار عام 2014 خرج آخر المدنيين من 13 حياً في قلب ومحيط المدينة القديمة، بعد حصار دام نحو ثلاث سنوات، تعرضت فيه حمص القديمة لعمليات قصف واسع وتدمير شبه كامل دفع معظم أهلها للجوء والنزوح وانتهى بعقد اتفاق الحكومة والمعارضة برعاية روسية، بخروج مقاتلي المعارضة إلى ريف حمص الشمالي.

الطريق إلى الخراب. سوريا، كانون الثاني (يناير) 2017 - دمرت أجزاء كبيرة من مدينة حمص بالكامل. ثلاثة أرباع حمص عبارة عن أطلال. سيارة أجرة تسير عبر الأنقاض.

© كريستيان ويرنر/تسايتنسبيجل

حي الوعر

اتفاقيات التهجير في الوعر أعوام 2015، 2016، 2017

المرتكب: قوات الجيش الحكومي والمخابرات، مليشيات تابعة للحكومة السورية، حزب الله الشيعي.

المشاركون في وضع الاتفاقات والإشراف عليها: الشرطة العسكرية الروسية، ممثل بعثة الأمم المتحدة في سوريا يعقوب الحلو، وممثل عن مكتب المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا في دمشق

المهجرون: سنّة

يجاور حي الوعر مجموعة من المناطق العسكرية، من بينها كلية المشاة، الكلية الحربية، كلية الرياضة العسكرية، كلية الدفاع الجوي كلية المعلومات العسكرية من الجهة الشمالية والشرقية، ومزارع تتمركز فيها قوات موالية للحكومة من الجنوب، ومن الغرب قرى موالية لحزب الله اللبناني الشيعي قرب مصفاة حمص. في منتصف العام 2013 رُفعت لافتة كتب عليها «الجوع أو الركوع» على مدخل الحي قرب «دوار المزرعة» تبعها إغلاق مداخل الحي بالكامل ومنع إدخال المواد الغذائية والطبية وحليب الأطفال وبقية مستلزمات الحياة. أبقت القوات الحكومية مدخل الحي مفتوحاً باتجاه واحد للراغبين بالخروج فقط ودون عودة. ثم بدأ بعدها القصف المتكرر وقطع التيار الكهربائي طيلة فترة الشتاء عام 2014 ما أدى لموجة نزوح إضافية.

في عام 2015 كان هناك 150 ألفاً من سكان الحي تحت رحمة ضربات جوية مستمرة ومتتابعة، وقذائف مدفعية وصواريخ شديدة الانفجار واستمر الأمر عدة أشهر مع منع دخول المواد الغذائية والطبية، مما دفع المزيد من السكان للمغادرة. في كانون الأول 2015 تم التوصل إلى اتفاق هدنة بين الحكومة السورية والمعارضة برعاية أممية تشمل ترحيل ألفي مقاتل ومدني من حي الوعر إلى مناطق سيطرة المعارضة في ريف إدلب، مقابل فك الحصار وإدخال المساعدات الإغاثية، بالإضافة لتسوية أوضاع المقاتلين الراغبين بتسليم سلاحهم.

أعادت الحكومة قصف الحي مجدداً وفي مطلع أيلول 2016 اتفق الطرفان من جديد على وقف الحكومة عمليات القصف للحي المحاصر، وكشف مصير أكثر من سبعة آلاف معتقل تقدمت المعارضة بأسمائهم، مقابل إعادة العمل بالاتفاق المبرم عام 2015 برعاية الأمم المتحدة، والذي قضى بخروج مقاتلي المعارضة من الحي على دفعات إلى الشمال السوري، ضمن خمسة مراحل.

المرحلة الأولى: الاتفاق على خروج ثلاثمئة مسلح برفقة عائلاتهم دفعة أولى من حي الوعر إلى المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة بمحافظة إدلب شمال غربي البلاد.

المرحلة الثانية: إفراج الحكومة عن مئتين من أهالي الوعر المعتقلين، وخروج خمسمئة من مقاتلي المعارضة مع أسرهم صوب مناطق سيطرة المعارضة في إدلب.

المرحلة الثالثة: الكشف عن مصير سجناء تحتجزهم وفق قوائم تقدمها لجنة التفاوض، مقابل خروج ثلاثمئة من مسلحي المعارضة مع أسرهم.

المرحلة الرابعة: تتخلى المعارضة عن مواقع ومؤسسات حكومية في الحي، مع خروج باقي المقاتلين مع أسرهم.

المرحلة النهائية: شملت على تسليم الحي للحكومة السورية وفي 11 آذار 2017 حيث خرجت مئات العائلات من الحي، وتشكيل لجنة عامة مؤلفة من ممثلي «لجنة حي الوعر - اللجنة الأمنية في حمص - الجانب الروسي» تتولى الإشراف على تطبيق الاتفاق ومعالجة الخروقات

ممارسات التهجير القسري والإبادة الحضرية في ريف دمشق

حصار وتهجير أهالي داريا

المرتكب: قوات الجيش الحكومي والمخابرات، ميليشيات شيعية إيرانية وعراقية وحزب الله الشيعي اللبناني

المهجرون: سنّة

فرضت القوات الحكومية [66] حصاراً على داريا في الغوطة (ريف دمشق) في تشرين الثاني/نوفمبر 2012، وقطعت خطوط المياه عنها عام 2013، مما أجبر السكان على استخدام الآبار غير الصحية لأغراض النظافة والاستهلاك. في كثير من الأحيان، بدافع الضرورة، كان الأطباء في داريا يجبرون على الممارسة خارج مجالات تخصصهم. وصف السكان الاعتماد على المحاصيل الزراعية والحياة بدون كهرباء حتى الوصول إلى هدنة محلية في آب 2015، أعقبها «إجلاء» كامل لجميع السكان.

داريا أكبر مدن الغوطة الغربية. بفعل التوسع العمراني باتت تشكل امتداداً لجنوب غرب العاصمة دمشق الذي ضم الأحياء الثائرة على نظام الحكم السوري عام 2011 بما فيها حي الميدان والقدم، ومدن المعضمية وجديدة عرطوز كما تتصل أراضيها مع بساتين المزة وكفرسوسة ومطار المزة العسكري، ما منحها موقعاً استراتيجياً قريباً من العاصمة والمقرات الأمنية. أدرجت داريا ضمن المرسوم رقم 66 لعام 2012 الذي قضى بإحداث منطقتين تنظيميتين في نطاق محافظة دمشق، على أن تضم المنطقة الثانية: المناطق العقارية - قنوات بساتين - داريا - قدم.

إلى جانب موقعها القريب من العاصمة شكلت مدينة داريا النقيض الفعلي لرواية الحكومة عن المعارضة بأنها إرهابية، فهي المدينة التي قدمت الورود لعناصر الجيش والأمن في الحواجز المحيطة، وحافظت على النضال المدني والخطاب الوطني الجامع رغم سنوات الحصار المنهك والصمت الدولي. كانت المدينة التي استخدمت الثقافة والتعليم لمواجهة القصف والعنف واحتفظت بمكتبة سرية تحتوي على عشرات آلاف الكتب والتي وصفتها الصحفية دلفين مينوي في كتابها:«جامعو الكتب". [67] أرغم الأهالي على الرضوخ لاتفاق يقضي بإفراغ المدينة من أهلها وتهجيرهم إلى شمالي سورية في آب 2016. كما قدم مجلسها المحلي الملتزم بالشرعية الانتخابية التجربة الأكثر نضوجاً، يديره مدنيون ولا تتدخل بعمله الفصائل المسلحة في المدينة، واستمر بإدارة المدينة ورعاية الفعاليات المدنية حتى آخر أيام الحصار.

تعرضت داريا لاقتحامات الجيش الحكومي والقصف الحربي الذي استخدمت فيه القوات الحكومية مختلف أنواع الأسلحة والذخائر، كالبراميل المتفجرة والأسلحة الحارقة، واستهدفت منشآت حيوية، من ضمنها مستشفى داريا الوحيد الذي خرج عن الخدمة، وفي تشرين الثاني 2012 فرضت الحكومة حصاراً على حوالي 7000 شخص يعيشون في داريا ممن بقي من السكان بعد فرار عشرات الآلاف جراء الاقتحامات وأعمال القتل التي استمر بعضها ثلاثة أيام في شهر آب 2012 ووصفتها «لجنة التحقيق الدولية المستقلة» في الأمم المتحدة بالمذبحة.

تمام جنح (أبو الخير) المتخصص في علم الاجتماع، والذي كان يعمل خلال فترة حصار داريا في المجلس المحلي، ومن ثم في قسم الإدارة التابع للمشفى الميداني، قال في شهادته لمركز

66 «الحصار كسلاح من أسلحة الحرب: التطويق، التجويع، الاستسلام، الإجلاء»، 29 أيار 2018، لجنة التحقيق الدولية المعنية بسوريا، https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/CoISyria/PolicyPaperSieges_29May2018_AR.pdf

67 «القراءة والبحث عن كتب تحت الأنقاض.. كيف وجد الثوار الأمل في سوريا؟»، 20 آذار 2021، الجزيرة، https://www.aljazeera.net/news/cultureandart/2021/3/20/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D8%B9%D9%86-%D9%83%D8%AA%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%B6-%D9%83%D9%8A%D9%81

توثيق الانتهاكات:

وقعت في داريا أكبر مجزرة في 25 آب 2012 راح ضحيتها ما يقارب 700 شهيد بعد أن اقتحمت قوات الأمن والميليشيات المرافقة المدينة، واعتقلت أكثر من ألف مدني وفُقد كثيرون. بعدها استمرت عملية انتشال الجثث لمدة 10 أيام متواصلة من البساتين والأقبية والطرقات. وتم دفن جميع شهداء المجزرة بمقابر جماعية. انسحب الجيش مخلفاً وراءه مدينة منكوبة لم تغادرها رائحة الدماء لمدة أسبوعين.

بعد حصار استمر لأربع سنوات 26 و27 آب 2016 أخلي جميع السكان في المدينة والذين كان عددهم بين 2500-4000 شخص، بموجب اتفاق محلي بين الحكومة ولجنة تمثل المدنيين والمقاتلين في داريا انتهى إلى تهجير الاهالي نحو الشمال أو إلى مركز إخلاء حكومي قرب دمشق، تعرضت بعدها المدينة لعمليات نهب للمنازل والممتلكات لمدة عامين منعت الحكومة خلالها الأهالي من دخول مدينتهم.

في شهادته عن الاتفاق قال تمام جناح:

بعد أن تُركت داريا وحيدة تعاني من نقص كل شيء ولم يعد أمامنا سوى الخروج، فكانت المفاوضات مع ممثلي الحكومة في الجهة الشرقية للمدينة، وتم الاتفاق على إخلاء كامل للمدينة بعد تهديد باقتحامها إذا ما تم الاتفاق الذي أبرم في 2016، ذكرى مجزرة داريا الكبرى 25 آب، وفي اليوم التالي دخلت الحافلات الخضر لإخلاء السكان، وبدأ الأهالي والمقاتلون بحزم أمتعتهم، وبدأت أولى القوافل المؤلفة من ست حافلات بالتحرك نحو مدينة إدلب، وتوجهت حافلات أخرى إلى مدينة الحرجلة بالريف الغربي لدمشق.

بعد أربع سنوات على التهجير لا تزال مدينة داريا خالية تماماً من السكان، ويسمح بدخولها شرط الحصول على بطاقة البلدية، وذلك بتسجيل الاسم لدى المكتب التنفيذي التابع للبلدية، وتعبئة استمارة تتضمن كل المعلومات التفصيلية عن الشخص وأفراد عائلته، إضافةً إلى عنوان ورقم العقار الذي يمتلكه في داريا، وإبراز دفتر عائلي أو بيان عائلي وسند ملكية، ومن ثم الانتظار حتى تُرفع الأسماء إلى مكتب الأمن الوطني لدراستها أمنياً والموافقة. بموجب البطاقة يسمح للمدنيين بالدخول ومن ثم الخروج في نفس اليوم دون أن يُسمح لهم بالمبيت فيها، ويمكن رصد عديد من الإجراءات التي قامت بها الحكومة لمنع عودة الأهالي إلى داريا:

- في نيسان عام 2018 صدر القانون رقم 10 بحجة التنظيم وفرض على كل سوري مالك لعقار في المناطق التي شملها القانون ومنها داريا، إثبات ملكيته وإن بشكل مباشر أو عبر توكيل أحد أقربائه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ بدء إعلان إعادة التنظيم تحت طائلة خسارة حقه في الملكية.

- منعت الحكومة عمليات بيع العقارات في داريا بذريعة عدم قدرة لجان الكشف الحسي التابعة لمالية دمشق من الوصول إليها «علماً أن البيوع السابقة كانت تتطلب بياناً مالياً، وهو مرتبط بالموافقة الأمنية التي لا تمنح لأبناء المدينة.

- منع عودة النازحين البالغ عددهم أكثر من 70 ألف نزحوا من داريا إلى جديدة صحنايا والكسوة والطيبة وكناكر وزاكية ومقيلبية وجرمانا، إضافة لمهجري 2016 إلى مراكز الإيواء في حرجلة بريف دمشق، وإلى محافظة إدلب.

- حصر المرافق والخدمات الاساسية بالمنطقة الأولى في المدينة أي التي بقيت تحت سيطرة قوات الحكومة منذ عام 2012 وتشمل أحياء شريدي والنكاشات والشاميات ودوار الزيتونة والكورنيش وشارع البلدية وشارع الثانوية الشرعية وحارة الخولاني وحي الخليج، والتي لم تتعرض للتدمير، وإبقاء المنطقة الثانية التي كانت تحت سيطرة المعارضة والمدمرة بالكامل دون خدمات وتضم الأحياء الغربية والجنوبية، إضافةً إلى المنطقة الفاصلة بين المعضمية وداريا.

- تجريف الملكيات الممتدة شمال المدينة والاستيلاء على الأراضي بدءً من مطار المزة العسكري وصولاً إلى مدخل المدينة من جهة المتحلق الجنوبي «دوار الباسل» بحجة أن المنطقة حرم مطار بالكامل.

- العامـل الإيرانـي كان واضحاً ايضاً بذريعة حماية مقام «السـيدة سـكينة» الذي تحـول لمربع أمني بتواجد كثيـف للميليشـيات الإيرانيـة وحـزب الله وسـط تقاريـر اعلاميـة تؤكـد التعاقـد مـع شـركاتٍ ايرانيـة لبناء مجمعـات سـكنية لتوطين الضبـاط الإيرانيين فـي المدينة.

حصار وتهجير أهالي معضمية الشام

المرتكـب: قـوات الجيـش الحكومـي والمخابـرات، مليشـيات شـيعية إيرانيـة وعراقيـة وحـزب الله الشـيعي اللبناني

الإشراف: الجيش الروسي

المهجرون: سنّة

تتوسـط معضمية الشـام، المجاورة لداريا، عدة نقاط عسـكرية وموالية للحكومة السـورية منها مطار المزة العسـكري وحـي المشـروع مـن الشـرق، ومـن الشـمال جبـال المعضمية التي تنتشـر فيهـا الفرقـة الرابعة بالإضافة لمسـاكن السـومرية ومسـاكن الشـرطة، بقي من سـكانها البالغ عددهـم 32 ألفاً 12 ألفـاً. تعرضوا لحصـار خانـق في 25 تشـرين الثاني/ نوفمبـر 2012 ترافق مع عمليات القصف ومنع وصول مسـاعدات الإغاثة والموادّ الطبية[68].

نـور مخيبـر من معضمية الشـام -عضو الهيئـة العامة للثورة السـورية وعضـو المركز الإعلامـي بالمدينة في شـهادته لمركز توثيـق الانتهاكات:

> بـدأ حصـار مدينـة معضمية الشـام بشـكل جزئي فـي آب 2012 بعـد اقتحـام المدينة مـن قبل قوات الحكومـة والميليشـيات العراقيـة وحـزب الله التي ارتكبت مجزرة بحق السـكان بالذبح بالسـكاكين أو الحـرق أو الإعـدام الميدانـي، بالإضافـة لاعتقال العشـرات مـن المدنييـن. بعدها طبـق الحصار تحت شـعار «الجـوع أو الركـوع»، وفعـلاً رفـض الجميع فـي المدينة الاستسـلام، لكن ومن شـدة الحصار ظهـرت علـى الجميع أعراض سـوء التغذية. فـي 21 آب قصفت المدينـة بالسـلاح الكيميائي وخلفت أكثـر مـن 65 قتيـل ومئـات الإصابات، لتبـدأ بعدها مفاوضـات أفضت إلـى هدنة في أيلـول 2013 بعد وفـاة أكثـر من 15 طفل وامرأة بسـبب الجوع، وكانـت مقدمة لمفاوضات 2016 والتـي تم التهجير على أساسها.
>
> المفاوضـات بيـن وفـد المعضميـة «قـادة الفصائل ورئيـس المجلـس المحلي» ووفـد الحكومة تم القسـم الأكبـر منها في مقـر الفرقة الرابعـة، التي تقع بين المدينة ودمشـق، وفي فندق الفورسـيزنز بدمشـق، وكانـت جميـع جلسـات المفاوضـات بحضـور ضبـاط روس أو منـدوب عنهـم كونهـم «الضامـن» للاتفـاق. وكان التفـاوض محمـلاً بالتهديـد والتخويـف مـن قبـل ضباط الجيش، رؤسـاء الأفـرع الأمنيـة الذيـن عقـدت معهم إحـدى الجلسـات، ولا يمكننـا أن نسـميه اتفاقاً بالأسـاس لأنه فُـرض فرضـاً علـى المدينـة تحت تهديد القبـول به أو حـرق المدينة بسـاكنيها» في ظل عـدم اكتراث العالـم بمـا كان يحصل.
>
> ونتيجـة المفاوضـات دخلـت الحافـلات الخضـر لنقل كل من يرفـض دخـول الحكومة إلـى المدينة ما فـي إطـار ما يسـمى «المصالحة»، إلى مدينة إدلب في الشـمال السـوري وذلك في 19 تشـرين الأول 2016، بينهـم ناشـطون ومقاتلـون ومطلوبون لخدمة العلـم وغيرهم، وبلـغ عددهم 3 آلاف.

68 منسـيون تحـت الحصـار: تقريـر خـاص حول مخيـم اليرموك فـي دمشـق ومدينـة المعضمية في ريف دمشـق. المركز السـوري لتوثيق الانتهاكات، أيلول/سـبتمبر 2013. شـوهد في 30 آذار/مارس 2020، في: https://bit.ly/3atrtDe.

التهجير القسري في وادي بردى

المرتكب: قوات الجيش الحكومي والمخابرات وحزب الله

المهجرون: سنّة

كان الأمن المائي للعاصمة حاضراً في عمليات حصار وتهجير «وادي بردى» الخاضع لسيطرة المعارضة المسلحة والذي تصدر المشهد لسنوات لقيمته الرمزية والفعلية لسكان العاصمة دمشق، والذي شكلت السيطرة عليه الدافع وراء هجمات القوات الحكومية والميليشيات الإيرانية التي استهدفت مضخاته نهاية عام 2016 قبل الوصول إلى اتفاقٍ يقضي بخروج عناصر المعارضة وعائلاتهم من منطقة وادي بردى إلى إدلب وسيطرة الحكومة على النبع والقرى المحيطة به.

يقع وادي بردى في الريف الشمالي الغربي لدمشق، ويبعد عن مركز المدينة حوالي 20 كيلومتراً، وتنتشر فيه 14 قرية هي «جديدة الشيباني - أشرفية الوادي - بسيمة- عين الخضرة-عين الفيجة-دير مقرن-كفير الزيت-دير قانون - الحسينية- سوق وادي بردى- كفر العواميد - برهليا - افره - هريرة». وتكتسب منطقة وادي بردى أهمية إستراتيجية كونها محاطة بالتلال التي تشرف على العاصمة دمشق، بالإضافة لوجود نبع عين الفيجة وتتبع قرى الوادي إدارياً لمنطقة الزبداني بمحافظة ريف دمشق.

سالم نصرالله رئيس المجلس المحلي لقرى وادي بردى:

> «بدأت التظاهرات في قرى وادي بردى في وقت مبكر من انطلاق الثورة ووجهت بالعنف من قبل قوات الأمن والجيش حتى مطلع عام 2012 حيث تمكن الأهالي من السيطرة على معظم قرى الوادي وإخراج قوات الأمن والجيش منها وقاموا بطرد مفرزة أمن الدولة التي كانت تتمركز في نبع الفيجة، وبذلك تحكموا بتدفق مياه النبع إلى مدينة دمشق. وقد حاولت القوات الحكومية استعادة السيطرة على الوادي عدة مرات دون جدوى مستخدمةً القصف والحصار، وفي النهاية تم الاتفاق بين الأهالي والحكومة على إبقاء نبع الفيجة تحت سيطرة أبناء البلدة ممن هم موظفون في إدارة النبع في الأساس وبقي الحال كذلك مدة ثلاثة أعوام تقريباً».

جمال الدين المعروف باسم «أبو محمد البرداوي»، وهو من سكان قرية عين الفيجة، ومدير الهيئة الإعلامية في وادي بردى والناطق باسمها:

> منذ خمسينيات القرن الماضي وحتى عام 2011 حاولت الحكومات في سوريا استملاك قرية عين الفيجة وإخراج أهلها من بيوتهم وأراضيهم واستملاك ما ورثوه من أجدادهم منذ مئات السنين مقابل مبالغ مالية زهيدة جداً أو مقابل عقارات لا تساوي ربع قيمة العقار الأصلية، من هذه المحاولات كان مشروع الاستملاك عام 1978 الذي لاقى رفضاً من الأهالي لكن وبسبب الضغوط وخلال عامين اشترت الحكومة اغلب الملكيات القريبة من النبع فيما رفضت نسبة قليلة من المالكين بيع بيوتهم أو عقاراتهم، ومنهم جدي الذي رفض بيع بيته والخروج منه وفي التسعينيات قامت وزارة الدفاع باستملاك مساحات شاسعة من الأراضي في المرتفعات المحيطة بالوادي لصالح الحرس الجمهوري حيث تمركز اللواءان 104 و105 حرس جمهوري.

في عام 2007 أرسلت الحكومة مع بعض الوجهاء من القرية للأهالي قرار الدولة وعزمها على إفراغ عين الفيجة بالكامل وتعويض أهلها ببيوت في مدينة عدرا العمالية في الغوطة الشرقية، فلاقى هذا القرار غضباً شعبياً كبيراً من الأهالي وقرروا الخروج باعتصام كبير رجالاً ونساء في حال تنفيذ القرار، لذلك تم تأجيله.

يتابع كمال جمال الدين في شهادته:

> في عام 2015 قام بعض قادة الفصائل العسكرية المعارضة المتواجدة في عين الفيجة بقطع مياه النبع عن مدينة دمشق وربطوا إعادة ضخها للعاصمة بوقف الحملة العسكرية على مدينة الزبداني. ردت القوات الحكومية على قطع مياه النبع بحصار قرى الوادي وقصفها بالمدفعية والطيران، خاصة قرية عين الفيجة، ما أدى إلى نزوح أعداد كبيرة من الأهالي هرباً من القصف.

استمر الحصار ستة أشهر تلاها توقيع اتفاق نص على فك الحصار وإعادة تدفق مياه نبع الفيجة بالإضافة إلى بنود أخرى تتعلق بالمطلوبين والمعتقلين لم ينفذ ألا قسم ضئيل منها.

في 22 كانون الأول/ 2016 شنت القوات الحكومية حملة جديدة وعنيفة على كامل قرى وادي بردى بالاشتراك مع مليشيات حزب الله اللبنانية وشددت الحصار على القرى التي تعرضت لقصف بالبراميل المتفجرة والمدفعية بشكل عشوائي، ومنعت خروج المدنيين، والنساء، والأطفال، والمرضى. واستمرت الحملة حتى تاريخ اتفاق التهجير في 27 كانون الثاني 2017 ولم تقبل الحكومة بمساعي الهدنة وقامت باغتيال المفاوض عن أهالي الوادي اللواء أحمد الغضبان حتى تمكنت من فرض اتفاق ينص على تهجير الأهالي والمسلحين إلى شمال سوريا بعد تجميعهم في قرية عين الفيجة. بتاريخ 28 من ذات الشهر بدأت عملية تهجير ما مجموعه 2250 شخصا بينهم (50) مقاتل والباقي من المدنيين.

سمحت القوات الحكومية لاحقاً لبعض الأهالي من الموالين بالعودة باستثناء أهالي قريتي عين الفيجة وبسيمة حيث لم يسمح لأحد بالعودة إليهما. كما قامت الحكومة السورية بالاستيلاء على كامل العقارات والأراضي المحيطة بنبع الفيجة لصالح مؤسسة المياه وتم تدمير وتجريف عشرات المنازل من أجل حرم النبع المباشر وغير المباشر، فيما يقوم بعض رجال الأعمال المقربون من السلطة بشراء عقارات وأملاك بعض السكان الذين غادروا القرية قسراً.

استكمال التهجير

الغوطة الشرقية- التل وخان الشيح- قدسيا والهامة- جنوب دمشق- القلمون الشرقي

الغوطة الشرقية

المرتكب: قوات الجيش الحكومي والمخابرات، الطيران الروسي، ميليشيات عراقية وإيرانية وحزب الله

أطراف الاتفاقيات: النظام السوري، وروسيا، أحرار الشام المعارضة، فيلق الرحمن المعارض، جيش الإسلام المعارض

المهجرون: سنّة

شهدت أحياء الغوطة الشرقية تهجيرًا قسريًا بعد تدمير شبه كامل للمدن والقرى والقصف المستمر على الأعيان المدنية والمساجد والمدارس والمراكز الطبّية والخدميّة، بمختلف أنواع الأسلحة المحرمة دولياً منها السلاح الكيميائي، وبالاتفاق بين روسيا وحركة أحرار الشام في آذار 2018 خرجت مدينة حرستا عن سيطرة المعارضة المسلحة، وخرج القطاع الأوسط عن سيطرة المعارضة بالكامل إثر اتفاق أُبرم بين روسيا وفصيل «فيلق الرحمن» بذات التوقيت وخرجت مدينة دوما عن سيطرة المعارضة في نيسان إثر اتفاق أبرم بين روسيا وفصيل «جيش الإسلام»، بعد حصار طويل الأمد وعمليات عسكرية لم تتوقف طيلة السنوات الخمس. كان التفاوض في الغوطة على ثلاثة قطاعات، وتم التعامل مع كل قطاع بشكل مستقل بعد أن رفضت روسيا بشكل قاطع تشكيل وفد تفاوضي موحّد للمناطق الثلاث، وأصرّت على التعامل مع كل منطقةٍ وفصيلٍ على حِدة، ووفقاً للأمم المتحدة، خرج من الغوطة الشرقية خلال الفترة التي تمت بها الاتفاقيات بين 9 آذار وحتى 18 نيسان أكثر من 158 ألف شخص، أي حوالي 40% من سكان الغوطة الشرقية..

كان تهجير الغوطة الشرقية والسيطرة على مدينتي حرستا ودوما إعلاناً عن سيطرة الحكومة بشكلٍ كامل على محيط العاصمة، الأمر الذي منحها تفوقاً سياسياً وعسكرياً وسمح بنقل التركيز العسكري إلى جنوبها للسيطرة على أحياء القدم والتضامن والحجر الأسود ومخيم اليرموك.

قدسيا والهامة

المرتكب: قوات الجيش الحكومي والمخابرات

الأطراف: قوات الحكومة السورية، القوات الروسية، قوات المعارضة المسلحة

المهجرين: سنّة

وافقت المعارضة المسلحة في بلدتي قدسيا والهامة في ضواحي دمشق الغربية على اتفاق «مصالحة» مع الحكومة في تشرين الأول 2016، بعد حملة عسكرية حاولت قوات الحكومة المتمثلة بالفرقة 14 التقدم باتجاه المنطقة مسبوقةً بقصف مدفعي من رحبة مؤسسة معامل الدفاع وثكنة القوات الخاصة بالدريج، وطرحت تزامناً مع ذلك مشروع اتفاق لإخلاء المنطقة، تضمنت- كما باقي التسويات التي حصلت في الريف الدمشقي- تهجير المقاتلين وكل حاملي السلاح باتجاه الشمال السوري في إدلب، مقابل إيقاف القصف العشوائي على المنطقة، وإدخال المساعدات الغذائية للمدنيين، وإقامة قوات لجان شعبية من أبناء المنطقة ، تكون تحت إمرة الحرس الجمهوري بشكل مباشر.

وتعتبر مدينتا قدسيا والهامة من أهم معاقل المعارضة في الريف الدمشقي عند بوابة دمشق، وتضمان ما يزيد على نصف مليون نسمة، بالإضافة لعشرات الآلاف من النازحين ولقربهما من القصر الجمهوري ومعظم مقرات الفرقة الرابعة، كانت الحكومة حريصة على السيطرة عليهما ضمن مخطط تأمين محيط القصر بإجبار المدن والبلدات المحيطة به على توقيع هدن وخروج الفصائل إلى الشمال السوري

التل وخان الشيح: أبرمت المعارضة المسلحة في تشرين الثاني 2016 اتفاقا مع الحكومة يقضي بـ «خروج «عناصر المعارضة المسلحة مع عائلاتهم والمدنيين الراغبين من البلدتين الواقعتين بريف دمشق الغربي إلى مناطق في إدلب، وهجر بذلك مئات السكان قسرا..

تهجير القلمون الشرقي: تقع منطقة القلمون شرقي الطريق الدولي الذي يربط العاصمة دمشق بمدينة حمص، وتضم العديد من المدن منها الضمير، والناصرية، والرحيبة، والقطيفة، ويقدر عدد سكانها بـ 400 ألف نسمة عام 2011، فيما سكنها مئات آلاف النازحين لترتفع أعداد قاطنيها لقرابة المليون نسمة.

وفي 19 نيسان 2018، وافقت الفصائل العسكرية في القلمون على بنود اتفاق مع روسيا قضى بتسليم السلاح الثقيل وتهجير آلاف المدنيين الذين لا يريدون المصالحة باتجاه مناطق الشمال السوري، كما نص على نشر الشرطة الروسية على مداخل المدن وعدم دخول قوات الحكومة إلى المنطقة، إضافة إلى تسوية أوضاع من يرغب بالبقاء من خلال مركز داخل المنطقة.

مخيم اليرموك

«تقريباً، فرّ جميع اللاجئين الفلسطينيين هناك»

الناطق الرسمي باسم الأمين العام للأمم المتحدة، متحدثاً عن مخيم اليرموك عام 2018.

أسس «مخيم اليرموك» عام 1957 على بعد 8 كيلومتر عن العاصمة دمشق، بهدف استيعاب اللاجئين الفلسطينيين الذين كانوا متفرقين في المساجد والمدارس والأماكن العامة. عام 2011، كان يعيش في مخيم اليرموك نحو 160 ألف لاجئ فلسطيني، وعشرات آلاف السوريين، وهو أكبر مخيم غير رسمي للاجئين الفلسطينيين في سوريا، وكان يعتبر عاصمة للشتات الفلسطيني في العالم، حسب الأمم المتحدة.[69]

بعد سيطرة المعارضة المسلحة على مخيم اليرموك 2012، فرضت الحكومة السورية وفصائل فلسطينية

69 مخيم اليرموك (مخيم لاجئين غير رسمي)، الأونروا-وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

تابعـة له بينها «الجبهة الشـعبية لتحرير فلسـطين-القيادة العامة» حصاراً خانقـاً على مخيم اليرموك.

فـي ديسـمبر/كانون الأول 2012، أجبـرت الأعمـال القتاليـة نحـو 140 ألـف مـن سـكان المخيم علـى المغادرة، حسـب الأمـم المتحدة.[70] في نيسـان/أبريل 2015، اسـتولت جماعة داعـش على ثلثي المخيم، و «شـردت آلافاً آخريـن إلـى بلدات يلـدا وببيلا وبيت سـحم وحـي التضامن».[71]

فـي يوليو/تمـوز 2013 فرضـت القـوات الحكوميـة[72] والقـوات الموالـية لها حصاراً تامـاً على نحـو 18 ألف مدني ومنعـت دخول المعونة الإنسـانية.

فـي مايو/أيار 2018، عقد النظام السـوري بإشـراف روسـي/تركي/إيراني اتفاق إجلاء أدى إلـى نزوح 10 آلاف مدني مـن مخيـم اليرمـوك. قالـت لجنة الأمم المتحـدة للتحقيق فـي سـوريا إن «غالبيـة المدنيين الـ 10 آلاف الذين بقوا محاصرين داخل المخيم حتى إعادة الاسـتيلاء عليه في 21 أيار/مايو، شُـرّدوا قسـراً عملاً بـ «اتفاق إجلاء». قالـت «وكالـة الأمـم المتحدة لإغاثة وتشـغيل اللاجئين الفلسـطينيين» الأونـروا إن مخيم اليرمـوك يقبع في حالـة خـراب، وأنـه يـكاد لا يوجد منـزل واحد لـم يتم تدميـره أو الإضرار بـه. قال الناطق الرسـمي باسـم الأمين العـام للأمـم المتحدة: «فـرّ جميع اللاجئين الفلسـطينيين الموجودين هنـاك تقريباً».

اتفاق تهجير اليرموك وكفريا/الفوعة

فـي 28 أبريل/نيسـان 2018، قالـت وكالـة الأنبـاء السـورية الحكوميـة إنه تم التوصـل إلى اتفـاق يقضي بخروج المقاتليـن وعائلاتهـم من مخيـم اليرمـوك، مقابل خروج أهالـي بلدتي كفريـا والفوعة.

أطراف الاتفاق: الحكومة السورية وهيئة تحرير الشام بشكل رئيسي، وبإشراف إيران وروسيا، وتركيا.

شـمل الاتفـاق إجـلاء المقاتليـن وعائلاتهم مـن مخيم اليرمـوك إلى إدلـب، وإجلاء جميع سـكان بلدتـي كفريا والفوعـة الشـيعيتين بريـف إدلـب، البالغ عددهـم نحـو 7 آلاف، إلى حلب.

عـام 2020، أعلنـت محافظة دمشـق عن المخطط التنظيمي رقم 105 الذي يشـمل مخيـم اليرموك، وأمهلت أصحـاب الحقـوق وأهالـي المنطقة شـهراً فقـط لتقديـم الاعتراضـات. واجه المخطـط اعتراضـات من آلاف السـكان. لـم تلـغ الحكومة المخطـط، بل صرحت أنها سـتؤجله.

منعـت الحكومـة السـورية أهالـي مخيـم اليرموك مـن العودة لسـنوات، ثم وضعت شـروطاً تعجيزيـة[73] عام 2020 للعـودة، منهـا: الموافقـة الأمنيـة، وإثبـات الملكية، وسـلامة المنـزل، رغم علـم الحكومة بحجـم الدمار الـذي طـال أغلـب الأبنيـة. حتى أوائـل عـام 2021، لم تعـد إلا بضع مئـات[74] من العائـلات إلى مخيـم اليرموك.

70 الأمـم المتحـدة، مجلـس حقـوق الإنسـان، تقريـر لجنـة التحقيـق الدولية المسـتقلة بشـأن الجمهوريـة العربية السـورية، A/HRC/39/65، 9 أغسـطس/آب 2018، https://digitallibrary.un.org/record/1641475?ln=en

71 المرجع السابق.

United Nations, Human Rights Council, **Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic**, A/HRC/39/65, 9 August 2018, https://digitallibrary.un.org/record/1641475?ln=en

72 المرجع السابق.

73 «عـودة سـكان مخيـم اليرمـوك إلـى منازلهم الصالحة للسـكن خلال أيـام قليلـة»، صحيفة الوطن/فيسـبوك، 5 أكتوبر/تشـرين الأول 2020.

74 مخيم اليرموك (مخيم لاجئين غير رسـمي)، الأونروا-وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشـغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

التهجير القسري شرقي مدينة حلب

المرتكب: قوات الجيش الحكومي، المخابرات، الميلشيات الإيرانية والعراقية وحزب الله، روسيا

المهجرين: سنّة

أطراف الاتفاق: قوات الحكومة السورية، روسيا، تركيا، أحرار الشام المعارضة

ابتداءً من عام 2012 انقسمت مدينة حلب إلى شطرين، حيث خضع الشطر الشرقي لسيطرة جماعات المعارضة المسلحة، والشطر الغربي لسيطرة الحكومة السورية. وفي 7 تموز 2016 فرضت القوات الحكومية حصاراً على الشطر الشرقي الذي كان يقطنه حينها حوالي 275.000 - 250.000 شخص، وفرضت قيوداً صارمة على وصول الغذاء والدواء للمحاصرين، بالتزامن مع هجمات جوية للجيش الحكومي بمساندة القوات الروسية استهدفت المدنيين والأعيان المدنية، مستخدمة الأسلحة الحارقة، والقنابل العنقودية المحظورة. استهدفت هذه الهجمات بالدرجة الاولى الأحياء المأهولة السكنية والأسواق والمستشفيات في قلب المدينة دون وجود أهداف عسكرية في محيط تلك الأماكن.

قال أحمد مجاهد عطار الملقب بـ «مجاهد أبو الجود» وهو صحفي من مدينة حلب، ويعمل مع مركز حلب الإعلامي وتلفزيون تي في نيوز البريطاني: بدء حصار حلب بشكل فعلي قبل عام 2016 وتحديداً قبل ثمانية أشهر على إعلان الحصار حين تقدمت قوات الحكومة في قريتي الملاح وحندرات شمال شرقي المدينة على طريق «الكاستيلو» المنفذ الوحيد للسكان المستهدف دائماً بالقذائف من قبل وحدات الحماية الكردية في حي الشيخ مقصود المطل على الطريق، ما جعل التنقل من خلاله شديد الخطورة، وادى لشحّ دخول المواد الغذائية بشكل كبير، قبل أن تتمكن قوات الحكومة والميليشيات الأجنبية الداعمة لها من إحكام الحصار على الأحياء الشرقية لمدينة حلب بشكل كامل بتاريخ 01 حزيران 2016 «.

يتابع قائلاً:

> وثقت فرق الدفاع المدني السوري بين 15 و28 تشرين الأول 2016 استهداف المدينة بأكثر من ألفي غارة جوية وسبعة آلاف قذيفة مدفعية وصاروخية عدا الصواريخ الباليستية والأسلحة المحرمة دولياً. إضافة لاستهداف الشوارع العامة بشكل مستمر ما يُصعّب من عملية وصول طواقم الإسعاف والدفاع المدني للأماكن التي تتعرض للقصف ويجعلها عاجزة عن تقديم أي خدمة للسكان. كما خرجت كل المشافي خلال الحصار عن الخدمة بشكل كامل اضافةً لاستهداف المخازن والمراكز الإغاثية لتوقف عمل المؤسسات الإغاثية وأفران الخبز بشكل شبه كامل أيضاً

في كانون الأول عام 2016 ونتيجةً لمفاوضاتٍ بين «حركة أحرار الشام الإسلامية» وممثل عن الحكومة الروسية، تم الاتفاق على إخلاء جميع مقاتلي المعارضة إلى شمال محافظة حلب. ورغم أن الاتفاق لم يتضمن تهجير المدنيين، لكن تجربة الحصار والقصف اليومي، وانعدام الثقة بالتعهدات الحكومية، وخوف المدنيين على حياتهم من بطش الحكومة وانتقامها، أدت لخروج الغالبية العظمى من السكان الذين كانوا في المنطقة والذين قدر عددهم بحوالي 37.000 شخص.

قال أحمد مجاهد عطار في شهادته:

> ابتدأ خروج أول دفعة من المحاصرين (قافلة الجرحى) بتاريخ 15 كانون الأول 2016، عرقلت خروجها قواتُ الحكومة واستهدفت الجرحى وعناصر الدفاع المدني بالرصاص المباشر ما أدى لمقتل شخص وإصابة ثلاثة آخرين. استمرت عملية الإجلاء ثمانية أيام كاملة انتهت بتاريخ 22 كانون الأول 2016.

شهادة سالم الأطرش المولود في مدينة حلب، وأمين سر المجلس المحلي لمدينة حلب منذ 03 آذار 2013 لغاية حزيران 2015،ثم عضو هيئة عامة لمجلس المدينة:

> بعد تقدم قوات الحكومة وإيران مدعومة بغطاء جوي روسي فرض الحصار على المدينة في 4 تموز 2016. عانى 300 ألف نسمة من وطأة الحصار ونقص كبير في المواد الغذائية، وعجزت الأمم المتحدة عن إدخال أي مساعدات طوال فترة الحصار التي استمرت لستة أشهر، باستثناء

أسبوعي فتح طريق الراموسة وخلالها خرج بعض السكان هربا من الحصار وتعرض الكثير منهم للقصف أثناء الخروج، لكن لم يتم إدخال أية مواد غذائية، وكان حصاراً مطبقا من ثلاث قوى: الجيش السوري، والقوات الإيرانية لواء القدس الفلسطيني، والميليشيات حزب الله، لواء الباقر، فاطميون، والقوات الروسية جواً والتي دمرت البنية التحتية وجميع الطرق والأحياء وكان 90% من ضحايا القصف مدنيين.

في سبتمبر/أيلول 2015، بدأت روسيا بدعم القوات الحكومية على عدة جبهات قتالية رئيسية، «بما فيه في حلب، حيث تم استخدام الضربات الجوية بهدف شامل وهو محاصرة شرق حلب» [75].

استمرت الحكومة السورية وروسيا بشن هجمات جوية عشوائية على شرقي حلب بشكل شبه يومي، شملت مختلف البنى التحتية الضرورية للحياة، بما فيها المدارس والمستشفيات والمراكز الصحية والمخابز والأسواق. في أواسط 2015، فرضت الحكومة السورية بدعم جوي روسي حصارا على القسم الشرقي من مدينة حلب الذي كان يضم نحو ربع مليون شخص وقطعت عنه كل الإمدادات.

في سبتمبر أيلول 2016، شن الطيران السوري والروسي حملة قصف جوي مكثف لمدة شهر على مناطق المعارضة، استخدمت فيها الأسلحة المحظورة.

في 14 ديسمبر/كانون الأول 2021، وجدت محكمة أودنسه في الدنمارك شركة دانمركية مذنبة بانتهاك العقوبات الأوروبية، لتزويدها روسيا بالوقود اللازم لتنفيذ غارات جوية في سوريا، وأنها كانت يجب أن تعلم أن روسيا، على الأغلب، تستخدم الوقود في حملتها الجوية بسوريا.

زودت الشركة الدانمركية الروس بالوقود، خلال الفترة من أكتوبر/تشرين الأول 2015 إلى مايو/أيار 2017.

قال الخبير العسكري الدنماركي، الرائد ميكيل ستورم ينسن، إن كمية الوقود الذي باعته الشركة الدانماركية لروسيا 172 ألف طن، كان ذا أهمية كبيرة لتمكين الروس من شن الهجمات الجوية. [76] قال ينسن في شهادته أمام المحكمة إن الضربات الجوية الروسية في خريف 2016 لعبت دوراً حاسماً في سقوط حلب الشرقية. [77]

قال أندرس ريشندورف، مدعي الدولة العام الدنماركي للجرائم الاقتصادية الخاصة والدولية: [78]

أدينت شركتان ومدير ببيع أكثر من 170 ألف طن من وقود الطائرات لشركات روسية أرسلته إلى سوريا. هذا يشير إلى خطورة الانتهاك بأن الوقود دخل خزانات الطائرات المقاتلة الروسية التي قصفت سوريا نيابة عن الأسد. إنه أمر خطير للغاية بالطبع عندما تنتهك شركة دنماركية عقوبات الاتحاد الأوروبي التي تم فرضها ضد دولة أخرى على أساس وضع حرج للغاية.

في 1 ديسمبر/كانون الأول 2016، دعا تحالف عالمي من 223 منظمة غير حكومية، من بينها **المركز السوري للإعلام وحرية التعبير**، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى عقد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة للمطالبة بوقف جميع الهجمات غير القانونية على المدنيين في حلب. [79]

---

75 الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، 34/64/A/HRC، 2 فبراير/شباط 2017.

76 Eksperter: Brændstofmængde i dansk sag var afgørende for Syrien-krig, DR.dk, 19 November 2020. https://www.dr.dk/nyheder/indland/eksperter-braendstofmaengde-i-dansk-sag-var-afgoerende-syrien-krig?fbclid=IwAR0rHnzlqclfnEMLPuMRm1HVc-AU6oDWC1C9d0mrxkFPVEVH15324PQ-vR0

77 Dan-Bunkering trial: Denmark also bombed Syria, confirms defence counsel, Mainfold Times, 25 November 2021. https://www.manifoldtimes.com/news/dan-bunkering-trial-denmark-also-bombed-syria-/confirms-defence-counsel

78 Dan-Bunkering, Bunker Holding og direktør dømt for at sælge brændstof til Syrien, Anklagemyndigheden, 14 December 2021. https://anklagemyndigheden.dk/da/dan-bunkering-bunker-holding-og-direktoer-doemt-saelge-braendstof-til-syrien

79 «متحدون من أجل السلام في سوريا: نداء من المجتمع المدني العالمي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة»، هيومن رايتس ووتش، 1 ديسمبر/كانون الأول 2016. https://www.hrw.org/ar/news/2016/12/01/297034

أبـرز عمليـات التهجيـر القسـري التـي قامـت بها إيـران والميليشـيات التابعـة لهـا

تهجير القصير على أيدي مليشيا حزب الله

كانـت معركـة مدينـة القصير التي تقع على مسـافة 35 كم جنوب غربـي حمص و15 كم الحـدود اللبنانيّة، والتي انتهـت بسـيطرة الحكومـة السـورية عليها، حدثـاً مفصلياً رتـب تداعيـاتٌ كبيرة معنويًّـا وعسـكريًّاً. فالقصير نقطـةَ الوصـل بين الشـمال اللبنانيّ وريف حمـص الجنوبي على مسـافة 10 كم عن العقدة التـي تتلاقى فيها معظـم الطرق الدولية داخل سـورية.

وتتبـع للقصيـر إداريًّا أكثر من أربعين قرية مختلطة دينيًّا وطائفيًّا؛ إذ يتركّز المسـلمون السـنّة، والمسـيحيون فـي المدينـة ومحيطها القريـب قريتَي الموح، وأبو حـوري، وتحيط بها قرًى شـيعيّة، أبرزها البرهانيـة، والدمينة الشـرقية، والعقربيـة، والنزاريـة، وقرًى علويّة مثـل الحيدرية والعبودية. شـهدت القصير الإعلان المباشـر عن تدخـل حـزب الله للقتـال فـي سـوريا، بعـد حملة تجييـشٍ طائفـي لإقناع جمهـوره بواجـب القتـال للدفاع عن القرى الشـيعيّة في منطقـة القصير.

فـي حزيـران عـام 2013 شـهدت المدينة أول وأكبر عملية تهجير قسـري شـهدتها الحرب السـورية، وذلك بعد هجـوم كبيـر اسـتخدمت فيه قـوات الحكومة وميليشـيا الحـزب جميع أنواع الأسـلحة، إلى جانـب قصف جوي مركّـز، دفـع المدنيين إلى النزوح إلى الشـمال السـوري، كمـا لجأ عدد منهم إلـى بلدة عرسـال اللبنانية القريبة، وحتـى إعـداد الدراسـة لم يتجاوز عـدد العائدين إلى المدينة نسـبة 10% مـن المهجرين.

حـوّل "حـزب الله" القصيـر خلال السـنوات الماضيـة إلى قاعـدة ومنطلق لعملياته العسـكرية التي توسـعت إلـى بقيـة المناطـق السـورية، وخاصـة الواقعة علـى الشـريط الحدودي مـع لبنان، إضافـةً إلى حركة نشـطة يقـوم بهـا حـزب الله وأنصاره بشـراء عقـارات السـكن والأراضي الزراعيـة مسـتغلًا حاجة النـاس والفقر الذي لحـق، مسـتفيداً مـن القانـون رقـم (11) لعـام 2011 الخاص بأحـكام تملك الأشـخاص غير السـوريين للحقوق العينيـة العقاريـة الـذي يتيح للأجانب تملـك الحقوق العقارية بقرار مـن مجلس الوزراء بناء علـى اقتراح وزيري الداخليـة والخارجية

فـي تشـرين الاول 2018 تم الإعلان عن المخطط التنظيمي لمدينـة القصير، بموجب القانون «رقم 10 وتحددت مهلـة الاعتـراض علـى المخطط لديوان مجلس المدينة اعتبارًا من 10 من تشـرين الأول ولغاية 9 من تشـرين الثانـي بنهاية الدوام الرسـمي، في واقع غياب سـكان المدينـة وعدم قدرتهم على القـدوم إليها من أجل إثبات ملكياتهم، وبنسـبة دمارٍ بلغت 75% من المدينة.

يقـول خالـد حريـا (أبو معاويـة)، المولود في القصيـر وعمره 57 عاماً في شـهادته لمركز توثيـق الانتهاكات في سوريا:

> انطلقـت الثـورة فـي القصيـر كغيرهـا مـن المناطـق السـورية سـلمية ولمـدة سـتة شـهور كانـت الحكومـة فيهـا ترتكب أفظع الجرائم والمجازر وأشـهرها مجـزرة العاصي التي ارتقى فيها 13 شـهيدا إضافـة للقتـل والتنكيـل بالمعتقليـن، مـا اضطر أبنـاء البلـدة لحمل السـلاح وكانت لهم السـيطرة علـى المدينـة رغـم الحصـار التي اسـتمرت حتى حزيـران 2013 عندما حشـدت الفرق العسـكرية وحزب الله الـذي دخـل بقـوة وشـن حرباً بأعتى الأسـلحة الأرضيـة والطائـرات المقاتلـة والحوامـات وكانت المنطقـة الأولـى التـي اسـتخدمت فيهـا البراميل واسـتمرت الحـرب وقدم أهالـي القصير مـا يقارب 3300 شـهيد ومثلهـم مـن الجرحـى اغلبهـم مدنيين بمختلـف الأعمار. ناهيـك عن دمار مـا يقرب من ثلثـي المدينـة كليـاً، وإحـراق الممتلـكات والمزروعـات حتى انقطعت سـبل العيش، في ظـل انقطاع الدعـم الصحـي وعـدم وجود الكـوادر والأماكـن الآمنة لحمايـة الجرحى.

يتابع «خالد حريا»:

> بتاريخ الخامس من حزيران 2013 قرر المقاتلون الانسحاب من القصير بطريقة عشوائية عبر «فتحة الدمينة» باتجاه الجانب الشرقي لطريق الشام والتي سميت *فتحة الموت* لكثرة من ارتقى خلال عبورها كونها محصورة بين حاجزين عسكريين مدعمين بين الجبال ما أدى لارتقاء المئات وجرح مئات آخرين. أما أهالي القصير فقد تعرضوا لتهجيرين الأول مدينتهم والثاني من القلمون الغربي، بعد ملاحقتهم بالقتل والدمار والطيران الذي أرغمهم على النزوح من جديد باتجاه عرسال القسم الأكبر ومنهم من توجه للشمال السوري».

ورد التهجير القسري لأهالي القصير في تقرير لجنة التحقيق[80] المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية عام 2013:

> في آذار ونيسان، سعى مدنيون مشردون داخلياً - معظمهم من محافظة حمص - للجوء إلى دير عطية، وهي بلدة واقعة شمال محافظة دمشق. وفي الفترة بين 19 و23 نيسان قصفت القوات الحكومية دير عطية ووجهت رسالة إلى سلطات البلدة تأمرها فيها بإرغام المشردين داخلياً على المغادرة. وما لم يحصل ذلك، فستتعرض البلدة للهجوم. وفي أواخر نيسان أمهل رئيس بلدية دير عطية المشردين أربعة أيام للمغادرة قبل وقف حصصهم من الخبز. وبعيد ذلك، هجر دير عطية مشردون داخلياً، كثير منهم من مدينة حمص والقصير

ورد في التقرير الأممي أيضاً:

> من خلال استعراض الأدلة التي جمعت منذ كانون الثاني، توصلت اللجنة إلى قناعة مفادها أن خطورة الجرائم التي ارتكبتها القوات الحكومية والمليشيات التابعة لها والجماعات المسلحة المناهضة للحكومة، وانتشار هذه الجرائم، واستمرار ارتكابها بمعدلات مفزعة، كل ذلك يعزز توصية اللجنة بضرورة الإحالة إلى العدالة على المستويين الوطني والدولي... وأنه لا يمكن أن تحجب الحقيقة المتمثلة في استحالة تحقيق سلام دائم بدون عدالة.

يسكن حالياً في مدينة القصير ما بين 2 إلى 5 آلاف شخص. في تموز 2019، سمح الأمن العسكري لأكثر من ألف شخص بالعودة بعد مماطلة حزب الله وميليشياته المحلية واعتراضه على العودة الجماعية للسكان، حتى لو كان العائدون من الموظفين، أو ممن «يُعرف عنهم ولاؤهم للحكومة»، رغم ظهور حسن نصر الله قائد الحزب الإعلامي المتكرر والذي دعا فيه أهالي المدينة للعودة.

اتفاقية المدن الأربعة «الزبداني، مضايا، الفوعة، كفريا

«في الصراع على السلطة في حرب وحشية بالوكالة بين الدولة والجهات الفاعلة غير الحكومية، أصبحت البشر في سوريا سلعة، قابلون للتبادل، ويتعرض للقصف، ويتضورون جوعاً حتى الموت».

- أنابيل بوتشر، بروفسورة في جامعة برلين الحرة في ورقتها التحليلية:[81] «عمليات نقل السكان القسري على نطاق واسع في سوريا».

المرتكب: قوات الجيش الحكومي والمخابرات، ميلشيات شيعية إيرانية وعراقية، حزب الله الشيعي اللبناني، هيئة تحرير الشام السنية

المهجرون: سنّة، شيعة

---

80 «تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية»، 18 تموز 2013، الجمعية العامة للأمم المتحدة، https://undocs.org/ar/A/HRC/23/58

81 Böttcher, A. "Large-scale forced population transfers in Syria: details of the recent "four towns agreement" May 2017, https://www.sdu.dk/-/media/files/om_sdu/centre/c_mellemoest/videncenter/artikler/2017/ab+article+may+17.pdf

أطراف ورعاة الاتفاق: قوات الحكومة السورية، إيران، قطر، هيئة تحرير الشام

كان اتفاق المدن الأربعة أوضح معالم المشروع الإيراني للعبث بديمغرافيا سوريا وأكثرها مباشرة. يمثل الاتفاق توافق الأطراف في تنفيذ هندسة ديمغرافية طائفية، إذ تمت عملية اقتلاع السكان ونقلهم بناءً على فرز طائفي معلن، تعرضت فيها الأكثرية السنية إلى عملية تهجير قسري، لتحل محلها جماعات شيعية أجنبية اضافةً للشيعة السوريين، وتعرضت فيها الأقلية الشيعية إلى تهجير واستبدال بفئات سنية .

اتفاق المدن الأربع «كفريا - الفوعة والزبداني - مضايا» الذي تم في العاصمة القطرية الدوحة بين ممثلين عن إيران وآخرين عن جيش الفتح «هيئة تحرير الشام وحركة أحرار الشام» إضافة إلى فصائل معارضة أخرى، نص في بنده الرئيسي على إخلاء مدينتي الفوعة وكفريا ، مقابل خروج المسلحين وعوائلهم من مدينتي الزبداني ومضايا، و شكل نهاية مسارٍ من المفاوضات بدأت في أيلول 2015, وقد نص بدايةً على وقف إطلاق النار في المدن الأربع، والسماح بدخول المساعدات الإنسانية إليها، وهو مالم تلتزم به الحكومة وميليشيا حزب الله ومارست قواتهما عمليات تضييق وسطو على المساعدات في المقابل كانت المساعدات الغذائية والطبية وحتى الاسلحة تدخل بسخاء للفوعة وكفريا عن طريق الجو.

انخراط الدوحة في المفاوضات والضغوط التي مارستها على المعارضة المسلحة كان بطلب من القيادة الإيرانية «قاسم سليماني» لتسهيل عملية تحرير المختطفين القطريين في العراق عام 2015[82]، حيث قام مجهولون باختطاف 26 قطريًا من مخيم صيد في منطقة صحراوية جنوب العراق بالقرب من الحدود مع السعودية، بينهم أفراد من الاسرة الحاكمة تبين لاحقاً أن الجهة الخاطفة هي ميليشيا «أبو الفضل العباسي» التابعة لإيران، وفي ظل عجز الحكومة العراقية التام رغم تواجد المختطفين القانوني على أراضها، اتجهت قطر إلى إيران التي تعهدت بالضغط على تابعها لتسليم المختطفين مقابل فدية مالية نفتها الحكومة القطرية ومقابل التدخل لدى المعارضة السورية لإنجاز إجلاء سكان الفوعة وكفريا .

امتد الاتفاق ليشمل عدة مدن وبلدات هي: مضايا الزبداني، وكفريا والفوعة وما حولهما، إضافة إلى «تفتناز وطعوم ومزارع بروما وزردنا وشلخ ومعرة مصرين ورام حمدان ومدينتي بنش وإدلب المدينة»، وكذلك بلدات «يلدا وببيلا وبيت سحم» جنوبي دمشق، وعلى أن يتم إخلاء كامل سكان الفوعة وكفريا، خلال مدة زمنية أقصاها 60 يوماً، وعلى مرحلتين ابتداء من 4 نيسان 2017، مقابل ترحيل مقاتلي الزبداني وعوائلهم من مضايا والزبداني والمناطق المحيطة بهما إلى الشمال السوري، وفي المرحلة الثانية يفترض أن يتضمن الاتفاق إطلاق سراح 1500 من المعتقلين في سجون الحكومة والتعامل مع ملف الأسرى نص الاتفاق على تقديم قوائم مشتركة من الطرفين بأعداد وأسماء الأسرى، ولإخلاء مقاتلي «هيئة تحرير الشام» من مخيم اليرموك جنوبي دمشق.

الاتفاق ورغم الحاجة الإنسانية التي فرضت القبول به بفعل ظروف الحصار والتجويع التي طبقت على أهالي وادي بردى أتى من الناحية العملية والاستراتيجية بالكامل لمصلحة الحكومة والمشروع الإيراني في المنطقة:

- سكان الفوعة وكفريا الذين يبلغ عددهم في أقل التقديرات 30 ألف نسمة، الغالبية العظمى من الذكور البالغين منهم مقاتلون مدربون على السلاح، شاركوا في عديد من المعارك إلى جانب الحكومة السورية، وعنى القبول بترحيلهم إمدادها بآلاف المقاتلين المدربين، في ظل ما تعاني منه قواتها من نقص العنصر البشري المدرب والقادر على القتال.

شكلت الفوعة وكفريا توازناً استراتيجياً لصالح المعارضة، وقدم حمايةً جزئية للمدن والبلدات في محافظة إدلب، بفعل ولاء أهل المدينتين المطلق لإيران وحرص الأخيرة على حمايتهم، وبمجرد الانتهاء من تنفيذ الاتفاق سحبت ورقة البلدتين من يد المعارضة، وبات مدنها تحت رحمة طيران الجيش الحربي.

لأسباب تتعلق بالقرار في طهران لم يتم توطين أهالي الفوعة وكفريا في وادي بردى، حيث توزع مهجرو المدينتين على مراكز الإيواء في حمص واللاذقية، في حين انتظر الباقون حتى اتفاق الإخلاء الكامل

82 The Guardian, 'Qatari Royal Family Members Used as Leverage in Syrian Population Swap', 14 April 2017. Accessed on 22/02/2020, at: http://bit.ly/3c0YAj4.

عـام 2018 قبـل الانتقـال إلـى مركـز الإيـواء فـي جبرين شـرقي حلـب ليتم نقلهـم بعد فتـرة قصيـرة إلى حلب ليسـكنوا فـي منازل لمُهجّرين من أحياء الصالحين والميسـر والمشـهد والسـكري والفـردوس وتم تزويدهم بمسـاعدات مالية سـخية من الجمعيات الخيرية الإيرانيـة «مجمع مهاد» ومجمع الثقليـن و»مركز البصيرة». فـي صيـف عام 2019 سـلمت مليشـيا «لـواء الباقر» و»فيلـق المدافعين عن حلـب» بدعم مباشـر من «هيئة إعـادة الإعمـار الإيرانيـة» 50 منزلاً من أصـل 300 جرى ترميمها في حـي المرجة بحلب لاسـتيعاب مُهجّرين من الفوعـة وكفريا.

تخضـع حلـب الشـرقية لمليشـيات «لـواء الباقـر» و»فيلـق المدافعين عـن حلب» التـي تولت عملية تسـليم المنـازل، فـي المقابـل لا تملك الحكومة السـورية نفـوذاً كبيراً في المنطقـة منذ هزيمة المعارضـة عام 2016 واكتفـت بدور المتفرج خلال تسـليم المسـاكن وتداولت مواقع إعلاميـة موالية الخبر بالصيغـة التالية «أهالي حـي المرجـة فـي حلـب تبرعوا بـ 300 شـقة سـكنية لأهالـي كفريـا والفوعـة، وقدمـت الجمهورية الإسـلامية الإيرانيـة مسـاعدات أساسـية للعوائـل النازحة ومـن ضمنها تأميـن الاحتياجات السـكنية وترميـم المنازل».

الزبداني ومضايا

تقـع منطقـة الزبداني فـي محافظـة ريف دمشـق وتتبـع لهـا إداريـاً، بالقرب مـن الحـدود اللبنانية السـورية. وتعتبـر مدينـة الزبدانـي مركـز المنطقة، وتبعـد عن العاصمة دمشـق حوالـي 45 كيلومتراً. ولمنطقـة الزبداني والقـرى والبلدات التابعة لها وخاصة ناحيتي مضايا وسـرغايا أهمّية اسـتراتيجية وعسـكرية كبيـرة، نظراً لأنها تقـع علـى الحدود اللبنانية السـوريّة، وتشـكّل صلـة الوصل ما بين سـوريا ولبنـان تجارياً واقتصاديـاً، ولكونها تطـل علـى الطريـق الدولـي الواصـل مـا بين دمشـق وبيـروت، وهو مـا دفـع بالحكومـة السـورية وحزب الله اللبنانـي لإبقاء سـيطرتهم على هـذه المناطق.

تكثّـف ظهـور حـزب الله العسـكري فـي منطقـة الزبداني منـذ العـام 2015، حيـث تولـت القـوات الحكوميـة وميليشـيا الدفـاع الوطنـي قبل ذلـك الوقت أمـر الحملات العسـكرية المتعـددة وفرض الحصـار. وقد بدأت القوات الحكومية والمليشـيات المتحالفة معها فـي تمـوز/ 2015 محاصرة مضايا والزبداني. رداً علـى حصـار «هيئة تحرير الشـام» و «حركة أحرار الشام» فـي آذار 2015 علـى كفريـا والفوعـة.

عامـر برهـان، مـن مواليد الزبدانـي عام 1963، وعمل سـابقاً مديـراً للهيئة الطبيـة في الزبدانـي وعضو مجلس محلـي وعضـو لجنة المفاوضـات مع السـلطة ما يلي:

> عـام 2012 خرجـت مدينـة الزبداني عن سـيطرة الحكومة السـورية، التي ردت بحشـد قـوات من النخبة وبحملـة عسـكرية وقصف مدفعي بشـكل مكثف لاقتحام المدينة، ما أدى لموجـة النزوح الأولى خلال الثـورة، لينسـحب الجيـش بعدها ويتمركـز على أطـراف الزبداني ويتابـع القصف المدفعـي الذي ادى لإفـراغ المدينـة تقريباً وفي منتصف 2013 بدأ اسـتخدام البراميل المتفجرة بهـدف التدمير وتهجير من تبقـى مـن السـكان في ظـل غيـاب أي منفعة عسـكرية للبراميل التي وصـل عددها إلـى 4800 برميل قبيل حملـة الزبداني في تمـوز عام 2015.

يضيف عامر برهان:

> فـي بدايـة عـام 2015 كان حزب الله يسـعى لاسـتكمال سـيطرته على الحـدود، وبدأت الاسـتعدادات واضحة لشـن حملة بالاشـتراك مع الجيش السـوري على الزبداني بالتزامن مع سـيطرة جيش الفتح علـى كامـل إدلب عدا قريتـي «كفريا والفوعة اللتين سـيرتبط مصيرهما مع مصيـر الزبداني فيما بعد. وفـي الثالـث من شـهر تمـوز 2015 بـدأت حملة الجيـش علـى الزبداني بقيـادة حزب الله، وتم تشـديد حصـار مضايـا الواقعة تحت سـيطرة أحرار الشـام، كانـت مدينة الزبدانـي محاصرة تماماً والسـقوط أمـر محتـوم، ولكن أحرار الشـام اسـتمرت بالقتـال وايقاع خسـائر في صفوف الحـزب والجيش.

رد حـزب الله حينهـا للضغـط علـى المقاتلين بتهجير أقاربهم قسـرياً من مناطق النزوح كبلودان والإنشـاءات والمعمـورة الواقعـة تحـت سـيطرة الحكومة السـورية وإعادتهم قسـراً لبلـدة مضايا، كان الجيـش بأمر من

الحـزب يداهـم البيـوت لاعتقال العوائـل وتوجيـه الإهانات والاعتـداء على من يعتـرض، وكانت تنقـل العوائل بسـيارات النقـل العسـكرية إلـى مضايـا. وعندمـا أصبح سـقوط المدينة وشـيكاً فوضـت حركة أحرار الشـام جيـش الفتـح للتدخـل لوقـف الاقتحـام، عندهـا تدخل جيـش الفتـح لاقتحام القـرى الشـيعية فـي إدلب حتى يجبـر حـزب الله علـى وقف الهجوم علـى الزبداني، وبعد معارك ومفاوضات طويلة اسـتمرت 88 يوم اسـتطاع الطرفـان «جيـش الفتـح وحزب الله» برعايـة قطرية إيرانية من خلال الوسـيط التركي التوصـل إلى اتفاق ينص على مـا يلي:

- وقف العمليات العسكرية على الزبداني ومضايا وكفريا والفوعة.
- إدخال المساعدات الإنسانية للمدن الأربعة
- إخراج المصابين من المناطق المحاصرة لتلقي العلاج
- خـروج مـن يـود الخـروج مـن الزبداني ومضايـا باتجاه إدلـب، ومن الفوعـة وكفريـا باتجاه مناطق سـيطرة الحكومة.

علـى أن تنفـذ البنـود خلال 3 أسـابيع، ولكن تمت المماطلة فـي التنفيذ لمدة عامين تخللهـا مجاعة في مضايا والزبداني.

يضيف عامر:

> أدت المجاعة إلى موت ما يناهز سـبعين شـخصاً من الجوع. عند توقيع الاتفاق تم إدخال مسـاعدات غذائيـة إلـى المـدن الأربـع، أي بعد 3 أشـهر مـن الحصار. كانـت المسـاعدات عبارة عن حبـوب فقط، بينمـا فقـدت الخضـار واللحـوم حتى الخبـز مـن الزبداني ومضايـا. كان النـاس يقطعـون الأشـجار لاسـتخدام أخشـابها في طهي الحبوب والتدفئـة، بينما كان من المفترض خروج مـن يود الخروج بعد دخـول المسـاعدات بثلاثة أسـابيع. تعطـل تنفيذ الاتفاق واسـتمر الحصـار وخلال مدة شـهر نفذت المعونـات الغذائيـة وبدأت المجاعة الشـديدة. قام البعض بذبح الـكلاب والقطط لإطعام الأطفال، وبـدأت الفئـات الأضعـف فـي المجتمـع بالانهيار، وخيم شـبح المـوت على بلـدة مضايـا، ومن حاول الهـروب اصطادتـه الحواجز العسـكرية المحيطة والألغـام المزروعة على محيـط البلدة.

أماني عدنان برهان، ويشاركها عدة شهود آخرين ومنهم سميرة عبد اللطيف رعد:

> بـدأت اللجـان الشـعبية بمضايـا وعناصـر مـن حـزب الله يرافقهـم أشـخاص نعرفهـم مـن الزبداني مثـل إبراهيـم الأيوبـي (متطوع بالأمن العسـكري) وعبـد الله التل متطـوع باللجان الشـعبية التابعة للحكومـة بإجبـار العائـلات علـى الرحيـل عـن الزبداني مثـل حـي المعاصر قرب حـرش بلـودان فكانوا يجبـرون العائـلات على الخروج من منازلهم ولا يسـمح لهم إلا بحمل حقيبة واحـدة صغيرة، ويجبرون علـى ركـوب سـيارات الزيـل المخصصـة لنقـل الجنـود وايصالهـم لمضايـا. وقـد نقـل خـلال هـذه المداهمـات العشـرات مـن العائـلات منهـم أقربائـي وعائـلات صديقاتي، وكذلـك كان نصيـب أهالي الزبدانـي الذيـن نزحـوا إلى الديماس أيضـاً. أما الأحياء المتاخمـة للمدينة، فتمّ خلال شـهر واحد تهجير غالبيـة قاطنيهـا مـن العائـلات المعروفـة بمعارضتها للحكومـة السـورية، وزجهم جميعـاً في بلدة مضايـا، والإبقـاء علـى بعض الموالين وعائـلات العسـكريين والمنتسـبين للدفاع الوطنـي الحليف للحكومة السـورية.

لـم ينـص الاتفـاق صراحةً علـى خروج جميـع أهالي مدينتـي الزبدانـي ومضايا، بـل المسـلحين وعائلاتهم ومن يرغـب بالخـروج مـن باقـي المدنييـن أو مـن غيـر المدنييـن الذيـن يرغبـون بتسـوية أوضاعهـم مـع الحكومة السـورية. إلا أن مماطلـة القـوات الحكوميـة في الالتـزام بباقي بنـود الاتفاق كإدخال المسـاعدات الإنسـانية والسـماح بإسـعاف الجرحى كان يرمـي إلى المزيد مـن الضغط على من قـرر البقاء في المنطقـة. ترافق ذلك مـع عمليـات اعتقال وقنـص المدنييـن خلال فتـرة تنفيذ بنـود الاتفاق.

ميسون برهان في شهادتها للمركز:

> عقـب خـروج المسـلحين مـن المنطقة، طالبـت الحكومة من قـرر البقاء أو عـاد بعد انتهـاء الأعمال العسـكرية بسـندات الملكيـة الأصليـة للبيـوت والممتلـكات، علـى الرغم مـن معرفته المسـبقة أن

سـكان المنطقة قد ورثوا هذه العقارات عن جدودهم وقلّما تتوفر سـندات ملكية خاصة بالسـاكنين الحاليين».

كان هـذا التوجـه تكتيـك إضافـي من قبـل الحكومة بعـد التهجير القسـري بحكـم الأعمال العسـكرية واتفاق المـدن الأربعـة، باسـتخدام الحجـج القانونيـة لتجبـر مـن تبقـى أو تجـرأ وعـاد إلـى المنطقـة مـن النازحين إلى المناطـق المجـاورة على المغادرة نهائيـاً بذرائـع قانونية.

في آذار 2017 توصلت أطراف الصراع إلى الاتفاق على فـك الحصار، والإخلاء التام للمقاتلين والمدنيين من كفريا والفوعة، وكذلك إخلاء المقاتلين من مضايا، والزبداني، ومخيـم اليرموك الفلسـطيني. ورفعت الحكومة السورية والقوات المتحالفة معها الحصار عن مضايا والزبدانـي عقـب إجـلاء المقاتلين والمدنيين في نيسـان 2017. غير أن إخلاء المقاتلين من اليرموك تعثر بعد ذلك بشهر. وبحلول ذلك الوقت لم يكن قد أجلي سـوى 8 آلاف مـن أصـل 16 ألـف مدني ومقاتل في كفريا والفوعة. وقـد توقفت العملية وواصلت «هيئة تحرير الشـام» و «حركة أحرار الشام الإسـلامية» حصارهـا للبلدتيـن. وقبـل الوصـول إلى هذا الاتفاق كانت أطراف الصراع قد توصلت من خلال التفاوض إلى اتفاقات أخرى لوقف إطلاق النار لكنهـا لـم تصـل لنتيجـة.

ومما ورد في شـهادة حسـام: «بدأت عمليـة التهجير في منطقـة الزبداني في 20 نيسـان 2016 حيث تم إخراج حوالـي 400 شـخص بينهـم جرحى ومرضى مع ذويهم باتجاه الشـمال السـوري ثم اسـتكملت في 14 نيسـان 2017 ليخـرج حوالـي 2400 شـخص من بلدتي مضايا وبقين باتجاه الشـمال السـوري، ثم انتهـت بخروج حوالي 600 شـخص في 21 نيسان 2017».

أبـرز عمليـات التهجيـر القسـري التـي قامـت بها الإدارة الذاتيـة الديمقراطيـة

مـع انطـلاق الاحتجاجـات الشـعبية في البـلاد برز نفوذ الأكـراد في مناطقهم حين سـحبت الحكومة السـورية معظـم قـوات الأمـن من منطقة الجزيرة في العـام 2012، وتنازلت ضمنياً عن السـلطة المحلّية لحزب الاتحاد الديمقراطـي الكـردي وجناحه العسـكري. استنسـخ الحـزب العديد من ممارسـات الحكومة، وركّـز على إحكام قبضتـه الأمنيـة على هـذه المنطقة عبـر المقاربة والنهج الـذي يركز على الأمـن ويقوّض بالتالـي آفاق حوكمة فعّالة فـي المنطقة.[83]

فـي 13 آب 2013 أعلـن حـزب الاتحـاد الديمقراطي عـن انتهاء المرحلـة الأولى لمشـروع الإدارة الذاتية لشـمال وشـرق سـوريا وطـوال هذه السـنوات أدت المعاهدة غيـر الرسـمية أو التفاهم الضمني بين حكومة دمشـق وحـزب الاتحـاد الديمقراطـي إلـى تجنيب الإقليـم للقصف الجـوي وضمان حال من الاسـتقرار واسـتمرت حتى بعـد دخـول الإقليم فـي صراع عسـكري مع /داعش عـام 2014.

كانـت الإدارة الأمريكيـة الداعم الأبـرز لقوات الإدارة الذاتية دونـاً عن فصائل المعارضة الأخـرى، بذريعة تغلغل التنظيمـات المتطرفـة في تشـكيلات المعارضـة كافة، وبأن التجربـة أثبتت قدرة الأكراد وحدهـم على التنظيم وإدارة المناطـق وفـرض الأمـن في مقابـل الفوضى والتنافـس الذي بلغ حـد الاقتتال بين الفصائـل، في حين ذهـب البعـض إلـى أن مـا تقوم بـه أمريكا تطبيـقٌ لسياسـة « الديمقراطيـة الإثنيـة «التي طبقهـا لينين بحق مسـلمي آسـيا الوسـطى وتقضـي بتعزيز القوميـات لفصلها عـن هويتها الدينيـة الجامعة. فأمريـكا بدعمها للأكـراد وتمييزهـم عـن محيطهم تضمن بقـاء ولاءهم القومـي مقدماً على هويتهـم الدينية.

عـام 2015 تمكنـت وحـدات الحماية الشـعبية من دحر داعـش عن مناطقها بدعـم من قـوات التحالف الدولي التـي تقودهـا الولايـات المتحدة، ما سـاهم فـي تضخيم مشـروع الكيان الكـردي، وتصاعـدت الطموحات حتى الإعـلان عـن الإدارة رسـمياً أيلـول 2018. تعمل الإدارة الذاتية كمـا أطراف النزاع على فـرض وقائع على الأرض لاسـتخدامها لاحقـاً فـي ملـف التفـاوض، وفـي مقدمهـا التغييـر فـي البنيـة السـكانية وممارسـات التهجير

83 خضـر خضـور، «كيـف تُعيق المشـاغل الأمنيـة الإقليمية الحوكمة في شـمال شـرق سـورية»، 23 آذار 2017، مركز مالكـوم كير-كارنيغي للشـرق الأوسـط، https://carnegie-mec.org/2017/03/23/ar-pub-68399

والإحلال.

وثقت منظمات دولية التهجير القسري الذي ارتكبته قوات الإدارة الذاتية، من بينها العفو الدولية في تقريرها:[84] «لم يكن لنا مكان آخر نذهب إليه: النزوح القسري وعمليات هدم المنازل في شمال سوريا». تحدثت المنظمة الحقوقية عن موجة من عمليات التهجير القسري وتدمير المنازل بمثابة جرائم حرب نفذتها الإدارة الذاتية بقيادة «حزب الاتحاد الديمقراطي» الذي يسيطر على المنطقة.

التهجير في ريف الرقة - تل أبيض، عين عيسى، سلوك

تتبع مدينة تل أبيض إدارياً لمحافظة الرقة، وتبعد مئة كيلومتر باتجاه الشمال من المدينة وتشكل المركز التجاري لريفها. وفقاً لإحصاء عام 2010، بلغ عدد سكان المدينة وريفها 300 ألف نسمة من بينهم 30 ألف كردي. تحاذي المدينة من الشمال مدينة أقجا قلعة التركية التي كانت القسم الشمالي من تل أبيض عندما كانتا مدينةً واحدة قسمهما خط قطار إلى مدينتين منذ اتفاقيات ترسيم الحدود في أربعينيات القرن الماضي، والتي تستضيف أكبر مخيمات اللجوء في تركيا وهو مخيم سليمان شاه للاجئين السوريين.

موقعها الاستراتيجي على الحدود السورية التركية وعلى أحد منابع نهر البليخ «عين العروس» جعلها عرضةً لتبدلات على صعيد القوى المسيطرة "الجيش السوري الحر» منتصف عام 2012، ثم داعش عام 2014 قبل أن تطرد الوحدات الكردية التنظيم وتعلن سيطرتها عليها منتصف عام 2015، وتصبح نقطة تمركز رئيسية لهذه الوحدات. في حين يرى البعض أن الإدارة الذاتية التزمت حماية الأهالي وشكلت مجلسًا مدنيًا في المدينة، يتولّى مهمة إدارة المنطقة ويُمثّل التكوين العرقي للمدينة بشكل عادل. إذ يتألف من 15 شخصًا، عشرةٌ منهم عرب، وثلاثة كرد، وواحد أرمني وآخر تركماني. يرى البعض الآخر أنها حاولت تغيير هوية المنطقة من خلال تغيير اسمها العربي إلى آخر كردي دون ان تفلح المحاولات بفعل الأغلبية العربية إلى جانب أقلية أرمنية وأقلية كردية في قرى اليابسة وبغديك وتل أخضر، وسوسك وسبعة قرى تركمانية منها الدادات وحمام التركمان.

عام 2019، كانت تل أبيض بين أهداف العملية العسكرية التركية في شمال شرقي سوريا، والتي أعلن عنها الرئيس التركي باسم عملية «نبع السلام» ضد المقاتلين الأكراد الذين تعتبر أنقرة أنهم يشكلون تهديداً عليها. بعد أيام قليلة من المعارك العنيفة بين قوات سوريا الديمقراطية والجيش الوطني السوري المدعوم بالقوات التركية، باتت مدينة تل أبيض بريف الرقة بعهدة المعارضة السورية والاحتلال التركي.

في شهادته لمركز توثيق الانتهاكات قال وائل:

> بلغ عدد سكان تل أبيض 250 ألفاً عام 2015 موزعين على المدينة وأكثر من ٦٠٠ قرية عربية وحوالي ٤٣ قرية كردية، أثناء سيطرة تنظيم الدولة، والحزب الإسلامي التركستاني قبل أن تدخلها القوات الكردية التي ضيقت على الأهالي العرب، كما فعلت جميع الأطراف المتحاربة التي استهدفت السكان وسعت لتهجيرهم، وبعد طرد تنظيم الدولة من المدينة، حاول التنظيم استعادة السيطرة عليها وبدء بقصف عنيف من الخارج، في ذلك الوقت سهلت القوات الكردية خروج الأكراد هرباً من القصف مقابل منع العرب، كما مارس «الحزب الكردستاني» التجنيد الإجباري على العرب، ومن لم ينصاع لأوامر التجنيد الإجباري تتم تصفيته.
>
> في رمضان من العام 2015 نزح 60 بالمئة من العرب بسبب القصف الشديد أثناء الهجمات الأخيرة لطرد داعش، والذي امتد ليشمل قرى عربيةً لا وجود لعناصر التنظيم فيها، أرغم أهلها على النزوح، وتعرضت ممتلكاتهم وبيوتهم للنهب من قبل القوات الكردية التي دخلتها، أما النازحون

84 «سوريا: "لم يكن لنا مكان آخر نذهب إليه": النزوح القسري وعمليات هدم المنازل في شمال سوريا»، 15 تشرين الأول 2015، منظمة العفو الدولية، https://www.amnesty.org/en/documents/mde24/2503/2015/ar/

فاتجه بعضهم إلى الرقة التي كانت تحت سيطرة داعش حيث تم قتل أو اعتقال أعداد منهم أو إلى الحدود التركية التي كان عبورها ميسراً.

مراسل مركز تقرير الانتهاكات في سوريا في تقريره عن الأحداث التي شهدتها محافظة الرقة آنذاك:

بسبب ما أشاعه تنظيم الدولة الإسلامية بأنّ القوات الكردية القادمة سوف تقوم بمجازر كبيرة بحق الأهالي نزحت قرى بأكملها من المنطقة، ففي إحدى القرى القريبة من قرية شريعان وقرية خربة الزر وتسمّى قرية زحلة لم يبق سوى 180 شخصاً جميعهم من النساء والأطفال فقط، وقد منع أهالي العديد من القرى النازحة من العودة إلى قراهم، بما في ذلك سكان ناحية سلوك وقراها، وسكان قرى وبلدات عبدي كوي والثورة وأبو خرزة، وبعض القرى الأخرى التي تقع غربي منطقة تل أبيض. قامت القوات المشتركة التي تقودها وحدات حماية الشعب بالطلب من سكان إحدى القرى وهي قرية الدوغانية المغادرة من القرية، بحجة أن عناصر داعش غير بعيدين عن القرية، التي تتألف من حوالي 100 بيت.

كانت المعارك القائمة بين «غرفة عمليات بركان الفرات» من جهة وداعش من جهة أخرى إضافة إلى ضربات التحالف الدولي التي سبقت دخول تلك القوات هي السبب المباشر لنزوح النسبة الساحقة من أبناء الريف الشرقي ومنطقة سلوك وتل أبيض المدينة، حتى أن آلاف المواطنين العرب نزحوا من مناطقهم وقراهم قبل وصول تلك القوات إليهم وقد بلغ عددهم أكثر من 23 ألفاً.

الحملات الإعلامية التي سبقت المعارك كان لها دور محوري في زيادة عدد النازحين سواء من قبل أشخاص محسوبين على وحدات حماية الشعب ممن قاموا بنشر «قوائم للمطلوبين» لتلك القوات وتهديد أهالي قرى معينة و/أو بسبب الحملات التي قام بها داعش محذراً من القوات القادمة.

بحسب الشهادات التي وردت إلى مركز توثيق الانتهاكات في سوريا فإن الوحدات الكردية قامت بتهجير قسري للأهالي في عدّة مدن وقرى وخاصة في بدايات شهر تموز 2015.

عندما استولت وحدات الحماية الشعبية على بلدة سلوك والقرى المحيطة بها أقدمت على تهجير السكان وهدم منازلهم كما طلبت من أهالي قرية أصيلم التي تبعد حوالي 35 كيلومتراً إلى الجنوب من سلوك مغادرتها، وأبلغتهم أنه بمقدورهم العودة بعد ثلاثة أيام، ليجدوا أنه قد تم هدم 100 منزل من أصل 103 منازل في القرية.

وأما في قرية حمام التركمان القريبة، فلقد قام عناصر وحدات الحماية الشعبية بجمع سكانها داخل المدرسة وأخبروهم بضرورة مغادرة القرية. كذلك الأمر في قرى المغاث والغبين، حيث قامت عناصر وحدات الحماية الشعبية بزيهم الرسمي وطلبوا من السكان مغادرة قراهم، بدعوى أنهم متعاونون مع داعش، وكانوا يهددونهم بأنهم سيخبرون قوات التحالف بأن مقاتلي داعش متواجدون في القرية لكي يتم قصفها بالطائرات.

تنفي قوات الحماية الشعبية عمليات التهجي، وتتهم داعش بالمسؤولية عنها، والتي لم تتم بشكل جماعي، بل شملت أقارب عناصر داعش الذين يتواصلون مع التنظيم وعليه تم إبعادهم.

أبـرز عمليات التهجير التي قـام بها الاحتلال التركي والجماعات الموالية له

في 29 تشـرين الأول 2019 أعلنت تركيا بدء عملية «نبع السـلام» العسـكرية بشـن المقاتلات الحربية التركية غـارات جويـة علـى البلـدات والمدن الحدوديـة في منطقتي تـل أبيض في محافظـة الرقة ورأس العين/سـري كانيـه في محافظة الحسـكة التي كانت خاضعة لقوات سـوريا الديمقراطية. شـارك فـي العملية فصائل من المعارضـة السـورية، اسـتكمالاً لعمليتي «درع الفرات» في آب 2016 التي اسـتهدفت إخراج مسـلحي داعش مـن جرابلـس وصولا إلى الباب و اعزاز، و «غصن الزيتون» التي اسـتهدفت عفرين مطلـع عام 2018، لمواجهة مـا تعتبـره مشـروعًا انفصاليًـا تقوده قوات سـورية الديمقراطيـة في الشـمال انتهت باتفاقين مـع الولايات المتّحـدة و مـع روسـيا، أنهـت تركيـا بموجبه العملية وسـط اتهامـات متزايدة مـن منظمات حقوقيـة دولية ومسـؤولين أمميين للقـوات التركيـة والفصائـل السـورية الموالية لهـا بممارسـاتٍ قد تشـكل جرائم حرب فضـلاً عـن التهجير القسـري، والذي أدى لموجة النزوح الأقسـى منذ بـدء النزاع، خاصـة أن المناطق التي يتجه إليهـا النازحـون أصلاً بعد خسـارة مسـاكنهم وبلداتهـم لا تقل خطورة عـن مناطقهم التي جـاؤوا منها.

قالـت منظمـة العفـو الدوليـة فـي تقريرهـا عـام 2019: « سـوريا: أدلـة دامغـة على جرائـم الحـرب وغيرها من الانتهـاكات التـي ارتكبتهـا القـوات التركيـة والجماعـات المسـلحة المتحالفـة معها»:

> أبـدت القوات العسـكرية التركية، وتحالف الجماعات المسـلحة السـورية المدعومة مـن تركيا، ازدراء مشـيناً لحيـاة المدنييـن؛ حيـث ارتكبـت انتهاكات جسـيمة وجرائـم حرب، بما فـي ذلك القتـل العمد، والهجمـات غيـر القانونيـة التـي قتلت وجرحـت مدنيين؛ وذلك خلال الهجوم على شـمال شـرق سـوريا.

التهجير القسري في عفرين

تضـم مدينـة عفريـن التـي تتبع لهـا 6 نواح هي: شـران، شـيخ الحديد، جنديـرس، راجـو، بلبـل، ومعبطلي، 360 قريـة ومزرعـة، بلـغ عدد سـكانها عـام 2015 نحـو 350 ألف بغالبيـة كردية، اضافـةً لنازحين مـن محافظة حلب وسـائر المناطـق السـورية، خضعـت لسـلطة قوات الحمايـة الكردية فـي 19 حزيـران 2012، رغـم أن المجتمع المحلـي فـي عفريـن كان مرحبـاً بالنازحيـن قبل سـيطرة وحـدات الحماية، اتبعـت الأخيرة سياسـات للحد من النـزوح الداخلـي وفرضـت علـى العابريـن إلـى المنطقـة إبراز عقـد إيجار قديـم أو اتبـاع نظام الكفيل للسـماح بدخولهـا. نتيجـة لعملية «غصـن الزيتون» العسـكرية التركية نزح معظم السـكان الكرد فـي آذار 2018، منهم 5 آلاف لاجـئ خـارج سـوريا و145 ألـف نـازح داخلـي بينهـم 60 ألفـاً يعيشـون فـي مخيمـات منطقة الشـهباء «برخـدان، وسـردم، وعفرين، والشـهباء» شـمال حلب.

اسـتغلت السـلطات التركيـة تهجيـر أهالي الغوطة الشـرقية فـي نيسـان 2018، ومن ريف حمص الشـمالي فـي آيـار 2018 لتوطينهـم فـي منطقـة عفريـن. تشـير الأرقـام التي نشـرها مجلـس عفرين المحلـي منتصف 2019 إلـى أن عـدد المهجريـن قـد بلغ حوالي 88.000 نسـمة، يشـكل مهجـروا الغوطة 51% منهـم، ومهجروا محافظـة حلـب حوالـي 20%، بالإضافـة إلى 2600 أسـرة نزحت جـراء المعارك فـي ريف حماة الشـمالي، و600 أسـرة تركمانيـة، و600 أسـرة مـن مخيـم «البل» شـرق اعزاز، بالإضافة لأسـر مقاتلـي فصيل السـلطان مراد فـي «درع الفـرات». وفـي خطوة لتوطين المهجرين بشـكل نهائـي في عفرين قامت السـلطات التركية في 17 أيـار 2019 بحـل هيئـة المهجرين التي كانـت تصدر أوراقاً ثبوتية وسـندات الإقامة للحفاظ علـى القيود الأصلية، وأجبرتهـم علـى اسـتخراج هويات من مجلـس عفرين

تقول شيرين عفرين، الاسم الذي اختارته الشاهدة، لمركز توثيق الانتهاكات:

> منـذ ٥ سـنوات تعانـي منطقـة عفريـن حالـة حصار خانـق من قبـل الفصائل، وكانـت المـواد تأتي إلى المنطقـة عـن طريـق التهريـب الذي يقوم بـه تجار الحروب وبأسـعار مرتفعـة جداً إلى أن بـدأ الجيش التركـي وفصائـل المعارضـة المسـلحة بتاريـخ 20 كانـون الثانـي 2018 بالهجـوم علـى المدينـة والتي

يسـكنها أكثـر مـن 70 ألف مدني عـدا النازحين من باقـي المدن السـورية، وبتاريخ 27 من ذات الشـهر قصـف الطيـران التركـي منازل المدنييـن في قريتي فاضطررنـا أن نختبئ في كهف تحـت الأرض، قرابة ٦٠ شـخصاً بينهـم الأطفال والنسـاء وكبـار السـن وبالتأكيد هذه الكهوف ليسـت مجهزة للسـكن.

كمـا وصفـت رنـدة محمد مـن قرية كمرشـة الحدوديـة من سـكان عفريـن المدينة الحالـة بالكارثية فـي بداية الهجـوم التركـي، والأعمـال الانتقاميـة التي أدت إلـى هروبها إلـى المدينة.

قال سالم عرفان من قرية جنديرس في شهادته:

مـع بدايـة الهجـوم على مركز القريـة قضى جيران لنا خلال الهجوم الذي شـاركت به قـوات درع الفرات الموالية للقـوات التركيـة والتـي بدورهـا كانـت تقصف بالمدفعيـة الثقيلـة والصاروخيـة، وقد أصيب السـكان فـي القرية بخوف كبيـر وخاصة مع اقتـراب القوات المهاجمة وشـهدت القريـة عملية نزوح كثيفـة إلـى مركـز مدينـة عفرين. رغـم منعنا مـن مغادرة القريـة من قبل قـوات سـوريا الديمقراطية، إلا أنـه كان من المسـتحيل البقاء كدروع بشـرية في المدينـة فقمنا بالخروج نحو ريف حلب الشـمالي الشـرقي إلـى العـراء. بعدها علمت بمصـادرة بيتي وحرق عدد مـن ممتلكاتنا وتم إبلاغـي من قبل من كان يعيـش فـي بيتـي بعدم العودة لأن اسـمي على قوائم الفصائـل لأنني كنت مدرسـاً للغة الكردية في المنطقة.

شيرين عفرين متحدثةً عن الأيام الأخيرة العملية:

مـع تقـدم القـوات التركية والجيش الحـر ازداد القصـف عنفاً مما أدى إلـى خروج جميـع المدنيين من القريـة باتجـاه عفريـن المدينة، ونتيجة النزوح الهائـل للأهالي. أمضينا ثلاثة أسـابيع بالعيادة على أمل العـودة لمنزلنـا في القرية، لكن ومع سـيطرة الفصائل علـى القرية فقدنا الأمـل بالعودة.

تضيف شيرين:

منتصـف آذار 2018 عندمـا قررنـا العـودة إلـى قريتنـا. اتجهنـا مـع قافلـة المدنييـن باتجـاه جنديـرس فأوقفنـا حاجـز للجيـش الحـر ولم يسـمح لنا بالعبـور وأخذنا إلـى قرية حجيـلار، قامت قـوات الجيش الحـر بجمـع الآلاف مـن الأهالـي في هـذه القرية ونتيجـة الازدحام الشـديد للأهالـي العائديـن لقراهم أصبـح المدنيـون يقضـون ليلهـم بوسـائل النقل لأنـه لم يعد هنـاك منـزل إلا وفيه أكثـر من خمس عائـلات، وبعـد مـرور أسـبوع تم تشـكيل قافلة لإكمـال طريقنـا إلى جنديـرس. خرجت القافلـة، ولكن لـم يسـمح الجيـش الحر لنـا بالعودة لقريتنا بحجـة وجود ألغام فيهـا. هناك كثير مـن الفصائل ولكل فصيـل عناصـر ولـكل عنصر قانـون، يمارسـون الانتهاكات بكافـة أشـكالها وأنواعها ضـد المدنيين الذيـن قـرروا العـودة إلـى أراضيهم بدلاً مـن الذهـاب لمناطق سـيطرة الحكومة.

إيرس العفرينية في شهادتها لمركز توثيق الانتهاكات:

التهجير الذي حصل إلى مناطق الشـهباء بحلب ومناطق سـيطرة الحكومة السـورية ترك أثراً سـلبياً كبيـراً علـى كافة المواطنين، فقد حصل بشـكل مفاجئ وسـريع وخـرج الناس بشـكل مفاجئ ودخلوا إلـى قـرى مزروعـة بالألغـام في ظل الخـوف والنوم بالعراء. تمت سـرقة بيتـي بالكامـل، وقريتي كانت كلهـا ملغمـة، وبعد تجربة سـيئة جداً في منطقة الشـهباء قررت العودة بدون تفكيـر إلى قريتي، التي كانت شـبه مهجورة وكل الفصائل كانت مشـغولة فقط بالسـرقة.

بعـد شـهرين مـن بـدء عمليـة «غصـن الزيتـون» تمكنـت القـوات التركيـة والفصائـل السـورية الموالية لها مـن السـيطرة علـى كامـل مدينـة عفريـن، وتم رفـع العلـم التركي علـى الدوائر الرسـمية فـي المدينـة، ولدى سـؤال الشـهود عـن إمكانيـة عودتهـم إلى مدنهـم وبلداتهم قالـوا إنهم لـن يعـودوا أو لا يفكرون بهـا حالياً، لعـدة أسـباب من بينها الانتهـاكات وآثار الحرب وأعمال السـرقة والاعتقالات العشـوائية ومصـادرة البيوت، واسـتملاكها من قبـل الغير.

النصرة/هيئة تحرير الشام

بالإضافة إلى حصارها وقصفها قرى شيعية مثل كفريا والفوعة، شاركت النصرة في اتفاقات تهجير طائفية، بما فيه كفريا والفوعة، وارتكبت انتهاكات وجرائم ضد المدنيين العلويين والدروز أدت إلى تهجير المدنيين من مناطقهم.

في 27 مايو/أيار 2015، بث تلفزيون الجزيرة القطري مقابلة[85] مع قائد جبهة النصرة المعروف بـ «أبو محمد الجولاني». شرح الجولاني في المقابلة مواقفه من العلويين والدروز وقال إن دينهم خاطئ وإنهم خارجون عن «دين الله». وصف الجولاني العلويين بأنهم طائفة خرجت عن «دين الله»، وأنهم ليسوا من «أهل الإسلام»، ووضع الجولاني شروطاً للعلويين كي يكونوا في مأمن من جبهة النصرة: التراجع عن «أخطاء دينهم»، والعودة إلى الإسلام، وإلقاء السلاح، والتخلي عن دعم بشار الأسد. أما بالنسبة للدروز، فقال الجولاني إن الدروز لديهم أخطاء في دينهم وأن النصرة تعمل على تصحيحها، وأضاف: «بالنسبة للمعابد، كان هناك شيء يخرج عن الشريعة، عندهم قبور تزار، وهو شرك فهذا جنبناهم إياه». هدمت النصرة المعابد والمزارات الدرزية التي وصفها الجولاني بـ «الشرك»، في المناطق التي تسيطر عليها، وأجبرت الدروز على إعلان تغيير دينهم.

في 10 يونيو/حزيران 2015، بعد أسبوعين من بث مقابلة الجولاني على الجزيرة، ارتكبت النصرة مجزرة بحق مدنيين دروز في قرية قلب اللوزة. فبعد محاولة النصرة الاستيلاء على أحد منازل المدنيين الدروز، هاجم عناصر النصرة المدنيين واتهموهم بالكفر وأطلقوا الرصاص عليهم، فقتلوا أكثر من عشرين شخصا، بينهم مسنين وطفل. تنصلت النصرة من مسؤوليتها عن المجزرة، ووعدت بمحاسبة الفاعلين، ولكن ليس هناك تقارير عن محاكمات للمرتكبين.

عام 2011، كان يقطن قرية قلب اللوزة الدرزية نحو 2000 نسمة، وفي عام 2015، كان عدد سكانها حوالي 300 نسمة. عام 2015، استولت النصرة على 60 منزلاً في قرية قلب اللوزة، بعد أصدرت قراراً يبيح الاستيلاء على بيوت الدروز الفارغة.[86]

في 12 أكتوبر/تشرين الأول 2015، دعا الجولاني إلى استهداف المدنيين العلويين:

> لا بد من تصعيد المعركة واستهداف القرى النصيرية فى اللاذقية وإنى أدعو جميع الفصائل لجمع أكبر عدد ممكن من القذائف والصواريخ ورشق القرى النصيرية فى كل يوم بمئات الصواريخ كما يفعل الأوغاد بمدن وقرى أهل السنة.[87]

تهجير قرية اشتبرق

في أبريل/نيسان 2015، اقتحم جيش الفتح قرية اشتبرق العلوية في إدلب، وقتل العشرات، من بينهم مدنيين، وخطف الأطفال والنساء رهائن. صرح جيش الفتح:

> لدى دخولنا إلى اشتبرق جنوب جسر الشغور بإدلب، تم جمع النساء والأطفال من الطائفة العلوية وإطعامهم، وقمنا بتسلية الأطفال ببعض الألعاب وتواصلنا مع النظام السوري لمفاوضته على أسيرات لديه.[88]

فر الناجون من سكان اشتبرق إلى مناطق الحكومة السورية.

عام 2018، أطلق جيش الفتح من تبقى من الرهائن كجزء من صفقة اجلاء المعارضة من مخيم اليرموك.

وصف تقرير صحفي تجربة إحدى الرهائن الذين خطفهم جيش الفتح في اشتبرق:

كانت شروق فخرو طفلة عندما قتل جيش الفتح والدها وإخوتها الثلاثة وخطفها مع أمها، بعد إصابتها في قدميها. قضت شروق ووالدتها ثلاث سنوات كرهائن لدى جيش الفتح، في أقسى الظروف بعيدة عن دراستها وحياتها الطبيعية. عندما أطلق سراحهما مع بقية الرهائن انتقلت شروق إلى اللاذقية لتعيش

---

85 «بلا حدود | أبو محمد الجولاني.. استراتيجية نشأة جيش الفتح ومهمة جبهة النصرة في سوريا (1)"، الجزيرة، 27 مايو/أيار 2015.

86 دروز «قلب لوزة» يروون لـ«المدن» تفاصيل مجزرة التونسي، المدن، 12 يونيو/حزيران 2015.

87 الجولاني يدعو لتصعيد الهجمات على معقل العلويين بسوريا ردا على القصف الروسي، رويترز، 12 أكتوبر/تشرين الأول 2015. https://www.reuters.com/article/oegtp-nusra-attacks-ea3-idARAKCN0S626E20151012

88 المحيسني: رفض النظام السوري مبادلة الأسرى لا يعني إيذاء محتجزي اشتبرق، القدس العربي، 10 مايو/أيار 2015.

مـع أقربائها الذين نجوا من اشـتبرق.[89]

الدولة الإسلامية في العراق وسوريا-داعش

رغم القصر النسـبي لفترة سـيطرة داعش في سـوريا على مسـاحات جغرافية واسـعة كسـلطة حاكمة منذ عـام 2013 وحتـى، إلا أنهـا نفـذت وكانـت السـبب في تنفيذ سياسـات هندسـة ديمغرافية شـاملة وواسـعة النطاق وخاطفة السـرعة لا تزال مسـتمرة حتى بعد فقدان داعش السـيطرة على السـكان والعمران. يحتاج معرفـة نطـاق وشـمولية الهندسـة الديمغرافيـة الناتجـة عن نشـوء وسـقوط داعش بحثـاً متكامـلاً، لكننا سـنقدم لمحة مبدئيـة هنا عنه.

لا تـزال عمليـة الهندسـة الديمغرافية المرتبطة بداعش مسـتمرة، كمـا أن كيفية تعامل الأطـراف المنتصرة على داعش مع الوضع الحالي للسـكان والعمران يحدد مدى اسـتكمال هذه الأطراف للهندسـة الديمغرافية التـي أطلقتها داعش.

فـي أقصـى اتسـاع لهـا، سـيطرت داعـش على نحـو ثلث أراضـي سـوريا عـام 2015، وارتكبـت أفظـع الجرائم بهـدف ترهيـب النـاس تحـت حكمها، وفرضـت لوناً واحـداً من الديـن والأفكار[90] فـي مناطق سـيطرتها. ومع سـيطرة داعـش على مناطق جديـدة، كانت ترتكـب جرائـم التعذيـب والاغتصـاب والتطهير العرقـي والإبادة الجماعيـة والاسـتيلاء على الممتلكات والاختطاف واسـتخدام الأطفال كجنود. كل هذا أدى إلى فرار السـكان مـن مناطق سـيطرة داعـش، وآخرين مـن مناطق يتوقعون سـيطرة داعش عليهـا. فـي كوباني/عين العرب[91] مثـلاً، أدت هجمـات داعـش عـام 2014 إلـى تهجيـر نحـو 150 ألـف شـخص معظمهـم مـن الكـرد، وبعـض المهجرين سابقاً.

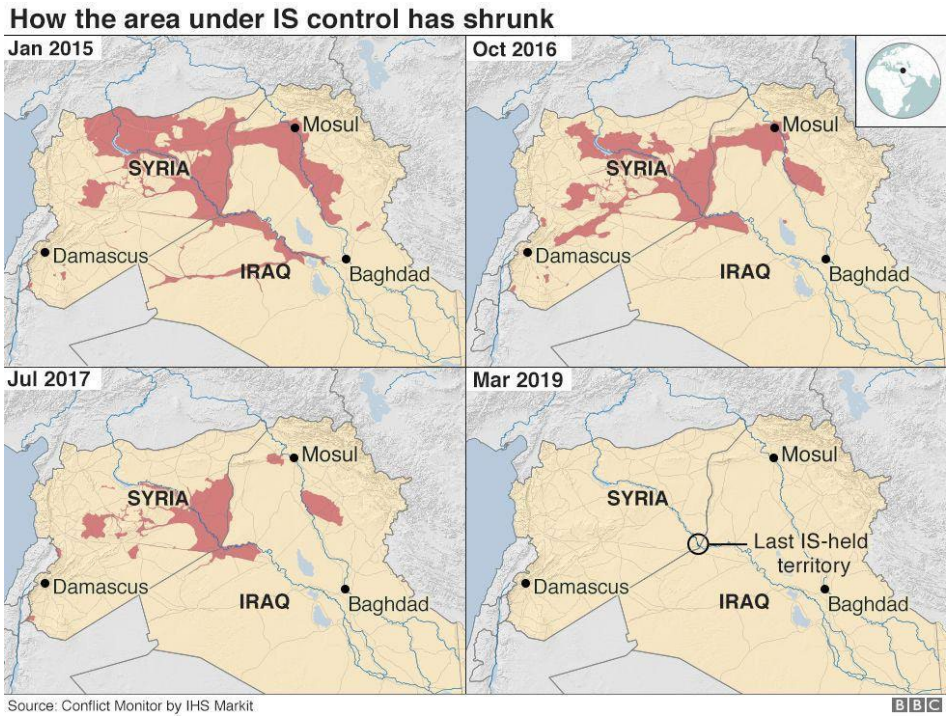

مناطق سيطرة داعش من عام 2015 حتى عام 2019، بي بي سي، مراقبة الصراع

89 ابنـة اشـتبرق، شـروق فخـرو، تتحدى الحـرب وتتفوق في شـهادة التعليم الأساسـي، كيـو ميديـا، 20 يوليو/تموز 2019. https://qmedia.one/news/abnh-ashtbrq-shrwq-fkhrw-tthda-alhrb-wttfwq-fy-shhadh-altalym-alasasy

90 "Two Years an ISIS Slave", 26 June 2017, Mansour Omari, the Daily Beast, https://www.thedailybeast.com/two-years-an-isis-slave

91 «تنظيـم داعـش يتسـبب فـي تهجير قسـري لقرابـة 150 ألف شـخص في عيـن عـرب»، 21 أيلول 2014، الشـبكة السـورية لحقـوق الإنسـان، https://sn4hr.org/arabic/2014/09/21/2100/

التهجير والتدمير في الحرب على داعش

بالإضافة إلى ذلك، أدت الحرب على داعش إلى تهجير مئات الآلاف، ومعظمهم لم يعودوا أو لم يستطيعوا أو منعوا من العودة إلى مناطقهم الأصلية، التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية وقوات الحكومة السورية والمعارضة السورية المدعومة من تركيا.

شنت القوات الأمريكية حرباً جوية على مناطق سيطرة داعش، ووثقت منظمات حقوقية دولية الخسائر المدنية والدمار الشامل في العمران. في الرقة مثلاً، قالت منظمة العفو الدولية [92] إن الحملة العسكرية للتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة أدت إلى «سقوط آلاف المدنيين بين قتيل وجريح، وخلف القصف المستمر بلا هوادة طيلة أربعة أشهر دماراً واسعاً بالمدينة، وحوّل منازلها ومنشآتها ومرافقها الأساسية إلى أنقاض». كما وصفت المنظمة الحملة العسكرية في الرقة بأنها حرب إبادة في تقريرها [93] عن الخسائر المدنية في الرقة، في حين كان المدنيون يستميتون من أجل النزوح عن بيوتهم ومناطقهم، هرباً من داعش، ومن الحرب عليها.

تحدثت لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا عن حصار داعش [94] أحياء تسيطر عليها الحكومة في مدينة دير الزور في حزيران/يونيو 2014. حيث كانت الإمدادات للسكان المحاصرين من خلال المطار الرئيسي الخاضع لسيطرة الحكومة. على مدى ثلاث سنوات، واجه أكثر من 200 ألف ساكن يعيشون في أحياء مكتظة بالسكان في مدينة دير الزور صعوبات متزايدة، حيث لا الحكومة ولا العالم تمكن من توفير مساعدات كافية لإعالة جميع السكان.

في أيلول/سبتمبر 2017، أعلنت الحكومة السورية أن قواتها كسرت حصار داعش. رغم عدم خضوع المنطقة «لاتفاقية إخلاء»، إلا أن العمليات الجوية والبرية للقتال ضد داعش في دير الزور أدى إلى إطلاق واحدة من أكبر موجات النازحين داخليًا منذ بداية الصراع. منذ تموز/ يوليو 2017، نُقل عشرات الآلاف من السوريين من رجال ونساء وأطفال من دير الزور - بمن فيهم أولئك المحاصرون سابقًا - إلى مخيمات صحراوية تديرها قوات سوريا الديمقراطية (قسد) في محافظتي شمال الرقة والحسكة، حيث يتم اعتقال عشرات الآلاف بشكل غير قانوني متدرب في معسكرات النازحين. بلغ إجمالي عدد النازحين الذين فروا من محافظة دير الزور منذ شهر تموز عام 2017 نحو 230 ألف شخص.

معظم التبريرات لهذا التدمير الشامل واستخدام القوة المفرطة، كانت في سياق الضرورة العسكرية لإنهاء المعركة والقضاء على داعش. رغم أن عدداً من هذه التبريرات قد لا يكون صحيحاً ولا ينفي ارتكاب جرائم حرب ضد المدنيين والأعيان المدنية، إلا أن جميع هذه التبريرات لن تكون مفيدة بعد انتهاء الحرب، ولن تبرر استفادة القوى المسيطرة من الوضع الناتج لاستكمال عملية الإبادة الحضرية، في سياق هندسة ديمغرافية واسعة.

92 « الحرب في الرقة: تقرير موجز»، منظمة العفو الدولية، https://raqqa.amnesty.org/ar/briefing.html

93 «حرب الإبادة: خسائر فادحة في صفوف المدنيين في مدينة الرقة بسوريا»، 2018، منظمة العفو الدولية، https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/sites/9/2021/05/MDE2483672018ARABIC.pdf

94 «الحصار كسلاح من أسلحة الحرب: التطويق، التجويع، الاستسلام، الإجلاء»، 29 أيار 2018، لجنة التحقيق الدولية المعنية بسوريا، https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/CoISyria/PolicyPaperSieges_29May2018_AR.pdf

التوصيات

إلى جميع أطراف النزاع والحكومات الداعمة لها

الوقـف الفـوري لعمليات البناء فـي المناطق المدمـرة، واعتماد سياسـة احترام حقوق الملكية بما يسـتوفي المعاييـر الدولية لحقوق الإنسـان، كأسـاس لأي عملية بناء أو «إعادة إعمار». اللجوء إلـى ترميم البنية التحتية لتقديـم الخدمات، وعدم توسـعتها بما يعتدي علـى حقوق الملكية.

التحقيـق فـي أعمال النهب والحيـازة ووضع اليد على ممتلكات الغير، ومحاسـبة المرتكبين وإعادة الممتلكات لأصحابها وتعويضهم المالي العادل عما لا يمكن اسـتعادته.

الالتـزام بمبـادئ الأمم المتحـدة الخاصة بإعـادة المسـاكن والممتلكات للاجئيـن والنازحين (مبـادئ بينهيرو)، المعيـار الدولـي الـذي يحدد حقوق اللاجئيـن والنازحين، بما فيه في العـودة ليس فقط إلـى بلدانهم، ولكن إلى منازلهم وأراضيهـم الأصلية أيضًا.

الحكومة السورية

اتخـاذ جميـع التدابيـر الممكنـة لضمـان حمايـة الأعيـان المدنيـة أثنـاء وبعـد العمليـات العسـكرية والالتزام بقوانيـن الحـرب التـي تحمـي الأعيـان المدنيـة والمدنيين.

تسـهيل عـودة المهجرين إلـى مناطق إقامتهم السـابقة ومسـاكنهم وأراضيهم بشـكل آمـن وبكرامة، على أن تسـتند العـودة إلـى خيـار حـر، وأن تكـون غيـر مشـروطة. تمكيـن المهجريـن مـن اسـتعادة ممتلكاتهـم، ومسـاكنهم التـي حرموا منها بصورة تعسـفية أو غير قانونيـة، وإلغاء أي التزامات قانونيـة أو تعديل أو تغيير علـى صفتهـم القانونيـة كملاك أو شـاغلين للعقـارات وإعادة الحـال إلى مـا كان عليه قبل تهجيرهم. إنشـاء آليـة اسـتجابة سـريعة لتقديم الدعم المالي على وجه السـرعة للمهجريـن الراغبين بالعودة، وتقديم مسـاكن بديلـة مؤقتـة للذين دُمّـرت منازلهم كليـاً أو جزئياً.

إلغـاء أي قوانيـن أو سياسـات للحكومة في النـص أو التطبيق تقوم على التمييز بين المواطنين على أسـاس انتماءاتهـم السياسـية أو تنتهـك حقـوق الإنسـان، واحتـرام حقـوق الملكيـة لجميع السـوريين داخـل وخارج البـلاد، فـي أي مراسـيم أو قوانيـن أو تعليمات في النـص والتطبيق.

الالتـزام بالحمايـة القانونيـة للحـق في السـكن الملائـم وضمانـات الحماية من الإخـلاء القسـري، والإجراءات التـي حددتهـا الهيئة المكلفة بتفسـير «العهد الدولـي الخاص بالحقـوق الاقتصادية والاجتماعيـة والثقافية» عنـد تشـريع أي قانـون يتعلـق «بالتنظيم العمرانـي خاصـةً (أ) فرصة للتشـاور الحقيقي مـع المتضررين (ب) إشـعار كافٍ ومتوقـع لجميـع الأشـخاص المتأثريـن قبـل الموعد المقـرر للإخـلاء (ج) توفير سـبل الانتصاف القانونيـة وغيرها».

الإعـلان عـن بطلان معامـلات البيع أو نقل الملكيات للمسـاكن والأراضـي والممتلكات الخاصـة بالمهجرين، التي تم الاسـتيلاء عليها عن طريق الإكراه، سـواء بشـكل مباشـر أو غير مباشـر، أو باسـتغلال حقيقة الغياب القسـري للمهجريـن، أو إذا تمـت علـى نحو يتنافـى مع المعاييـر الدولية لحقوق الإنسـان، وتأكيـد أنه لا يمكن افتـراض وجـود طرف حسـن النية في هـذه المعاملات.

معالجـة القضايـا المتعلقـة بعـودة المهجريـن وصيانة كافـة حقوقهم، بما فيـه حقوق الملكيـة وجبر الضرر، وتشـكيل لجـان قضائيـة بالتشـارك مع المجتمع المحلـي لإعادة النظر فـي أي قرارات أو التزامـات ترتبت على المصالحـات الوطنيـة التـي أبرمت في ظل حالة الإكراه والأوضاع الاسـتثنائية وغيـاب الإرادة الحرة والمتكافئة بين أطرافها.

الالتـزام بأحـكام اتفاقيـة فيينـا لقانون المعاهدات ولأحكام الدسـتور السـوري، ونشـر الاتفاقيـات الثنائية مع الجمهوريـة الإيرانيـة والاتحـاد الروسـي وإلغـاء أي تعاقـدات أو مشـاريع أو اسـتثناءات إداريـة منحـت لإحدى

الدولتيـن أو رعاياهـا خـارج إطار القانون وتحديد المسـؤولية عن أي مطالبات قد تتقدم بهـا أطراف ثالثة نتيجة الأضـرار التي تسـببت بهـا إيران وتابعيهـا خلال السـنوات الماضية.

إبطال مراسـيم منح الجنسـية السـورية الصادرة منذ عام 2011 وتشـكيل لجنة قضائية مسـتقلة تتعاون من مجلـس الدولـة المختص بالنظر بقضايا المجنسـين ومـدى تطابقها وأحكام قانون الجنسـية رقم 276- 1969 وإبقاء جنسـية المسـتحقين قانوناً فقط وتجريد غير المسـتحقين منها.

المعارضة السورية

التأكيـد والتمسـك بعـودة المهجرين قسـرياً إلى مدنهم وبلداتهـم واحترام حقوق الملكية كشـرط لأي عملية تفـاوض ومقدمـة حتمية لأي حـل سياسـي وتكريـس هـذه الحقـوق عبـر تشـريعات وقوانين ومؤسسـات تنفيذية.

الإعـلان عـن موقـف علني صريـح وواضـح، بالرفض القاطـع لـكل أشـكال التوطين التي تمارسـها سـلطة الاحتـلال التركـي فـي مناطـق سـيطرتها وخاصـة منطقـة عفريـن، والعمـل علـى تصحيـح ومراجعـة جميـع الممارسـات المرتبطة بما فيها اسـتخراج قيودٍ للنازحيـن أو العبث بالملكيات العقارية فـي المنطقة والتأكيد علـى أن الإجـراءات والأشـغال والوقائـع الحاصلـة مؤقتـة لا تملـك أي شـكل من أشـكال الديمومة.

الحكومة التركية

التأكيـد علـى وحدة سـوريا واسـتقلال أراضيها، وتحمل مسـؤولياتها كسـلطة احتـلال عن أمـن المدنيين في مناطق سـيطرتها وعـن حقوقهم وحرياتهم الأساسـية.

وقـف انتهـاكات حقوق الملكية وممارسـات الهندسـة الديمغرافية، وإعـادة الحقوق إلـى أصحابها وتعويض جميع الضحايا.

الإدارة الذاتية الديمقراطية

الالتـزام بميثـاق العقـد الاجتماعـي لـلإدارة وديباجته خاصـةً والتي تنـص على المسـاواة بيـن المواطنين دون تمييز.

ضمـان حـق المهجرين بالعودة الطوعيـة والآمنة لمنازلهم والمكرس بالمادة 12 مـن الإعلان العالمي لحقوق الإنسـان والمـادة 13 مـن العهـد الدولـي الخـاص بالحقـوق المدنية والسياسـية والقاعـدة 132 مـن القواعد العرفيـة، واتخـاذ جميع التدابير الممكنة لتسـهيل إعادة إدمـاج المهجرين وتوفير الاحتياجات الأساسـية لهم.

الالتـزام بحمايـة حق الملكية الذي لا يسـري عليـه التقادم ولا يزول بانتقال السـيادة والمكـرس بالمادة 17 من الإعـلان العالمـي لحقوق الإنسـان، والعقـد الاجتماعي للإدارة الذاتيـة الديمقراطية، والمادتيـن 30- 41 والمبدأ 21 مـن المبـادئ التوجيهيـة بشـأن النـزوح الداخلـي الصادرة عـن المجلس الاقتصـادي والاجتماعـي في لجنة حقوق الإنسـان التابعة الأمـم المتحدة 1998.

الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي

إنشـاء آليـة رقابـة أممية أو دولية لضمـان احترام حقوق السـكن والأرض والممتلكات للاجئيـن والنازحين، من بيـن مهامهـا مراقبة عمليات الاسـتثمار الخارجي من قبل الشـركات والمسـتثمرين، والحكومـات والداعمين الدوليين، بما يحترم حقـوق الملكية.

وقف تهميش ضحايا التهجير وتمكينهم من المشـاركة في أي عمليات قرار متعلقة بمسـاكنهم وممتلكاتهم وعودتهـم، وتعزيز قدرتهم على التأثير في اتخاذ القرارات المتعلقة بمصيرهم وممتلكاتهم.

تناول أزمة حقوق الملكية للنازحين واللاجئين بشكل جاد، والتأكيد على أن هذه الحقوق أرضية رئيسة لأي عملية تسوية سياسية في سوريا، لضمان قدرة النازحين واللاجئين العودة إلى ديارهم في الوقت المناسب.

العمل بشكل جاد على حماية هذه الحقوق وعدم السماح بالمشاركة في قطع جذور النازحين واللاجئين من ديارهم ووطنهم، من خلال مراجعة ومراقبة عمليات التمويل الأممي والدولي وعمليات الترميم والبناء وإعادة الأعمار المستقبلي في سوريا.

تعزيز مشاركة وإدماج اللاجئين و النازحين داخلياً في سوريا والمجتمعات المتضررة من النزوح في خطة الأمم المتحدة لعام 2030 لأهداف التنمية المستدامة. تشجيع إشراك اللاجئين والنازحين داخلياً في النظم الوطنية الرئيسية، بما فيه في الصحة والتعليم، في انتظار حلول دائمة لنزوحهم. إذ أنه لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة دون مراعاة حقوق واحتياجات اللاجئين والنازحين داخلياً.

الأمم المتحدة

إيجاد آليات رقابة قانونية ومالية دولية على ممارسات المانحين والمستثمرين في مجال المساعدات الإنسانية تضمن أن أي عمليات تمويل أو موازنات تعزز حقوق السوريين، وتفرض على الجهات المعنيّة اعتماد العناية الواجبة لضمان احترام حقوق الإنسان في كل مشروع جديد في إطار المساعدات الإنسانية أو عملية إعادة الإعمار مستقبلاً لضمان ألا تكون الجهات المانحة متواطئة في تغطية انتهاكات وجرائم سابقة أو في انتهاكات وجرائم مستمرة.

إجراء دراسة مسحية شاملة للعقارات المتضررة في سوريا عبر إنشاء نموذج موحد للمطالبات يتخذ صفة السند القانوني، ويعتمد سند الملكية أو عقد الإيجار أو أي وثيقة تثبت شغل العقار، وعدد الأفراد القاطنين، بمعدل مطالبة لكل أسرة مع مراعاة حالات العازب المستقل بمسكنه. توفير الجهات المانحة الأموال اللازمة لجهود الدراسة باعتبارها الأساس لسياسات جبر الضرر المستقبلية.

إجراء مسح شامل للمهجرين وبشكل مستقل كلياً عن الحكومة السورية، واعتباره المرجع الوحيد المقبول دولياً، كقاعدة لكل القرارات والسياسات المتعلقة بقضايا العودة وإعادة التوطين والإعمار والمصالحة، مما يسهل اتخاذ القرارات فيما يتعلق بإعادة الإعمار المدعومة دوليا، ويفضي لحماية حقوق المهجرين وصيانة حقوقهم.

المجتمع الدولي

إدانة سياسة التهجير القسري للسكان في سوريا، بوصفها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، والدعوة إلى مساءلة الضالعين بارتكاب هذه الجرائم، والتأكيد على مشاركة المهجرين قسرياً أي أكثر من نصف السوريين في أي محادثات أو صيغة للحل وأي عملية انتقال سياسي مستقبلية.

التصدي بحزم لما يبدو أنه سلوك ممنهج ومتصاعد من قبل أطراف النزاع لعرقلة عودة المهجرين الطوعية والآمنة، وضمان إدراج عودة اللاجئين والنازحين الطوعية لأماكن إقامتهم الأصلية وأمنهم وسلامتهم في جميع الاتفاقات والتسويات السياسية.

ضمان انسجام القرارات المتخذة فيما يتعلق بالعودة والتعويضات مع القانون الدولي الإنساني والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وأن تخضع لرقابة جهات مستقلة مع إيلاء الأولوية للحق في استرداد المهجرين لممتلكاتهم، وفي حال تعذر ذلك اللجوء للتعويض.

المجتمع المدني السوري

إنشاء فرق طوارئ قانونية على المستوى الوطني من محامين وخبراء قانونيين وحقوقيين، وخبراء عقاريين للعمل على الأرض وعن بعد عبر خدمات الخط الساخن لاطلاع المهجرين على حقوقهم والمساهمة في تجنب أي نزاعات قانونية محتملة لصالح تكريس سيادة القانون، والعمل على إرساء شبكة من الناشطين الموثوقين لمرافقة وتوثيق سير عمليات العودة الجماعية مستقبلاً.

التوثيق القانوني المستمر لخطط التنظيم وانتهاكات حقوق الملكية، والمراقبة المستمرة لوضع الاستثمار والإعمار في سوريا، والتواصل مع الجهات المعنية لتوضيح الانتهاكات والحقوق وتحميل المسؤوليات. إبلاغ الدول الحاضنة لهذه الشركات والمستثمرين، وإعداد أبحاث وملفات دعاوى قضائية لمواجهة الشركات والمستثمرين.

صياغة مشروع قانون لحماية المجتمعات المحلية، ومسؤولية الدولة بالحفاظ على السكان في مناطقهم التاريخية وبذل أقصى العناية لتوفير الشروط الداعمة للبقاء.

التأكيد على عدم اختزال العدالة الانتقالية في مفهوم التصالح، والاستغناء عن آلية العفو العام المؤسسة على فكرة طي صفحة الماضي وفتح صفحة جديدة والتي قد تؤدي إلى تجاوز حق الأفراد والمجتمع في كشف الحقيقة وحفظ الذاكرة الوطنية والاعتراف بمعاناة ضحايا الانتهاكات الجسيمة، وتغطي على مرتكبي الجرائم والانتهاكات، والاستعاضة عنها بآليات تقصي الحقائق وبدائل الدعاوى الجنائية التي تحقق عدالة ناجزة لها فاعلية أكبر في مجال تحقيق السلم الاجتماعي أو بتوظيف آلية العفو الخاص الذي تدرس فيه كل حالة على حده.

الشركات والمستثمرون المحتملون

الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان والمعايير الدولية في عدم تعزيز انتهاكات حقوق الإنسان، بما يتوافق مع «مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان».

عدم تمويل الانتهاكات أو المشاركة في التغطية عليها، وعدم العمل مع الحكومة السورية أو أي من أطراف النزاع لاستكمال المخططات التي تنتهك حقوق الملكية.

الإعلام والأكاديميون

بذل مزيد من الجهود بما فيه من خلال التحقيقات الاستقصائية في ممارسات الهندسة الديمغرافية بما فيها التهجير القسري والإبادة الحضرية، وتوفير مواد إعلامية بمختلف الأشكال لتوعية السوريين بحقوقهم السكنية وحقوق الملكية.

تمكين ضحايا التهجير من جميع الأطراف بالتعبير عن آرائهم وإيصال صوتهم وقصصهم في وسائل الإعلام.

إعداد أبحاث أكاديمية متعلقة بالهندسة الديمغرافية وأدواتها بما فيها الهندسة الديمغرافية والإبادة الحضرية في سوريا، لسد الفجوة الكبيرة في الأبحاث الأكاديمية في هذا المجال، بما فيه بما يتعلق بأعداد ومناطق المهجرين الأصلية واللاحقة، وحقوق الملكية وممارسات الأطراف المسيطرة في سوريا.

إنشاء خريطة ملكية تفاعلية شاملة تظهر الملكيات الفردية والحكومية وغيرها في أنحاء سوريا، وخاصة المناطق المدمرة.

قائمة بالمصادر والمراجع الإضافية

1	داوود اسكندر- الجزيرة السورية بين الماضي والحاضر- مطبعة الترقي،، 1959
2	ياسين الحافظ، الأعمال الكاملة لياسين الحافظ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 5002
3	فاروق الشرع , الرواية المفقودة , المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات , الطبعة الأولى 2015
4	سمير إمغار ، الإخوان المسلمون في أوروبا: دراسة تحليلية لتنظيم إسلامي ، مكتبة الاسكندرية 2012
5	إيمانويل كانط، مشروع للسلام الدائم , ترجمة د. عثمان أمين , المكتبة الأنجلو مصرية ط1
6	جاد الكريم الجباعي، أثر الحرب واقتصادها السياسي في المؤسسات العامة (النواة المركزية للسلطة)، مركز دراسات الجمهورية الديموقراطية 2015
7	مجلة الحوار، خصوصية القضية الكوردية في سوريا، العددان (62 - 63)، السنة 17 تشرين الأول، 2010،
8	. جوردي غورغاس، الحركة الكردية التركية في المنفى، ترجمة جورج البطل، دار آراس - أربيل 2013
9	وديع جويده، الحركة القومية الكردية، نشأتها وتطورها،مجموعة مترجمين، الفارابي-بيروت 2013
10	حامد محمود عيسى، المشكلة الكوردية في الشرق الأوسط منذ بدايتها حتى سنة 1991، القاهرة، 1992
11	د. محمد حامد الأحمري الديمقراطية الجذور وإشكالية التطبيق الشبكة العربية للأبحاث والنشر 2012
12	ديفيد مكدول، تاريخ الأكراد الحديث، ترجمة راج آل محمد، دار الفارابي، بيروت 2004
13	بشير زين العابدين ،2008 ، الجيش والسياسة في سوريا ، الطبعة الأولى، دار الجابية
14	نزيه الأيوبي , تضخيم الدولة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية , 1994
15	فؤاد (مرسي 1982) : التخلف و التنمية، دراسة في التطور الاقتصادي - دار المستقبل العربي، بيروت، لبنان

FRIEDRICH NAUMANN
STIFTUNG Für die Freiheit.
Lebanon and Syria

المركز السوري للإعلام وحرية التعبير
Navenda Sûriyayî ya Ragihandinê û Azadîya Derbirînê
Syrian Center for Media and Freedom of Expression